المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 177 يوليو 2024

سمو رئيس مجلس الوزراء
ناقش مع رؤساء وممثلي المصارف

تعزيز دور القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

بنك وربة WARBA BANK
بوبيان Boubyan
بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House
بنك برقان BURGAN BANK
الصناعي IBK
KIB
الأهلي ABK
بنك الخليج GULF BANK
التجاري Al-Tijari
الوطني NBK
ICBC
بنك مسقط BankMuscat
مصرف الراجحي alrajhi bank
mashreq المشرق
بنك الدوحة DOHA BANK Kuwait
QNB
citi
بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
HSBC
BNP PARIBAS The bank for a changing world
BBK بنك البحرين والكويت

أ.د. يعقوب السيد
يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب رئيس التحرير
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

06 **الهـــدوء السياسي... والتنميـة**
بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي | رئيس التحرير

08 سمو رئيس مجلس الوزراء ناقش مع رؤساء وممثلي المصارف
تعزيز دور القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

12 من إجمالي 10 كيانات كويتية
7 بنوك بقائمة أقوى 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2024 (بيتك والوطني وبوبيان والخليج والتجاري وبرقان والأهلي)

14 مجلة «ذي بانكر»
«الوطني» و«بيتك» ضمن أكبر 25 مصرفاً في الشرق الأوسط حسب رأس المال الأساسي

16 **شباب الكويت... الغاية والوسيلة**
بقلم: محمد سليمان/مدير التحرير

20 **التضخم المفرط!**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

22 **الخدمات المصرفية الخضراء (Green Banking)**
بقلم: د. صادق أبل (باحث اقتصادي من الكويت)

26 **المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية... بين الالتزام الرقابي والواجب الوطني**
بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

30 على أساس سنوي في نهاية أبريل 2024
2.7% ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.28 مليار دينار لتصل إلى 48.13 مليار دينار

34 في حوار خاص للمصارف مع رئيس مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية CINET
عالية الحميضي: نتطلع إلى الريادة في بناء شبكة معلومات ائتمانية وفقاً لأعلى المعايير العالمية وسنستمر في تطبيق استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لتلبي تطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء

40 يسجل نمواً قوياً على الرغم من انخفاض الإيرادات
صافي ربح قطاع البنوك الخليجية يصل إلى 14.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام

48 **411 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2024**

88 مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بالبنك التجاري الكويتي
إبتسام الحداد: التخطيط الاستراتيجي والمتابعة خطوة محورية تضمن التوافق في القطاع المصرفي والإشراف المستقل على جهود البنوك في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية

92 فيصل أحمد الهارون، المدير التنفيذي لتاب للمدفوعات، الكويت:
نجاح تاب للمدفوعات يعود الى خدماتها المبتكرة في قطاع التكنولوجيا المالية والمتوافقة مع المبادرات الحكومية لمجتمع غير نقدي في الكويت والمنطقة

96 بانخفاض نسبته 12% على أساس ربع سنوي و10.1% على أساس سنوي
قيمة التداولات العقارية تصل إلى 721.4 مليون دينار في الربع الأول 2024

100 **العالم ينحرف عن المسار الصحيح لتوفير الطاقة المستدامة بحلول عام 2030**

104 بتوقعات تصاعدية
أسعار الذهب تزداد بريقاً... والبنوك المركزية استمرت في شرائه بوتيرة قياسية

108 العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط
19 بلداً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تدرس إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

112 خبراء الصندوق في ختام زيارتهم إلى الكويت
معدل التضخم يسجل تراجعاً والحساب الجاري يحتفظ برصيد قوي
والمنهج التنظيمي والرقابي الحذر من جانب بنك الكويت المركزي ساعد على الحفاظ على الاستقرار المالي

114 بفضل ارتفاع إيرادات الاستثمار:
استمرار قوة المركز الخارجي للكويت في عام 2023

118 **مصفاة الزور الكويتية.. سابع أكبر مصفاة في العالم بطاقة تكريرية 615 ألف برميل يومياً**

122 **البنك الدولي: يتوقع تسارع نمو اقتصادات الخليج إلى 4.7% في 2025 من 2.8% في عام 2024... وجودة التعليم أولوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام**

128 مصر تواصل سعيها في الإصلاح وتغطية فجوة التمويل الخارجي
وتتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والإصلاحات الشاملة

180 Mr. Omar Amireh - CEO Citi Kuwait
Citi is keen to play a key role in supporting Kuwait with its economic diversification and development plans under Vision 2040

بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
رئيس التحرير

تمر الكويت في هذه المرحلة باستقرار سياسي بعد حسم سمو الأمير للأمور وتعيين سمو الشيخ صباح الخالد ولياً للعهـــد.

لا شك أن هذه الظروف تجعل الكرة كاملة في ملعب الحكومة فليس عليها أي ضغوط أو مؤثرات خارجية تحول دون تحقيق أهدافها ورسم سياساتها المستقبلية.

نجاح الحكومة مرهون بوضع خطة واضحة المعالم وتكليف كل وزير بالملف المطلوب منه إنجازه خلال المدة المحددة دون تأخير وبالمستوى المطلوب للإنجاز.

الهـــدوء السياسي... والتنميـة

فقد تضمنت بعض الوزارات السابقة مسميات وزارة دولة للتنمية دون أن يرى المراقبون أو المتابعون أثراً حقيقياً لوجودها على أرض الواقع. وحان الوقت أن تبدأ خطة العمل وأن يلمس المواطنون الإنجازات الحقيقية وأن تكون الخطة متعددة الأغراض والمدد.

فهناك خطط سريعة وعاجلة لا تقبل التأخير وهناك استراتيجيات متوسطة أو طويلة الأجل يمكن متابعتها وأن تخطو خطوات واسعة ومدروسة للأمام وأن يتم إحاطة المواطنين بمسارها حتى يدرك المواطن الحاضر ويترقب المستقبل بتفاؤل واهتمام.

ويأتي ملف التنمية الاقتصادية على رأس هذه الأولويات فكل فروع التنمية الأخرى من تعليمية أو صحية أو غيرهما مرتبط بوجود تنمية اقتصادية قادرة على المساهمة في رقي البلد وازدهاره. فالتمنيات السابقة بوجود روافد أو بدائل غير نفطية للميزانية أصبحت اليوم ضرورة ملحة وليست ترفاً في أجواء التذبذب في أسعار النفط وفي ظل سياسة أوبيك بلس بتقليص حصص الإنتاج (وبالتالي تقليص إيرادات الميزانية) في محاولة منها للحفاظ على مستويات الإنتاج.

ولهذا ولكي تكون خطة التنمية مواكبة للواقع مستشرفة للمستقبل، فإنه لا بد لها من أن تكون محفزة للاقتصاد مدركة للتحديات وهذا لا يتم إلا بوجود شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في إعدادها وفي متابعتها والإشراف على تنفيذها.

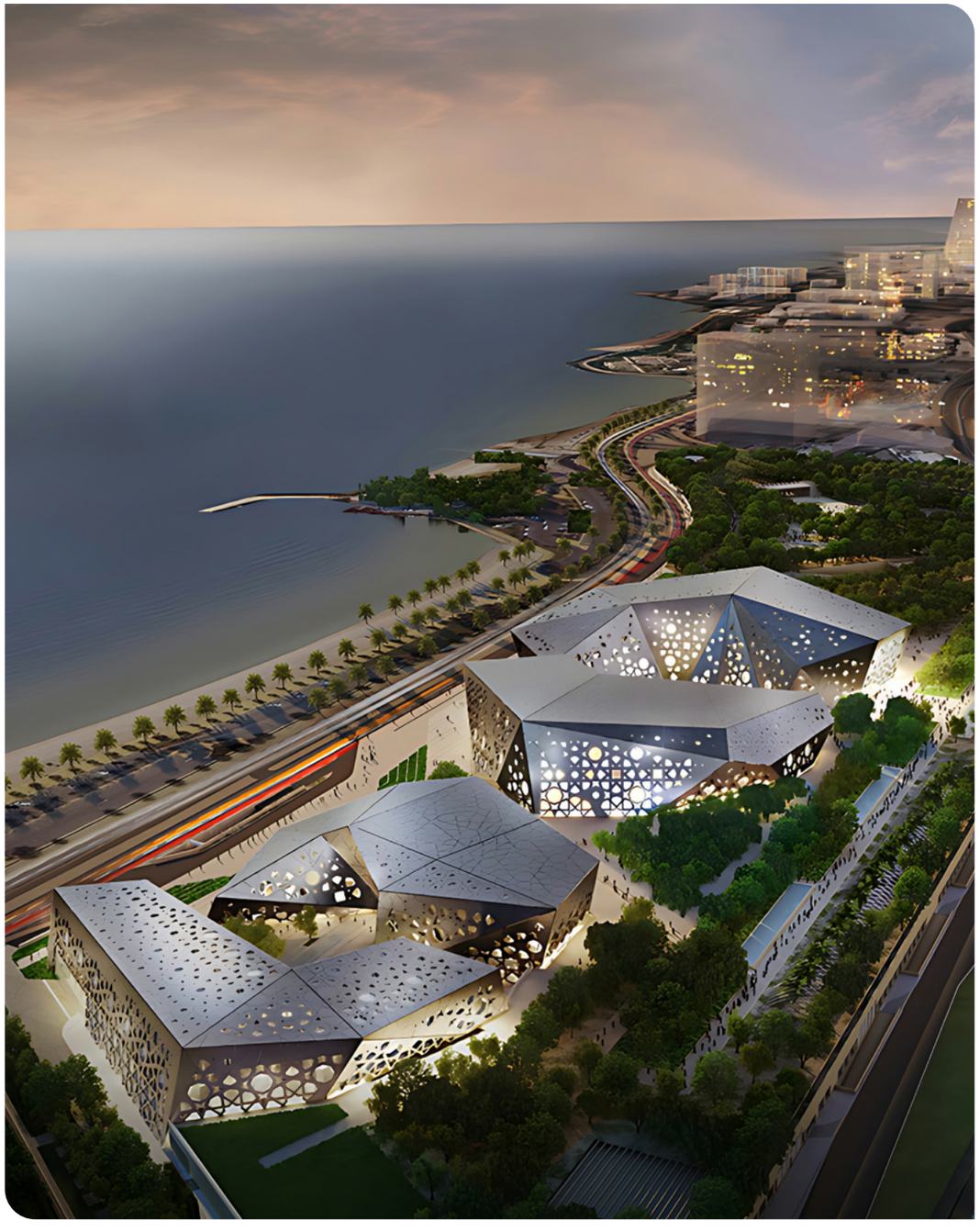

سمو رئيس مجلس الوزراء ناقش مع رؤساء وممثلي المصارف

تعزيز دور القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

التقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله، بقصر بيان رؤساء وممثلي مجالس إدارات البنوك الكويتية والأمين العام لاتحاد مصارف الكويت. وجرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات الجوهرية ذات الصلة بالقطاع المصرفي لتعزيز دوره في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة بخطط ومشاريع البلاد التنموية ورؤيتها الطموحة. وقد أكد سموه على تسهيل كل الإجراءات وتطوير التشريعات التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال ومساندة وتسهيل ونمو النشاط الاقتصادي في الكويت وإنعاش الوضع العام.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ورئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد عبدالمحسن المرزوق

وذكرت المصادر أن اللقاء استعرض العديد من المطالب الخاصة بتعديل قوانين قائمة تسبب أضراراً للاقتصاد الوطني، فضلاً عن طلب إقرار تشريعات اقتصادية أخرى يحتاجها السوق المحلي ومن شأنها أن تنعكس إيجاباً على الوضع العام، لاسيما أن دولاً عديدة سبقتنا إليها.

وقد أبدى سموه حرصاً كبيراً على ما طرحته البنوك، مؤكداً على أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة من النشاط، وستشهد متابعة كاملة للملف الاقتصادي. وأكد سموه على أن كل المقترحات البناءة ستؤخذ في عين الاعتبار وستشق طريقها نحو التنفيذ، ومن الآن فصاعداً لن تكون هناك مقترحات تحفظ في الأدراج.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ورئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد جرّاح الصباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج بدر ناصر الخرافي

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله ورئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال بهبهاني

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله
ورئيس مجلس إدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله
وفيصل صرخوه نائب رئيس مجلس إدارة في بنك برقان

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله وأمين عام اتحاد مصارف الكويت أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

ولفتت المصادر إلى أن كبار المصرفيين أكدوا خلال الاجتماع، الملاءة المالية للقطاع وجاهزيته الكاملة لدعم توجهات الدولة الاقتصادية وتمويل مشاريع التنمية الكبرى، والمساندة بقوة في تحقيق رؤية الكويت 2035، مع تشديدهم على استعداد البنوك لتقديم كل الدعم الفني والمالي والاستشاري لتسريع وتيرة طرح المشاريع.

وأشارت إلى أن مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للنشاط العام، سواء العقارية أو البنية التحتية أو الخدمية أو المشاريع النوعية التي تضمن الاستدامة وتحسين الوضع التنافسي للكويت اقتصادياً، جميعها ستكون تحت مجهر المتابعة، مع منح المعالجات القانونية أولوية لتسهيل التنفيذ.

من إجمالي 10 كيانات كويتية

7 بنوك بقائمة أقوى 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2024

(بيتك والوطني وبوبيان والخليج والتجاري وبرقان والأهلي)

كشفت مجلة فوربس الشرق الأوسط، عن تصنيفها السنوي لأقوى 100 شركة عامة لعام 2024، والذي تسلّط الضوء فيه على أقوى شركات المنطقة من حيث الحجم والقيمة والربحية، حيث تصدرت الشركات الخليجية القائمة بوجود 92 شركة متضمنة 10 كيانات من الكويت منها 7 بنوك. وجاءت قائمة الشركات الكويتية بالترتيب على النحو التالي:

بيت التمويل الكويتي (10) | بنك الكويت الوطني (16) | شركة زين (34) | بنك بوبيان (64) | شركة أجيليتي (66)

شركة كيبكو (72) | بنك الخليج (79) | البنك التجاري الكويتي (85) | بنك برقان (89) | البنك الأهلي الكويتي (97)

هيمنة خليجية مع تراجع الأداء العام

وتقود الإمارات قائمة أقوى 100 شركة عامة لعام 2024 عبر 32 كياناً، تليها السعودية بـ31، كما تضم القائمة 14 شركة قطرية و4 من المغرب و3 من البحرين وشركتين لكل من مصر والأردن وسلطنة عُمان.

وشهدت القائمة هذا العام هيمنة الشركات الخليجية، حيث ضمت 92 شركة، بينما واجهت الشركات المدرجة بشكل عام انخفاضًا في المبيعات والأرباح والقيمة السوقية.

وكشفت مجلة فوربس أن هذه الشركات شهدت تغيرات ملموسة في مؤشراتها الرئيسية، حيث انخفضت مبيعاتها بنسبة 5.1%، من 1.1 تريليون دولار في 2022 إلى تريليون دولار في 2023.

كما تراجع صافي أرباحها بنسبة 13.5% ليصل إلى 240.2 مليار دولار، بينما انخفضت القيم السوقية بنسبة 4.4% لتستقر عند 3.6 تريليون دولار بحلول أبريل 2024.

على الرغم من هذه التحديات، سجلت الشركات زيادة في إجمالي قيمة أصولها بنسبة 5.4%، لتبلغ 4.9 تريليون دولار في عام 2023، مقارنةً بالعام السابق.

وقد تم تصنيف الشركات وفقاً لمعايير محددة تشمل المبيعات، والأصول، والأرباح المعلنة للعام المالي 2023، إلى جانب القيم السوقية المحسوبة في 26 أبريل 2024.

أهم الشركات المتصدرة قائمة فوربس 2024

هيمنت أرامكو السعودية على صدارة القائمة بإجمالي أصول 660.8 مليار دولار، وقيمة سوقية بلغت 1.9 تريليون، وفي يناير 2024، كشفت «أرامكو» وشركة رونغشنغ للبتروكيماويات، عن خطط لشراء حصص في وحدات تابعة لهما. وخصصت «أرامكو» في الشهر نفسه مبلغاً إضافياً قدره 4 مليارات لذراعها العالمية لرأس المال الجريء، «أرامكو فينتشرز»، لتضاعف مخصصات استثماراتها إلى 7 مليارات. وحل البنك الأهلي السعودي والشركة العالمية القابضة (IHC) في المركزين الثاني والثالث على التوالي.

قطاع البنوك الأكثر تواجدا بالقائمة

ولايزال قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلاً في القائمة بـ 45 مصرفًا بلغت إيراداتها 223.5 مليار دولار، وإجمالي أصول بنحو 3.3 تريليون دولار. فيما تعمل 6 شركات من أصل أقوى 10 شركات عامة عبر قطاع البنوك والخدمات المالية. وحلّ قطاع الاتصالات في المركز الثاني بـ 9 شركات، والصناعة بالمركز الثالث بـ 7 شركات على التوالي. بينما ظل قطاع الطاقة، ممثلاً بـ 5 شركات، الأكثر ربحية بإجمالي أرباح بلغ 127.5 مليار دولار، بفضل «أرامكو».

الوافدين الجدد للقائمة

ورغم التحديات الاقتصادية التي اعتادت عليها الشركات حول العالم خلال العام الماضي، ضمّت قائمة العام الجاري 6 وافدين جدد هم شركات أدنوك للغاز، وبروج، وبيورهيلث القابضة، وأدنوك للإمداد والخدمات، ومقرها الإمارات، إضافة إلى شركتي عِلم، وشركة أديس القابضة السعوديتين. بينما خرجت سابك السعودية، التي حلت في المركز الثاني العام الماضي، إلى جانب شركات أخرى من قائمة 2024، بعد تكبدها خسائر بنحو 102.5 مليون دولار 2023، مقارنة بأرباح بلغت 6.3 مليار 2022.

أسس إعداد القائمة

لإعداد القائمة، جمع فريق البحوث في فوربس الشرق الأوسط البيانات من القوائم المالية المجمعة، وأسواق المال في دول المنطقة، وصُنفت الشركات وفقًا للمعايير الآتية بأوزان نسبية متساوية: المبيعات، والأصول، والأرباح المعلنة للعام المالي 2023، إضافة إلى القيم السوقية التي حُسبت بناء على إغلاقات الأسواق بتاريخ 26 أبريل 2024. وحصلت الشركات التي تساوت في إجمالي النقاط على الترتيب نفسه. كما استبعدت الشركات التي لم تفصح عن قوائمها المالية المدققة 2023 حتى 26 أبريل.

مجلة «ذي بانكر»

«الوطني» و«بيتك» ضمن أكبر 25 مصرفاً في الشرق الأوسط حسب رأس المال الأساسي

ضمت قائمة مجلة «ذي بانكر» لأكبر 25 مصرفاً في منطقة الشرق الأوسط من حيث رأس المال الأساسي بنكين كويتيين هما بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي.

وتصنف قائمة «ذي بانكر» أكبر البنوك في المنطقة من حيث معيار رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، الذي يعتبر مقياساً رئيسياً لأداء القطاع المصرفي.

وحل «الوطني» في المرتبة الأولى على مستوى الكويت والـ11 على مستوى المنطقة، برأسمال للشريحة الأولى بلغ 11.793 مليار دولار، تلاه «بيتك» بالمرتبة الثانية كويتياً و16 إقليمياً بـ7.668 مليار.

وذكرت المجلة أن أداء البنوك في الشرق الأوسط كان جيداً مقابل البنوك العالمية في ترتيب هذا العام، حيث استفادت الاقتصادات الخليجية على وجه الخصوص من تعافي أسعار النفط وحملات التطعيم، موضحة أنه بعد أداء مختلط في العام الماضي، حسّنت 21 من أكبر 25 بنكاً في المنطقة مركزها في تصنيف العام الجاري بفضل تحسن أرباحها وتراجع مخصصاتها.

وكان متوقعاً أن يصعد البنك الأهلي السعودي الذي تشكّل من اندماج البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية ليكون في رأس القائمة على مستوى المنطقة منذ الإعلان الأولي عن الصفقة في يونيو 2020، فيما بلغت قاعدة رأسماله مع نهاية عامه الأول ككيان موحد 32.63 مليار دولار، ما جعله يحتل المرتبة 67 في الترتيب العام لأكبر 1000 مصرف.

وفي المرتبة الثانية، جاء بنك قطر الوطني، تلاه بنك أبو ظبي الأول، ثم بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك الراجحي.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة أكبر 25 مصرفاً في المنطقة تضمنت 7 بنوك سعودية و5 بنوك إماراتية و3 بنوك قطرية وبنكين كويتيين، وبنكاً واحداً لكل من البحرين، وعُمان، والأردن، وإيران.

شباب الكويت... الغاية والوسيلة

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

إن مستقبل أي بلد يكمن في أيدي شبابه، ولا شك أن للشباب دور مهم في تنمية اقتصادات الدول وتقدمها وصناعة مستقبلها، لما يتميزون به من سمات تتمثل أساساً في القوة والحيوية والطاقة والقدرة على التحمل والإنتاج، وهو ما يجعلهم في صدارة اهتمامات الدول. وعلى الرغم من أن الشباب هم الشريحة السكانية الأكثر تضرراً عندما يتعلق الأمر بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية المتزايدة في العالم، إلا أن هذه السمات تؤهلهم لأن يكونوا في أفضل وضع لقيادة الانتقال إلى عالم أكثر تطوراً وتقدماً. ونستطيع القول إن الشباب في المجتمع هم القوة الدافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وبالتالي فإن مشاركتهم في خطط التنمية في بلد ما أمر بالغ الأهمية.

ويُطلق على فئة الشباب مسمى «حاملي راية 2030» وهي السنة المحددة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة عالميا لأنهم يلعبون دوراً محورياً ليس فقط كمستفيدين من إجراءات وسياسات جدول أعمال التنمية، بل أيضا كشركاء في تنفيذه. وتستلزم هذه الخطة مراعاة دور الشباب في جميع الأهداف والغايات، ويتم التطرق إلى الشباب كونهم وكلاء للتغيير ومكلفين بتسخير إمكاناتهم لضمان عالم يتناسب مع تطلعات الأجيال القادمة، وذلك باعتبارهم الركيزة الأساسية وقوة اقتصادية كبيرة قادرة على الإبداع في المجالات المختلفة والقيام بدورها في التنمية الشاملة، من خلال أفكارهم الريادية، وبما يضمن النجاح والتقدم للمجتمع بمختلف قطاعاته.

وإذا كنا نتحدث عن حرص الكويت على الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم مراعاتها في الركائز الأساسية لرؤية الكويت 2035، وخطة التنمية الوطنية للكويت، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، والتزامات الدولة في مجال الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، فلابد أن نؤكد على أن الشباب هم عماد المستقبل للكويت باعتبارها دولة فتية يشكل الشباب فيها أكبر شريحة ضمن شرائح المجتمع، فعدد الشباب الكويتي (ذكور وإناث) الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24 سنة) يبلغ 294.237 ألف شاب من إجمالي عدد السكان البالغ 1545.8 ألف نسمة في أول يناير 2024 أي بنسبة تصل إلى 19% وهي نسبة تفوق نسبة الشباب على مستوى العالم، وإذا تم توسيع النطاق العمري إلى عمر 34 عاما يبلغ العدد نحو 541.267 شاب وشابة وتصل نسبتهم إلى إجمالي السكان نحو 35%. فالشباب الكويتي يشكل مورد مهم للاقتصاد، ومن خلال الاستثمار فيهم، يمكن تعزيز توجهات تنويع القاعدة الاقتصادية وضمان الاستمرار في النمو والتطور.

وبالنظر على وضع الشباب على مستوى العالم نجد أن هناك 1.2 مليار شاب تتراوح أعمارهم بين (15 - 24 سنة)، يمثلون 16% من سكان العالم وهي نسبة تقل عن نسبة الشباب بالكويت وفقا لنفس الفئة العمرية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشباب بنسبة 7% بحلول عام 2030 ليصل إلى حوالي 1.3 مليار شاب وشابة.

وفي هذا الإطار، لابد أن نبرز ما حققته الكويت من قفزات مهمة في مجال تنمية الشباب وتمكينهم بشتى المجالات. فقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربياً والسابع والعشرين عالمياً في مؤشر تنمية الشباب العالمي، والذي يقيس حالة الشباب في 181 دولة حول العالم، ويستند إلى مؤشرات متعددة تشمل التعليم، والتوظيف، والصحة، والمساواة والاندماج، والسلام والأمان، والمشاركة السياسية والمدنية.

ويعكس هذا التصنيف اهتمام القيادة السياسية في الكويت بدعم وتنمية الشباب.

ولا شك أن الكويت بحاجة إلى أن تنطلق إلى الأمام بإدراك تام لطبيعة التحديات التي تواجهها في الوقت الحالي وفي المستقبل. وبالتأكيد، فإن الكويت بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بحكمته وخبراته، وإدراكه لقيمة هؤلاء الشباب، قادرة على تفجير طاقات الشباب ودفع مسيرة التنمية والانطلاق بالشباب الكويتيين والبلاد نحو الهدف الأسمى والمستقبل الأفضل وتحدياته ومتطلباته التنموية، من خلال استغلال مواهبهم وطاقاتهم الإبداعية وقدراتهم على اكتشاف وإيجاد حلول وأفكار تؤدي إلى زيادة مساهمتهم في التنمية وتحقيق التطوير المأمول.

وما ينبغي التأكيد عليه اليوم هو أن تدرك كافة مؤسسات الدولة مدى مسئوليتها في تهيئة الكويت نحو الانطلاق بأدوات تمكنها من ذلك. ولا شك أن الشباب سيشكل كل من «الغاية» باعتباره هدفا أساسيا للتنمية المستدامة، و«الوسيلة» التي ستمكن الكويت من الوصول إلى مستويات أفضل من التطور والإبداع والإنجاز لجني النجاحات. وفي هذا السياق، لابد وأن تراعي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي احتياجات الشباب وتطلعاتهم، فضلاً عن ضرورة تشجيع الابتكار والمخاطرة وتهيئة بيئة مواتية لريادة الأعمال، وتيسير تسهيل بدء الشباب لأعمالهم التجارية الخاصة ومنحهم الدعم الذي يحتاجونه للنجاح.

فالأمل في الشباب للانطلاق نحو المستقبل لن يتحقق إلا من خلال استمرار العمل وتضافر جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة مؤسسات الدولة في الاهتمام بالشباب ودعمهم للقيام بدورهم الحيوي في الانتقال الناجح نحو عالم أكثر استدامة، وإكسابهم المهارات اللازمة لتتماشى مع الاقتصاد الأخضر في ضوء أزمة المناخ التي يعيشها العالم وتستفحل عاما تلو الآخر. فضلا عن تسخير كافة الإمكانات نحو التغيير وتطوير العمل الشبابي وتعزيز سياسات تمكين الشباب في مختلف المجالات اجتماعياً، واقتصادياً، ورياضياً، وثقافياً، وعلمياً، وفنياً.

ولا يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على تحديد الأهداف فحسب، بل يعتمد أيضا على نهج مستجيب لصوت الشباب واحتياجاتهم، وذلك من خلال الثقة في قدراتهم وتزويدهم بالمهارات والمعرفة بما يواكب التطورات المتسارعة، وتسخير إمكاناتهم لتحقيق هذه الأهداف والعمل من أجل خلق جيل من الشباب المتمكن لدعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

ويمكن للشباب أن يشكلوا قوة إيجابية لدفع عجلة التنمية عند تزويدهم بالمعرفة والفرص التي يحتاجون

إليها. فهم القوى العاملة المستقبلية ولديهم القدرة على دفع الابتكار والإنتاجية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الاستثمار في الشباب أمر بالغ الأهمية لضمان النمو الشامل والمستدام. الأمر الذي يبرز معه ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكتسب الشباب المهارات اللازمة للمساهمة في اقتصاد منتج. والشباب بحاجة إلى تهيئتهم بالشكل المطلوب، من خلال مراحل التعليم المختلفة، للوصول إلى سوق العمل في القطاع الخاص الذي يمكن أن يستوعب قدراتهم، لتعزيز سبل النجاح وتحقيق تطلعاتهم باعتبارهم ثروة الأوطان وقادة المستقبل.

ولأن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهمية حاسمة في تنمية الشباب، فإن تحقيق الأهداف في مجالات التعليم والتوظيف على قدر كبير من الأهمية باعتباره عاملاً أساسياً للتنمية الشاملة للشباب. فالتعليم هو السبيل إلى التنمية الذاتية وهو طريق المستقبل للمجتمعات. فهو يطلق العنان لشتى الفرص، وهو حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، الأمر الذي يستلزم تنمية القدرات الفكرية والثقافية للشباب وتطوير منظومة التعليم بمختلف مراحله وتحسين مخرجاته لتتسق مع متطلبات سوق العمل، وزيادة برامج التدريب وثقل الكفاءات العلمية المبدعة، ليصبحوا أكثر قدرة على قيادة الدولة في مختلف المجالات.

ولا شك أن الشباب الكويتي يتمتع بالحس الوطني، وهم الأكثر استعداداً لتقبل الجديد والتعامل معه، والإبداع فيه، وهم الأقدر على التكيف بسهولة، مما يجعل دورهم أساسي في تحقيق الطموح وإحداث التغييرات الإيجابي، وهو ما سيتطلب المزيد من جهود الشباب، ومن الضروري أن يجعلوا لأنفسهم هدفا وغاية، ويثمروا عن سواعدهم في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

التضخم المفرط!

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

قدم العديد من الباحثين دراسات عن ظاهرة التضخم المفرط Hyperinflation في بلدان محددة، لكن السؤال الكبير ما الذي يؤدي إلى هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها. التضخم المفرط أو المرتفع في نسبته ظهر في سنوات القرن الماضي في بلدان مثل البرازيل والبيرو ورومانيا تركيا، وهو لا يزال يتكرر في بلدان عديدة فهو حاضر الآن في الأرجنتين وتركيا وإلى حد ما مصر. عندما تتجاوز نسبة معدل التضخم 50% سنوياً فإن ذلك يعني أن ثمة خللاً في الأوضاع الاقتصادية سواء من جانب العرض أو الطلب للسلع والخدمات بما يعني تدهوراً في القدرات الشرائية للمواطنين محدودي الدخل. التضخم المفرط إذا استمر لأمد طويل ربما يؤدي إلى إفقار الطبقات الوسطى ودفعها إلى مستويات الفقر.

يلاحظ أن هذا النمط من التضخم يبرز في البلدان ذات الإدارات السياسية والاقتصادية المتواضعة وغير المؤهلة حيث تقاعس عن معالجة الاختلالات البنيوية أو تعطل تبني سياسات نقدية ملائمة وهناك حكومات في بلدان تتسابق في تبني سياسات مالية شعبوية بما يدفع للاستهلاك في حين لا تتوفر السلع والخدمات المناسبة لمواجهة موجة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع المداخيل لدى فئات واسعة من الناس.

Amer Altameemi

لتحديد أفضل لتعريف التضخم المفرط hyperinflation اعتمدت البنوك المركزية توصيفاً للظاهرة على الحالات التي يجري فيها ارتفاعاً لأسعار السلع والخدمات بدون قدرة على التحكم خلال فترة زمنية محددة. يشير الخبراء النقديون بأن زيادة عرض النقد Money Supply من خلال قيام السلطات الحكومية بطباعة البنكنوت أو الأوراق النقدية بدون غطاء مقبول اقتصادياً تزيد من تسخين الاقتصاد المحلي. أحيانا تقوم الحكومات بطباعة النقود من أجل تغطية العجز في الموازنة الرسمية. تؤدي هذه الإجراءات غير الرشيدة إلى دفع المستثمرين وأصحاب الودائع إلى التحول إلى عملات حرة أكثر استقراراً وصادرة عن حكومات بلدان ذات اقتصادات مستقرة ومزدهرة. غني عن البيان أن زيادة الأموال لدى المستهلكين تدفع إلى اقتناء السلع والتمتع بالخدمات بإفراط بما يدفع إلى ارتفاع الأسعار. وعندما يتدهور سعر صرف العملة المحلية نتيجة للهروب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية المستقرة فإن تسعير السلع والخدمات بالعملة المحلية لابد أن يرتفع وبدرجات عالية أو مفرطة بما يؤدي إلى مستويات للتضخم غير مقبولة من المستهلكين أو أصحاب الدخول المحدودة والمتواضعة. من الدول الرئيسية التي عانت من التضخم المفرط البرازيل في عام 1990 حيث تراوح معدل التضخم خلال الفترة من يناير إلى مارس 1990 بين 71.9% إلى 81.3%. عزى الاقتصاديون هذا المعدل المرتفع للتضخم في البرازيل لأسباب تتعلق بالمحددات الهيكلية للاقتصاد حيث ارتفع مستوى الديون الخارجية وتراجعت نتائج التجارة الخارجية بما يعطل القدرة على مواجهة خدمة الدين الخارجي. تعاملت السلطات مع ارتفاع التضخم من خلال الرقابة على الأسعار وتجميدها. لكن هذه الإجراءات لم تكون مفيدة، كما تؤكد البيانات وهي غالباً غير مفيدة نظراً لأنها اعتباطية ولا تمت للحقائق الاقتصادية بصلة. اضطرت بعد ذلك الحكومة البرازيلية للتعامل مع التضخم من خلال إجراءات تغيير العملة وتحديداً أدوات دفع جديدة. لم يقتصر التضخم المفرط على البرازيل التي تعافت منه منذ عدة عقود، بل شمل دول أخرى في أمريكا اللاتينية، ولكن هذا التضخم أصاب في السنوات الأخيرة الأرجنتين، وهي دولة مهمة في أمريكا اللاتينية. عانت

البلاد من التضخم المفرط حيث بلغ 95% في عام 2022، لكن مؤشر التضخم ارتفع إلى 211.4% في عام 2023. هذا التضخم دفع الأوضاع السياسية إلى الاستقطاب الحاد ودفع إلى انتخاب الرئيس جافير ميلي، وهو يميني متطرف، والذي قرر اعتماد سياسات اقتصادية قاسية. أهم تلك السياسات التي بدأت منذ مطلع هذا العام تخفيض سعر الصرف بنسبة 50 في المئة. بلد مثل الأرجنتين يعيش 40% من سكانها تحت خط الفقر عندما تتخذ قرارات اقتصادية صارمة لمحاربة التضخم لابد أن يعاني المزيد من الناس من صعوبات معيشية حادة بعد أن تتوقف عمليات التوظيف ويتقرر الحد من زيادات الرواتب والأجور. يبدو أن الرئيس الجديد اتخذ هذه القرارات في محاولة لكبح جماح التضخم المفرط والذي نكبت به الأرجنتين منذ عام 2016. يعد معدل التضخم في الأرجنتين في عام 2023 الأعلى منذ 32 عاماً، وهو الأعلى على المستوى العالمي وزاد عن مستوى التضخم في فنزويلا الذي تعدى 190 في المئة في عام 2023. فنزويلا تعد من البلدان النفطية الهامة وهي تملك احتياطيات نفطية كبيرة لكن تصادم النفط السياسي مع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الرأسمالية الأساسية عطل من تدفق النفط إلى الدول المستهلكة وقيام الشركات النفطية بتعطيل أعمالها بما أدى إلى فقدان البلاد لمداخيلها من النفط. التعامل مع التضخم المفرط قد يتباين بين بلد وآخر وبين إدارات اقتصادية ونقدية وأخرى، لكن ما يمكن التأكيد عليه أن هناك عناصر أساسية لابد من مراعاتها عند اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته. عندما ارتفع معدل التضخم في تركيا خلال السنوات القليلة الماضية قررت السلطات اتخاذ إجراءات متعارضة مع السياسات النقدية التقليدية. وقد واكب ارتفاع التضخم التراجع المتسارع في سعر صرف الليرة التركية. الحكومة التركية أوعزت للبنك المركزي ضرورة تخفيض سعر الخصم بدلاً من رفعه كما يتبع في مثل هذه الأحوال. لذلك استمر التراجع في سعر صرف العملة وارتفاع معدل التضخم. لا يمكن لبلد ما من الحد من الظاهرة إلا باعتماد سياسات مالية واقتصادية تحد من الإنفاق العام وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص حجم الديون المحلية والخارجية وتعزيز الأنشطة المنتجة والتي تحسن من قيمة الحساب الجاري وميزان المدفوعات وتمكن من تحقيق فوائض من التجارة الخارجية. بطبيعة الحال هناك معوقات ومحددات للتعاملات الفنية الموضوعية مع ظاهرة التضخم المفرط وأهمها الاعتبارات السياسية والاجتماعية لكن هذه العوامل لابد من التعامل معها بحذر وحكمة. تظل هناك أهمية للإصلاح الاقتصادي وتطوير السياسات المالية والنقدية التي تساهم في معالجة الظاهرة وغيرها من ظواهر اقتصادية مقلقة.

الخدمات المصرفية الخضراء (Green Banking)

بقلم: د.صادق أبل
(باحث اقتصادي من الكويت)

مع زيادة اهتمام دول العالم مؤخرا بأهمية ما يسمى باقتصاد البيئة (Eco-friendly) برزت ظاهرة ممارسة البنوك للصيرفة الخضراء (Green Banking Practices) التي تقدم منتجات وخدمات مصرفية تهدف إلى المساهمة في تخفيض الانبعاثات الكربونية (Emission Carbon) والتقليل من البصمة الكربونية (Carbon Footprint) فمن خلال مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة أعمالها التشغيلية والتمويلية فإنها تسعى إلى حماية البيئة لصالح الاستدامة. لقد بدأت فكرة البنوك الخضراء وممارستها عمليا في عام 1980 عندما تأسس بنك تريودوس (Triodos Bank) في هولندا الذي لم يكن هدفه الأساسي تعظيم أرباحه بل كان يهدف إلى دعم الطاقة النظيفة وتعزيز الاستدامة، وقد اشتق اسم البنك من الكلمة اليونانية (TRI HODOS) والتي تعني التقاء ثلاث طرق (Meeting three roads) وهي الناس، النبات، والمال، وفي هذا السياق يشير الدكتور كونستانتين ماريوس (Constantin-Marius, 2018) إلى أن منذ تأسيس البنك المذكور انتشرت مبادئ الصيرفة الخضراء وقد ساهمت الجهود التي تبذلها الدول الغربية في الحفاظ على البيئة، وكذلك تطور التكنولوجيا واستخدام البنوك لها من خلال ما يسمى (Digital Banking) في دعم الجهود التي تبذلها البنوك في مجالات الحفاظ على البيئة والاستدامة».

Sadeq Abul

وبدأ ينتشر الفكر المصرفي الساعي إلى الحفاظ على البيئة في العالم، حيث لم تقتصر منهجية البنوك التقليدية على التحول التدريجي المباشر في أعمالها إلى تبني مبادرات تراعي موضوعات البيئة مثل الخدمات المصرفية عن طريق الأون لاين، ومقار عمل صديقة للبيئة، والتوفير في استخدام الورق، بل توسعت البنوك في مبادرات مباشرة من خلال تقديم منتجات مصرفية مثل القروض الخضراء وبطاقات ائتمانية خضراء، وإصدار شهادات إيداع خضراء، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الخضراء. وهنا يأتي مفهوم آخر متصل بالبيئة الخضراء وهي الاستدامة التي تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى تطبيقها.

ماهي الصيرفة الخضراء؟

مصطلح الخدمات المصرفية الخضراء (Green Banking) حيث انتشر مؤخراً استخدام هذا المصطلح سواء في أدبيات الاقتصاد والتمويل أم بين جمهور الناس فحتى وقتنا الحالي لا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالميا لهذا المصطلح، فهو يطلق على الخدمات المصرفية التي تراعي وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحفاظ على البيئة بحيث تكون منتجاتها وممارساتها المصرفية الداخلية والخارجية صديقة للبيئة وتساهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة الكربونية.

وتوجد عدة تعاريف أخرى تصب كلها في مفهوم واحد فعلى سبيل المثال عرفها الباحث بيهاري (Bi-hari, 2011) موضحا بأن على البنوك أن تسعى على تعزيز المسؤولية الاجتماعية وان تقوم بدراسة المشاريع جيدا قبل تمويلها، والتأكد فيما إذا كانت تلك المشاريع صديقًة للبيئة ولها أي آثار بيئية

مستقبلية، وأضاف باحثان آخران وهما بهاردواج ومالهوترا (Bhardwaj & Malhotra, 2013) بأنها... «جهد تبذله البنوك لجعل الصناعات تنمو خضراء وفي هذه العملية تستعيد البيئة لطبيعتها». ويشير داس (Das, 2013) إلى أن الخدمات المصرفية الخضراء... «هي التي تتبنى الممارسات الصديقة للبيئة والحد من البصمة الكربونية الناجمة عن الأنشطة المصرفية».

وفي هذا السياق نشير إلى دراسة قيمة استعرضت التعاريف الدارجة عن الصيرفة الخضراء قام بإعدادها شيليازكوفا وكيتانوف (Zhelyazkova and Kitanov, 2015) حيث أشارت هذه الدراسة إلى خلاصة هذه التعاريف تشير إلى أن الصيرفة الخضراء تشمل كافة الخدمات المصرفية بجميع جوانبها التجارية من قبول الودائع، والائتمان، وتمويل التجارة، وصناديق الاستثمار المشتركة والتي يجب أن تكون صديقة للبيئة.

هذا وقد تبلورت مفاهيم الصيرفة الخضراء لتعزز المفهوم الذي يرتكز على ثلاث مفاهيم أساسية وهي البيئة، والمجتمع والحوكمة (Environmental, Social, and Governance ESG) التي اعتبرت بمثابة الركائز الأساسية للاستدامة.

أهمية الاستدامة (ESG) في أعمال البنوك

شهد العالم بعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في شهر سبتمبر من عام 2008 والتي صنفت بأنها أسوأ أزمة اقتصادية تجتاح العالم بعد الكساد الكبير في عام 1929، صدور تشريعات رقابية ونقلة نوعية في فكر الرقابة المصرفية على البنوك وتزايد الاهتمام بموضوعات مثل الحوكمة والبيئة والاستدامة، والمسؤولية الاجتماعية، وقد تم مؤخراً التركيز على الاستدامة والتي كما ذكرنا تشتمل على مفاهيم غاية في الأهمية (ESG)، ولعل الاستدامة كمفهوم يهدف إلى الحفاظ على المقومات الأساسية التي تمتع بها الأجيال الحالية والمستقبلية في ظل استقرار مستمر للاقتصاد والبيئة والمجتمعات البشرية. حيث ساهمت الأبحاث والدراسات التي

تناولت التغيرات المناخية خلال العقود الماضية في التحذير من مخاطر التلوث البيئي وآثاره المدمرة على مستقبل البشرية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في يونيو عام 2022 مبادئ الإدارة والإشراف الفعال للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وتسعى هذه المبادئ إلى تحسين إدارة مخاطر البنوك وممارسات الجهات الرقابية المتعلقة بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. ويعد نشر المبادئ جزءاً من النهج الشامل الذي تتبعه اللجنة لمعالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ على النظام المصرفي العالمي.

وقد اشتملت ورقة بازل على 18 مبدأ ذات أهمية قصوى، تناولت المبادئ من الرقم 1 إلى 12 تعليمات إرشادية للإدارة الفعالة للمخاطر المالية في البنوك المتعلقة بالمناخ وتقلباته، وبقراءة سريعة لهذه المبادئ نلاحظ أنها ركزت على ضرورة قيام البنوك بتطوير وتحديث نظم المخاطر لديها بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المادية والمسببة للمخاطر المناخية الانتقالية بعين الاعتبار عند تطوير وتنفيذ استراتيجيات أعمالها، ويشمل ذلك فهم وتقييم كيف يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على مرونة نموذج أعمال البنوك على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل، والنظر في كيفية تأثير هذه العوامل الدافعة على قدرة البنوك على تحقيق أهداف أعمالها.

وكما يشمل ذلك أيضاً فهم وتقييم مدى تعرض البنوك للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد والنظام المالي والمشهد التنافسي الذي تعمل فيه البنوك نتيجة لمحركات المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويجب أن تشارك مجالس إدارات البنوك والإدارة العليا في المراحل ذات الصلة بالعملية. وينبغي توصيل النهج الذي وضعه مجلس الإدارة بشكل واضح إلى مديري البنك وموظفيه. وقد شددت هذه المبادئ على ضرورة قيام البنوك بتحديد وقياس المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ودمج تلك التي تم تقييمها على أنها جوهرية على مدى فترات زمنية ذات صلة في عمليات تقييم كفاية رأس المال والسيولة الداخلية لديها، بما في ذلك برامج اختبارات الضغط الخاصة (Bank Stress Test) بها حيثما كان ذلك مناسباً.

وفي هذا السياق، نود الإشارة هنا إلى أن عملية إدخال المخاطر المرتبطة بالمناخ في منهجية احتساب المخاطر لدى البنوك يتطلب تغييرا جذريا في مكونات وأوزان المخاطر المتبعة حاليا إضافة إلى أهمية تغيير السياسات والإجراءات في كافة إدارات البنك على مختلف المستويات الإدارية. كما تناولت المبادئ الأخرى (13-18) بعض الإرشادات للجهات الرقابية على البنوك والجهات الإشرافية النشطة دوليا، مع الحفاظ على مرونة كافية نظرا لدرجة التباين والممارسات المتطورة في هذا المجال.

ومن جانب آخر، وكعادته التي يتميز بها في مواكبة التطورات العالمية في المجالات الاقتصادية والرقابية، قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 نوفمبر 2022 بإصدار مبادئ توجيهية حول التمويل المستدام تركزت على المعايير البيئية، والاجتماعية، والحوكمة (Environment, Social, Governance (ESG) تضمنت هذه التعليمات بالتفصيل معايير الاستدامة الثلاثة التي يجب على البنوك المحلية أخذها بعين الاعتبار وهي:

1 - العوامل البيئية والتي تشمل التغير المناخي، والنفايات الخطرة والتلوث البيئي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى أي عوامل بيئية أخرى ذات صلة بالعمل المصرفي.

2 - العوامل الاجتماعية المتعلقة بتوفير فرص العمل والمساواة في الأجور وحماية المستهلك، والحفاظ على سرية البيانات.

3 - حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق ومسؤوليات كل من مجالس إدارات البنوك وإداراتها العليا.

هذا وقد تضمنت توجيهات بنك الكويت المركزي بشأن التمويل المستدام والتي يتعين على البنوك المحلية أخذها بالحسبان عند قيامها بالتمويل المستدام، والتي تضمنت 13 مبدأ، لعل من أهمها هو إلزام البنوك المحلية بتضمين عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات واستراتيجية

إدارة المخاطر بعناصر التمويل المستدام التي تحقق أهداف البنك في هذا المجال، مع ابتكار منتجات مصرفية خضراء تدعم الاستدامة وتأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي ومخاطره. كما دعا البنك المركزي البنوك المحلية أن تراعي أنشطتها الداخلية من مباني صديقة للبيئة واستخدام المياه والطاقة الأمور البيئية المطلوبة. وعلى أن تقوم البنوك المحلية بقياس المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مع إدخالها في عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP) لمواجهة مخاطر الركن الثاني.

بنوك الكويت والصيرفة الخضراء والاستدامة

استطاعت البنوك الكويتية أن تواكب ظاهرة الصيرفة الخضراء وخاصة في مجالات استخدام التكنولوجيا من خلال الأعمال المصرفية الأون لاين، والتطبيقات على الهواتف النقالة، وأجهزة الإيداع والسحب الافتراضية، بل توسعت بعض البنوك في تأسيس فروع افتراضية تتم فيها كافة العمليات المصرفية من خلال الأجهزة فقط. وتعتبر هذه الممارسات نقلة نوعية في توفير الطاقة، والورق. كما قامت كل البنوك المحلية في تقليل استخدام الورق في معاملاتها الداخلية.

وأما على صعيد المسؤولية الاجتماعية، فهي تساهم بشكل فعال في تقديم ودعم الفعاليات المرتبطة بالتوعية في توفير استهلاك الكهرباء والطاقة، وقد قامت بعض البنوك مؤخراً في تقديم التمويل الأخضر، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام بنك الكويت الوطني بإصدار أول سندات خضراء مستدامه بقيمة 500 مليون دولار أمريكي غير مضمونة ذات أولوية بالسداد مقومة لأجل 6 سنوات وتاريخ الاستحقاق بعد خمس سنوات.

ونتوقع أن تستمر البنوك المحلية في تشجيع المقترضين الاتجاه إلى المشاريع التي تكون صديقة للبيئة، وان تستمر في توعية ودعم الجهود المبذولة في الحفاظ على البيئة وان تركز على التمويل المستدام خلال السنوات القادمة، وقد يتطلب هذا

الأمر تدعيم إدارات المخاطر في البنوك المحلية بمتخصصين في مجالات البحوث الاقتصادية ذات العلاقة بالبيئة، وخاصة في ظل توجيهات بنك الكويت المركزي المشار إليها التي تسعى إلى دعم البنوك في تبني مفاهيم الاستدامة والمنتجات المصرفية الخضراء وإدخال مفاهيم جديدة في إستراتيجيات البنوك مثل مخاطر المناخ وتمويل مستدام.

إن قياس تلك المخاطر المرتبطة بالمناخ يتطلب تأهيل متخصصين في مجال إعداد وبناء نماذج رياضية تربط كافة المخاطر النظامية والتشغيلية والمناخية مع بعضها البعض وقياس مخاطرها المتوقعة على أداء البنوك، إن عمل مثل تلك السيناريوهات يجب أن يتم من خلال إدارات المخاطر والاستراتيجيات والبحوث الاقتصادية العاملة في البنوك.

المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية... بين الالتزام الرقابي والواجب الوطني

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

أهمية بالغة ومتزايدة للقطاع المصرفي الكويتي في مجال المسؤولية المجتمعية، يحركها مسؤولية وطنية بالأساس في خدمة الوطن والمواطن نحو تحقيق التنمية المجتمعية والحضارية المستدامة، حيث تقوم بدور محوري في القطاعين الصحي والبيئي بالتوازي مع دورها الاقتصادي الذي تقوم به في خدمة بيئة الأعمال بقطاعاتها المختلفة.

كما أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الكويتية ليست مجرد أرقام تدون في حساباتها المالية نهاية كل عام، ولكنها في واقع الأمر تمثل منهج عمل والتزام مؤسسي وجزء لا يتجزأ من جهود القطاع المصرفي نحو تعزيز المواطنة والتنمية المستدامة.

وسنتناول دور البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية والتي تنطلق من دورها وحسها الوطني من ناحية والالتزام الرقابي الذي يحرص بنك الكويت المركزي على تطبيقه ومتابعته أولاً بأول.

نطاق المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية:

المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية تشمل كافة القطاعات وتستهدف تحقيق مردود اجتماعي، حيث أن الأموال التي تنفق تكون بشكل مخطط ولتحقيق أهداف محددة ووفق رؤية شاملة يسعى المجتمع لتحقيقها على المدى الطويل وليست رؤية قصيرة المدى، فالتنوع الذي تتميز به قطاعات المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية من قطاعات صحية وبيئية ورياضية وتوعوية وغيرها جعلها تتبوأ مكانة رائدة في كافة محافظات الكويت، كما أن البنوك المحلية تقوم بتضمين دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية التي توزع على مساهميها سنوياً باعتبارها التزام رقابي تفرضه القوانين الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ومنذ نشأتها، تضع البنوك المحلية المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياتها، حيث اعتادت تقدم إسهامات كبيرة في هذا المجال لسنوات طويلة، منها ما تلتزم به وفقاً للقوانين المعمول بها من خلال النسب المستقطعة من صافي أرباحها لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج دعم العمالة الوطنية، ومنها ما تقدمه البنوك من مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بكل بنك على حدة أو التي تقدمها بشكل مجمع من خلال مساهمات ورعايات اتحاد مصارف الكويت، وذلك في العديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية، الثقافية، العلمية، الصحية، البيئية، الاجتماعية، والرياضية، بحيث أصبحت أسماء البنوك مرتبطة بالأنشطة التي تدعمها.

كما تعكس المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي الكويتي إيمانه العميق بأهمية دوره في تحقيق التنمية المستدامة لكافة القطاعات المجتمعية التي أسهم فيها بنصيب وافر وفق القوانين والالتزام الرقابي المنصوص عليه أو مبادراته المتنوعة في كافة المجالات، حيث قامت شراكة بين القطاع المصرفي والحكومة متمثلةً بالوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الجوانب التعليمية والصحية، والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

«لنكن على دراية» جزء من المسؤولية الاجتماعية:

يعد نشر الثقافة المالية والتوعوية المصرفية جزءاً أساسياً من المسؤولية الاجتماعية التي تحرص البنوك المحلية على نشرها والوصول بها إلى معظم الشرائح المجتمعية، حيث تقام تلك الحملة بالتعاون بين بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، حيث بلغ عدد المشاهدين لمحتوى البرنامج في 9 شهور حوالي 86 مليون مشاهدة على مواقع التواصل الاجتماعي، بدعم ورعاية البنوك الكويتية. كما أن حملة لنكن على دراية كانت من بين أهم الوسائل لنشر الثقافة المالية بين جميع أفراد المجتمع، حيث يؤكد بنك الكويت المركزي في تقريره حول الاستقرار المالي أن حملة لنكن على دراية توفر وسيلة فاعلة لتوعية عملاء البنوك بحقوقهم التي يحرص المركزي على حمايتها عبر تعليماته الرقابية للجهاز المصرفي. منوهاً إلى تنوع المواضيع التي شملها البرنامج منذ إطلاقه في عام 2021 والتي من بينها: التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية التي تستهدف العملاء بطرق متنوعة، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية على تطبيقات الهواتف الذكية، أو المكالمات الهاتفية، أو عبر تطبيقات مخصصة لهذا الغرض، حيث تُستخدم تلك الوسائل للحصول على المعلومات المصرفية السرية للعميل

مثل رقم حسابه ورقمه السري ورقم OTP وذلك بهدف سرقة الأموال أو سرقة البيانات الشخصية، كما تناول البرنامج التعريف ببعض أشكال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويغطي البرنامج كذلك موضوع تشجيع الادخار من ضمن مواده الذي يسلط الضوء على أهمية الادخار وبعض طرق الادخار ووسائله، فضلاً عن مواصلة التوعية بمواضيع البرنامج التي طرحت العام الماضي، وذلك بأسلوب جديد

كما سخرت بنوك محلية كافة إمكانياتها ضمن حملة لنكن على دراية لنشر التوعية المصرفية بين الأفراد والعمل على حمايتهم من الاحتيال المالي وزيادة الوعي لدى الجمهور حول مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية.

المسؤولية الاجتماعية مسؤولية وطنية:

بجانب الالتزام الرقابي، حرصت البنوك الكويتية على تقديم العديد من المبادرات التي تسهم في تنمية وتطوير المجتمع، حيث تعددت تلك المبادرات وتنوعت بين المساهمات في إعادة إعمار المباركية والتي تبناها بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي حرص على المشاركة في إعادة إعمار أحد أشهر وأهم الأسواق التراثية خليجياً، حيث أعلن البنك عن دعمه لإعمار سوق المباركية، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع بلدية الكويت بشأن إعادة إعمار المنطقة المتضررة بحادثة الحريق بسوق المباركية، وجرى التنسيق مع بلدية الكويت وتشكيل فريق استشاري من المختصين في التراث المعماري والمحافظة

عليه وذلك بهدف تنفيذ المشروع بالمستوى المطلوب وحسب المواصفات والتصاميم التراثية التي ترسخ القيمة التاريخية والأثرية لهذا المعلم المهم.

كما قام البنك التجاري، كذلك، بتوقيع عقد مع بلدية الكويت بشأن أعمال تطوير وترميم نفق دروازة العبدالرزاق في قلب العاصمة الكويت، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وصياغة الضوابط الفنية الخاصة بالعقد حفاظاً على المال العام ومنعاً لتداخل الاختصاصات، الأمر الذي يجعل من المبادرات الوطنية للبنوك ذات طابع قانوني وفني وضوابط مرعية من قبل بنك الكويت المركزي.

البنوك الكويتية ودورها في مواجهة تداعيات كورونا:

كان للبنوك الكويتية دوراً كبيراً في التخفيف من الأزمات العاصفة التي شهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي وتأثرت بها دولة الكويت، من تداعيات جائحة كورونا، وأثرت سلباً على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضمنها منطقة الخليج والكويت.

ولعل الدور الكبير الذي قامت به البنوك الكويتية في مواجهة تداعيات كورونا، كان مزيجاً من المسؤولية الاجتماعية والالتزام الرقابي من قبل بنك الكويت المركزي، فمنذ اللحظة الأولى لتداعيات الأزمة التزم القطاع المصرفي في حماية بيئة الأعمال الكويتية ووضع قواعد محددة لاستفادة الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أصدر بنك الكويت المركزي على مدار (عام كورونا) 9 تعاميم مختلفة أبرزها توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي خلال فترة الإغلاق وإنشاء صندوق لدعم الجهود الحكومية لمكافحة الجائحة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بما يعادل 33 مليون دولار وبتمويل من البنوك الكويتية فضلاً عن توجيه هذه البنوك نحو المحافظة على نسبة العمالة الوطنية وزيادتها.

كما اتخذ القطاع المصرفي 43 إجراءً لمواجهة تداعيات كورونا على مستوى السياسات النقدية والمالية والإجراءات الرقابية، ولاقت إجراءات وتدابير بنك الكويت المركزي إشادة العديد من المؤسسات المالية الدولية إذ قالت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني إن الرقابة الحصيفة والصارمة من بنك الكويت المركزي ساهمت في تمتع القطاع المصرفي بمعدلات جيدة لكل من الرسملة والسيولة والربحية.

البنوك الكويتية ودورها في دعم العمالة الوطنية:

جزء كبير من المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي ما يتعلق بتعزيز دور العمالة الوطنية، حيث ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي من 1543 عاملا بنهاية عام 2000 ليصل إلى 10552 عاملا بنهاية الربع الثاني من عام 2022، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 9.4% بنهاية عام 2021.

كما ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية العاملة في فروع البنوك الأجنبية من 112 عاملا في 2008، إلى 309 بنهاية الربع الثاني من عام 2022، أي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 8.2% بنهاية عام 2021، كما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في فروع البنوك الأجنبية من 49.1% عام 2008 إلى 71.9% بنهاية الربع الثاني من عام 2022، لتنخفض نسبة العمالة الوافدة فيها من 50.9 في المئة بنهاية عام 2008، إلى 28.1% بنهاية الربع الثاني من عام 2022.

على أساس سنوي في نهاية أبريل 2024

2.7% ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.28 مليار دينار لتصل إلى 48.13 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية تستعرض أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر أبريل لعام 2024 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 5.3% لتبلغ قيمته نحو 11.20 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.83 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لرصيد عرض النقد (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022.

ويعزي التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كمحصلة لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.59 مليار دينار وبنسبة 5.8% لتصل قيمته نحو 9.48 مليار دينار، وارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.2% لتصل قيمته نحو 1.72 مليار دينار.

1. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 0.73 مليار دينار وبنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 40.18 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 39.45 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل الدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 4.9% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 5.3% من جهة أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من:

أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى «صافي»).

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)

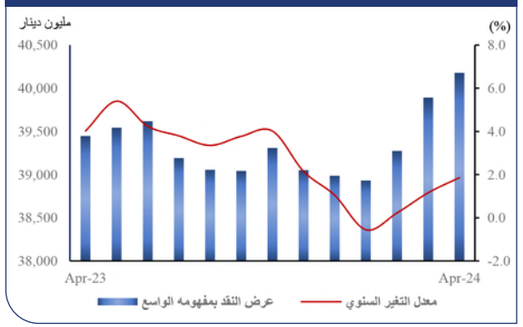

ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أبريل 2024 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.60 مليار دينار وبنسبة 6.5% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.21 مليار دينار وبنسبة 21.0، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.60 مليار دينار وبنسبة 4.3%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.87 مليار دينار وبنسبة 5.9% من جهة أخرى.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمته نحو 87.83 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 84.99 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزي ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 9.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.89 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ

قيمتها نحو 45.73 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.11 مليار دينار وبنسبة 7.3% لتبلغ قيمتها 1.58 مليار دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.03 مليار دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ قيمتها 0.97 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.23 مليار دينار وبنسبة 8.4% لتبلغ قيمتها 2.91 مليار دينار.

وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من نقداً (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على الحكومة، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 13.2%، و12.1%، 2.5% لكل منهم على الترتيب (تم الترتيب تنازلياً بحسب نسبة التراجع).

هذا، وتمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.1% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أبريل 2024 ونهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 28.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 26.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، وقروض للبنوك الأجنبية بنحو 36.9%، و18.0%، و10.5%، و7.5% لكل منهم على الترتيب (تم الترتيب تنازلياً بحسب نسبة الارتفاع) من جهة، وتراجع الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 17.9% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.21 مليار دينار وبنسبة 21.0% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 12.73 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.52 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 9.0% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 1.3% من جهة أخرى.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية

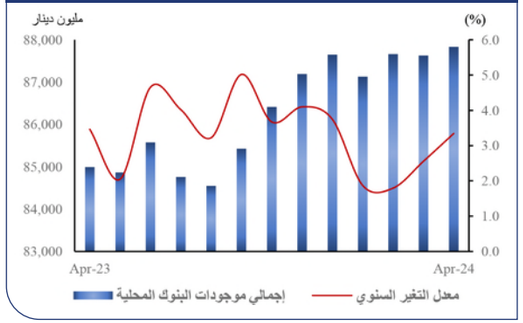

2. التوزيع القطاع لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.28 مليار دينار وبنسبة 2.7% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 48.13 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 46.86 ملياراً في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 66.8%، و33.2% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجل الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 0.85 مليار دينار وبنسبة 3.0%، لتبلغ قيمته نحو 29.30 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 28.45 ملياراً في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.71 مليار دينار، وبنسبة 6.1%)، والتجارة (0.29 مليار دينار، وبنسبة 9.1%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.26 مليار دينار، وبنسبة 22.5%)، وشراء أوراق مالية «أفراد،

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية

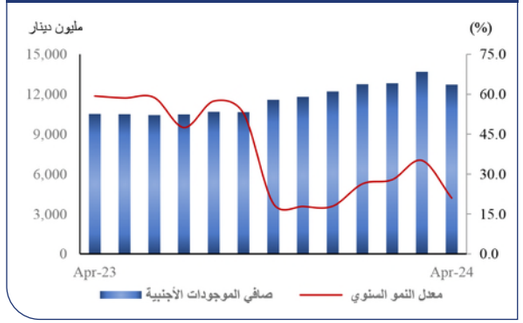

شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

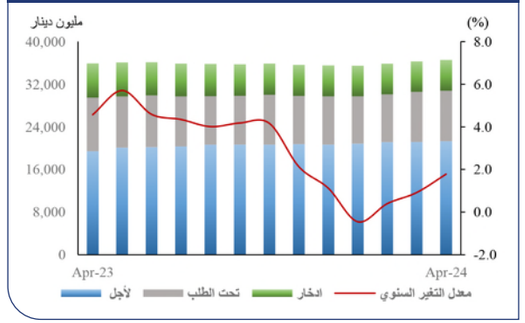

وشركات، ومؤسسات» (0.23 مليار دينار، وبنسبة 7.4%).

ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الصناعة (0.16 مليار دينار، وبنسبة 6.6%)، والنفط الخام والغاز (0.17 مليار دينار، وبنسبة 8.4%)، والخدمات الأخرى (0.34 مليار دينار، وبنسبة 9.1%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 1.2% و 0.5% لكل منهما على الترتيب في نهاية أبريل 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.01 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتبلغ قيمته نحو 48.97 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.96 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.96 مليار دينار وبنسبة 26.4% لتبلغ قيمته نحو 4.62 مليارات دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 3.65 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد ودائع القطاع الخاص «المقيم» بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 2.0% لتبلغ قيمته نحو 38.46 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل 37.69 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وفي المقابل، تراجع رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.72 مليار دينار وبنسبة 10.9% لتبلغ قيمته 5.89 مليارات دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل 6.61 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 43.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024. كما بلغت نسبة كل من ودائع الحكومة وودائع المؤسسات العامة نحو 5.3% و 6.7% لكل منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024.

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:
• تراجع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 0.6% لتبلغ قمته نحو 38.93 مليار دينار.
• ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 3.3%.
• ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.21 مليار دينار وبنسبة 21.0%.
• ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.01 مليار دينار وبنسبة 2.1%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص «مقيم» بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 2.0%.

في حوار خاص للمصارف مع رئيس مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية CINET

عالية الحميضي: نتطلع إلى الريادة في بناء شبكة معلومات ائتمانية وفقاً لأعلى المعايير العالمية وسنستمر في تطبيق استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لتلبي تطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء

في حوار خاص مع مجلة المصارف قالت عالية الحميضي رئيس مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية CINET إننا في ساي نت نتطلع إلى الريادة في بناء شبكة معلومات ائتمانية وفقا لأعلى المعايير العالمية وسنستمر في تطبيق استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لتلبي تطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء. وأوضحت الحميضي أن ساي نت توفر خدماتها لأكثر من 70 مشتركاً متنوعاً ما بين بنوك محلية ودولية وشركات تمويلية وتجارية، ونسبة رضا مشتركينا تجاوزت 87% في عام 2023، حيث يتولى خدمتهم فريق ذو كفاءة عالية لتلبية طلباتهم باحترافية.

وأشارت الحميضي إلى أن الشركة أطلقت الحملة المعنية برفع الوعي حول التصنيف الائتماني «Credit Score» في دولة الكويت لأول مرة، بعنوان «شلونك؟» وأوضحت أن الشركة كمزود وحيد للمعلومات الائتمانية في دولة الكويت، تسعى دائماً إلى الارتقاء بثقافة الائتمان ورفع درجة الثقة بين المتعاملين في القطاعات الائتمانية والمالية والتجارية.

وأشارت عالية الحميضي أن ساي نت تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني بطريقة مبتكرة تساعد الأفراد على الوصول إلى الجدارة الائتمانية، وتمكن مانحي الائتمان من اتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية. وقالت: إننا نعمل على تكثيف جهودنا التوعوية لنشر الوعي والثقافة الائتمانية بشكل أكبر في دولة الكويت. موضحة أن ساي نت تسعى لتعزيز العلاقات والشراكات مع مراكز وشركات المعلومات الائتمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفيما يلي نص الحوار:

ساي نت توفر خدماتها لأكثر من 70 مشتركاً متنوعاً ما بين بنوك محلية ودولية وشركات تمويلية وتجارية، ونسبة رضا مشتركينا تجاوزت 87 % في عام 2023، حيث يتولى خدمتهم فريق ذو كفاءة عالية لتلبية طلباتهم باحترافية

اجتماع الجمعية العامة العادية (الرابعة والعشرون)

في البداية، حدثينا عن شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية «ساي نت»؟ وما هو دور الشركة؟

تأسست شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت) عام 2001، وهي معنية بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالائتمان، وتعتبر المزود الرائد والوحيد للمعلومات الائتمانية في دولة الكويت. ويتمثل دور ساي نت في طلب وجمع وحفظ وتحليل المعلومات الائتمانية لإعداد السجل الائتماني وإصدار التقارير الائتمانية والتصنيف الائتماني للعملاء من الأفراد والشركات، وفقا لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

في ساي نت، نتطلع إلى الريادة والتقدم في صناعة وبناء شبكة معلومات ائتمانية تقوم على أعلى المعايير العالمية ذات الجودة العالية، وهدفنا يتمثل في توفير قيمة إضافية للمساهمين والعملاء من خلال مساعدة القطاعات المالية والمصرفية والتجارية في دولة الكويت على اتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية، وذلك من خلال الخدمات التي توفرها ساي نت، لأكثر من 70 مشتركاً متنوعاً ما بين بنوك محلية ودولية، وشركات تمويلية وتجارية.

ولله الحمد، حافظت ساي نت على النجاح المنشود من خلال خدمة عملائها، حيث تجاوزت نسبة الرضا من قبل مشتركينا 87% في عام 2023، حيث يتولى خدمة مشتركينا فريق ذو كفاءة عالية من أجل تلبية طلباتهم باحترافية، ونتطلع لتحقيق المزيد على مدار السنوات القادمة.

ما هي أبرز المحطات المهمة لساي نت خلال الربعين الأول والثاني من عام 2024؟

شهدت ساي نت في بداية العام الحالي العديد من الإنجازات المهمة: مثل إطلاق الشعار الجديد للشركة والهوية المؤسسية الموحدة، ويأتي ذلك كجزء من إستراتيجية ساي نت لتعزيز علامتها التجارية، والوصول بشكل أكبر لعملائها من الشركات والأفراد في دولة الكويت. كما شهدت ساي نت، انتقال مقر الشركة الجديد الكائن في برج العاصمة في قلب مدينة الكويت، والذي تم اختياره بشكل إستراتيجي لخدمة عملائنا، نظراً لتطور العمليات التشغيلية، إلى جانب تعزيز تجربة العملاء بشكل أكثر راحة ومرونة.

إلى جانب ذلك، أطلقنا الحملة المعنية برفع الوعي حول التصنيف الائتماني «Credit Score» في دولة الكويت لأول مرة، بعنوان «شلونك؟» وهو شعار الحملة التوعوية الضخمة التي استهدفت تعريف الأفراد بالتصنيف الائتماني

توقيع اتفاقية التعاون مع مركز عمان للمعلومات الائتمانية (ملاءة)

وتأثيره على جدارتهم الائتمانية. حيث لمسنا النجاح من خلال تعرف الأفراد على لونهم في التصنيف الائتماني الخاص بهم من خلال الدخول للتطبيق الإلكتروني لساي نت، وأيضا تحميل التقرير الائتماني الشامل الذي يحتوي على معلومات تفصيلية عن جميع التسهيلات الائتمانية وما الذي يمكن عمله من أجل تحقيق أعلى تصنيف ائتماني مما يمكنهم من الحصول على خدمات تمويلية مختلفة.

ما هي أبرز المنتجات والخدمات الخاصة بساي نت؟

في ساي نت، نضع كافة إمكانياتنا لتزويد جميع القطاعات المالية والمصرفية والتجارية والعملاء الأفراد بمنظومة واسعة من الخدمات في مجال الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة.

ساي نت تسعى لتعزيز العلاقات والشراكات مع مراكز وشركات المعلومات الائتمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاستعلام الذاتي هو من أبرز الخدمات التي تقدم للأفراد والشركات، حيث يتيح التقرير الائتماني تحقق العميل من الوضع الائتماني له، حيث يقدم التقرير الائتماني تاريخ التعاملات والالتزامات الائتمانية. كما يوفر التقرير الائتماني مؤشر التصنيف الرقمي الائتماني للأفراد تقدم أيضا ساي نت خدمة تقارير التحليل الفني لمانحي الائتمان لتقييم أداء المحافظ الائتمانية ومؤشرات المخاطر المرتبطة بها، وهي تقارير يتم إعدادها من واقع المعلومات المتوافرة في السجل الائتماني لدى الشركة بناء على أفضل ممارسات تحليل البيانات.

تجدر الإشارة إلى أن التصنيف الرقمي الائتماني «Cred-

وجود المرأة في القطاع المصرفي والمالي يعزز التنوع والشمول ووصولها للمناصب القيادية، والتنوع في القيادة من أهم العوامل لتعزيز نجاح المؤسسات

it Score» هو مؤشر رقمي وفقا لأسس إحصائية تم تطويرها بصفة خاصة لتتناسب مع معطيات ونمط سوق الائتمان الكويتي، وفق أفضل الممارسات والمواصفات العالمية والذي يلخص كامل السجل التاريخي الائتماني للعميل حيث يتم احتسابه بطرق رياضية وإحصائية متطورة ويعكس ذلك درجة التقييم المرتبطة بسداد العميل لالتزاماته المستقبلية.

يتغير التقييم الائتماني الخاص بالعميل بشكل مستمر وفقا لسلوكه الائتماني ومدى التزامه بسداد الالتزامات المستحقة عليه في المواعيد المحددة له.

ما هو دور ساي نت في نشر الوعي والثقافة الائتمانية في دولة الكويت، خصوصاً للأفراد؟

كمزود وحيد للمعلومات الائتمانية في دولة الكويت، نسعى دائماً إلى الارتقاء بثقافة الائتمان ورفع درجة الثقة بين المتعاملين في القطاعات الائتمانية والمالية والتجارية، إلى جانب تقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني بطريقة مبتكرة تساعد الأفراد على الوصول إلى الجدارة الائتمانية، وتمكن مانحي الائتمان من اتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية.

نلتزم من خلال إستراتيجية ساي نت بتبني خطط وبرامج المسؤولية الاجتماعية، حيث نعمل على تكثيف جهودنا التوعوية لنشر الوعي والثقافة الائتمانية بشكل أكبر في دولة الكويت، حيث بدأنا ذلك من خلال الحملة التوعوية التي أطلقناها لنشر الوعي حول التصنيف الائتماني، وتعريف الأفراد بسهولة إمكانية حصولهم على تصنيفهم الائتماني وكيفية تحسين التصنيف الائتماني من خلال الالتزام بسداد الالتزامات المستحقة في المواعيد المحددة لها.

هل هناك تعاون إقليمي أو دولي يتعلق بتبادل المعلومات الائتمانية؟

بالتأكيد، وذلك تفعيلاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج والذي نص على الموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية وفق خطة العمل والإطار الشامل لآلية تبادل المعلومات الائتمانية لدعم النظام المصرفي وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الائتمانية لدى المؤسسات المالية، حيث أن المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني أصبحا في الوقت الحالي من أهم المؤشرات في تطوير النظم المالية والاقتصادية.

تسعى ساي نت لتعزيز العلاقات والشراكات مع مراكز وشركات المعلومات الائتمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال إجراء زيارات لمراكز ومكاتب الائتمان، حيث تناولت الزيارات العديد من المناقشات المثمرة والتطلعات المستقبلية والرؤى المشتركة، إلى جانب بحث سبل التعاون لتبادل البيانات والمعلومات الائتمانية للعملاء، ما يعزز نمو العمل المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال المعلومات الائتمانية.

فيما يتعلق بتمكين المرأة، ووصول المرأة الكويتية مناصب عديدة في القطاع المصرفي، إلى جانب استقطاب الكفاءات الكويتية، كيف ينعكس ذلك على ساي نت؟

وجود المرأة في القطاع المصرفي والمالي بشكل عام يعزز التنوع والشمول، وبلا شك يعزز من وصولها للمناصب القيادية، حيث أن التنوع في القيادة من أهم العوامل التي تعزز من نجاح المؤسسات. دور المرأة القيادية يتجلى في توفير بيئة عمل أساسها التكافؤ والدعم، وذلك من خلال تطوير سياسات ونظم تجعل ثقافة العمل صحية بشكل أكبر للجميع، وذلك ينعكس إيجاباً على بيئة العمل إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والكفاءات المحلية من تحقيق كامل طموحاتها وخططها للنهوض بالمؤسسات والشركات.

كجزء من استراتيجية ساي نت، حرصنا على استقطاب

زيارة الإدارة العليا لساي نت للاتحاد للمعلومات الائتمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الكفاءات الكويتية والعناصر الشابة، وقمنا بضم العديد من المواهب في الشركة، ومن ضمنها العديد من السيدات الكويتيات اللاتي يحملن خبرات عالية، والذي انعكس بشكل جيد على الشركة، وساهم في تطور العمليات التشغيلية لساي نت.

ما هي أهم نقاط التحول والتغيير التي ستشهدها ساي نت خلال السنوات المقبلة؟

إنجازاتنا في هذا العام كانت جزء أساسي من الخطة الإستراتيجية التي تم وضعها لتعزيز تجربة العملاء وتوسيع العمليات في مجال المعلومات الائتمانية، وستستمر الشركة في السنوات المقبلة في تطبيق استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لتلبي احتياجات وتطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء من

ساي نت تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني بطريقة مبتكرة تساعد الأفراد على الوصول إلى الجدارة الائتمانية، وتمكن مانحي الائتمان من اتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية

الأفراد والشركات، سواء من خلال تطوير الأنظمة القائمة، أو إضافة أنظمة مساندة، وبصورة استباقية لتواكب الشركة التوجهات الحديثة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية وتوفير أفضل الحلول المبتكرة لتقديم تجربة مميزة لعملائنا، مع الاستمرار في دراسة عدد من المبادرات واستغلال جميع المقومات والقدرات الرقمية بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية كويت جديدة لعام 2035 وتحويلها إلى مركز مالي وتجاري.

يسجل نمواً قوياً على الرغم من انخفاض الإيرادات

صافي ربح قطاع البنوك الخليجية يصل إلى 14.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام

قال تقرير وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار إن صافي ربح قطاع البنوك الخليجية ظل مستقراً وسجل نمواً جيداً على أساس ربع سنوي بنسبة 11.8 % ونمو سنوي بنسبة 10.5 % ليصل إلى 14.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. ونجح قطاع البنوك الخليجية في تسجيل هذا النمو القوي على الرغم من انخفاض الإيرادات خلال هذا الربع الذي عكس انخفاض إجمالي المصاريف التشغيلية إلى جانب انخفاض حاد لمخصصات انخفاض القيمة على أساس ربع سنوي. إذ بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض المحتجزة خلال هذا الربع 2.3 مليار دولار أمريكي (أدنى مستوى منذ 5 سنوات) مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023.

تراجع الإيرادات للمرة الأولى منذ 3 سنوات

انعكس تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على أحدث النتائج ربع السنوي للبنوك المدرجة في الدول الخليجية والتي شهدت تراجع إجمالي إيرادات القطاع في الربع الأول من العام 2024 وذلك لأول مرة منذ 12 فترة ربع سنوية. ويعزي هذا الانخفاض الذي سجلته الإيرادات إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد خلال هذا الربع. وشهد الربع ثبات معدل نمو إجمالي إيرادات الفوائد التي بلغت 50.5 مليار دولار أمريكي، في ظل وصول متوسط العائد على الائتمان إلى نسبة 4.3%، بما يتسق مع الاتجاه السائد على مدار الثلاث فترات ربع سنوي الماضية، في حين أدت الزيادة الهامشي لمصروفات الفوائد إلى انخفاض هامشي في صافي إيرادات الفوائد. كما انعكس ذلك أيضاً على تكلفة الاقتراض التي بلغت نسبة 4.5% بنهاية الربع الأول من العام 2024، والتي تعد من أعلى المعدلات التي يسجلها قطاع البنوك الخليجية، مقابل نسبة 4.2% في المتوسط خلال الربع الرابع من العام 2023 ومقارنة بنسبة أقل بكثير بلغت 2.5% خلال الربع الأول من العام 2023. كما انخفضت إيرادات غير الفوائد خلال الربع بعد انخفاض إيرادات الفوائد الأخرى والتي عوض عنها نمو إيرادات رسوم الإدارة والعمولات خلال الربع الأول من العام 2024.

من جهة أخرى، استمر نمو أنشطة الإقراض في المنطقة على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وأظهرت بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية ارتفاع معدلات الإقراض على أساس ربع سنوي على مستوى كافة الدول الخليجية. وسجلت السعودية أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 3.3% بينما أظهرت بيانات الائتمان الإجمالي للبنوك الإماراتية نمواً بنسبة 1.1% خلال أول شهرين من العام الحالي. وكشفت بيانات البنوك المدرجة عن وصول إجمالي القروض إلى مستوى قياسي بلغ 2.02 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 1.8% بينما بلغ صافي القروض 1.92 تريليون دولار أمريكي بعد تسجيله لنمو بوتيرة

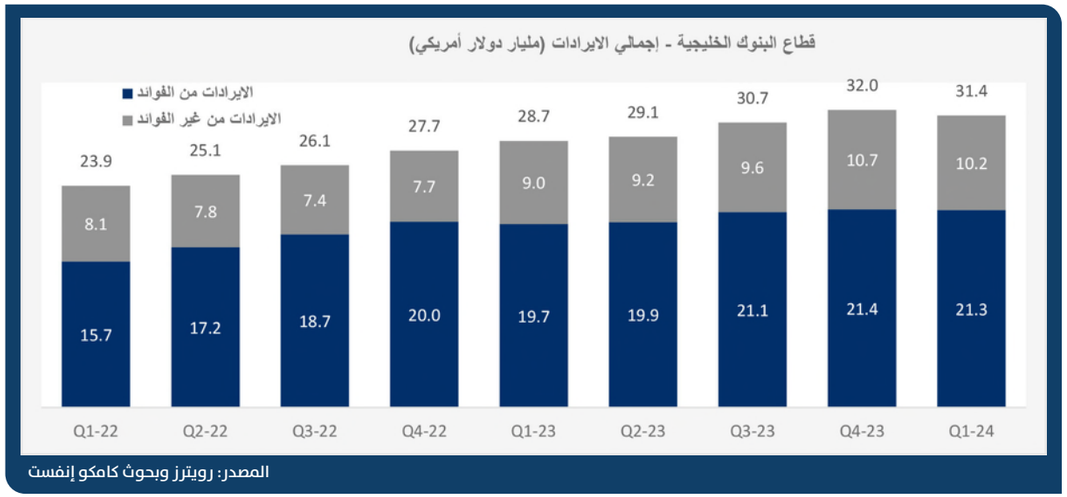

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

متتالية بنسبة 2.3%. كما نمت ودائع العملاء بوتيرة أقوى بكثير خلال هذا الربع في ظل تطلع المودعين إلى ارتفاع إيرادات الفائدة. وبلغ إجمالي ودائع العملاء 2.45 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في أربع فترات ربع سنوي بنسبة 2.8%.

أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 57 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الأول من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

استمرار نمو القروض في الربع الأول من العام 2024

أظهرت بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية أنه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، استمر نمو التسهيلات الائتمانية القائمة في المنطقة خلال الربع الأول من العام 2024 بدعم من النمو المسجل في كافة الأسواق الخليجية السبعة. وكان معدل النمو قوياً مقارنة بالعام الماضي، حيث شهدت كافة الدول الخليجية نمواً ملحوظاً في أنشطة الإقراض. وشهدت السعودية نمواً على أساس سنوي بنسبة 10.7% بينما أظهرت البنوك المدرجة في البحرين وقطر نمواً على أساس سنوي بأكثر من 4%.

وتعكس مرونة نمو أنشطة الإقراض في المنطقة قوة سوق المشاريع في ظل زيادة إجمالي العقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 20.3% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2024 بقيمة إجمالية 45.0 مليار دولار أمريكي مقابل 37.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2023. وبالمثل، كشفت بيانات أنشطة التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (ماركيت للاقتصاد الشامل) عن استمرار قوة بيانات مؤشر مديري المشتريات خلال الربع، إذ استقرت قراءته فوق مستوى النمو البالغ 50 نقطة لدبي والسعودية والإمارات بنهاية الربع الأول من العام 2024.

وحافظ نشاط التصنيع في المملكة على قوته، إذ بلغت

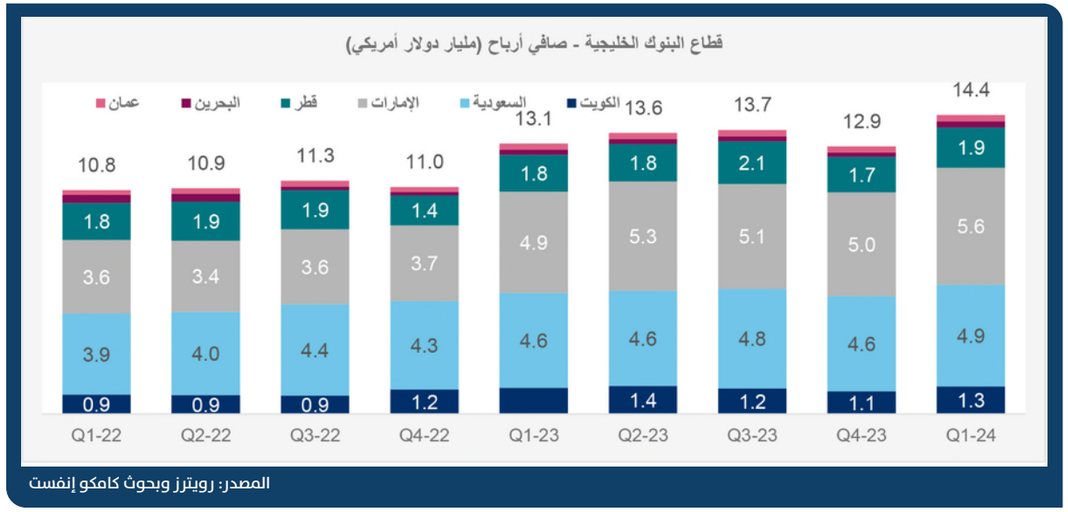

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

قراءة مؤشر مديري المشتريات 57.0 نقطة في مارس 2024. كما نجحت الإمارات في تسجيل رقماً قوياً، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 56.9 نقطة في مارس 2024 بينما أظهرت دبي نمواً بوتيرة أسرع في ظل تسجيل موشر مديري المشتريات لقراءة مرتفعة بلغت 58.0 نقطة. في ذات الوقت، كان نشاط التصنيع في قطر ضعيفاً خلال الربع، إذ وصل متوسط قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 50.7 نقطة.

وكشفت بينات البنك المركزي السعودي عن استمرار نمو الإقراض في الربع الأول من العام 2024، إذ شهدت التسهيلات الائتمانية القائمة أسرع وتيرة نمو على أساس ربع سنوي في ست فترات ربع سنوية بنسبة 3.3% لتصل إلى 2.7 تريليون ريال سعودي بدعم من نمو معظم القطاعات خلال هذا الربع. وعلى مستوى أبرز القطاعات ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة للأنشطة العقارية بنسبة 9.8%، وتشييد المباني بنسبة 5.9% والتعدين بنسبة 11.2%، وتجارة الجملة بنسبة 5.9%. كما زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 2.2% لتصل قيمتها إلى 1.3 تريليون ريال سعودي بنهاية هذا الربع. من جهة أخرى، ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية لقطاع البنوك الإماراتية بنسبة 1.1% في أول شهرين من العام ليصل إلى 2.0 تريليون درهم إماراتي بنهاية فبراير 2024. وتعزي الزيادة المسجلة في شهر فبراير 2024 بصفة رئيسية إلى نمو الائتمان المحلي الذي عوض انخفاض الائتمان الأجنبي، وذلك مقابل ارتفاع الائتمان الأجنبي في يناير 2024 وثبات معدل نمو الائتمان المحلي خلال الشهر. كما زاد الائتمان المحلي لقطاع البنوك القطرية بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى 1.3 تريليون ريال قطري. ويعزي هذا النمو بصفة رئيسية إلى تزايد القروض المقدمة للقطاع العام وقطاع الخدمات مما ساهم في تعويض انخفاض قيمة القروض المقدمة لقطاعات العقارات والصناعة والمقاولين. وارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة في الكويت بنسبة 0.8% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 لتصل إلى 48.1 مليار دينار كويتي. وجاءت تلك الزيادة على خلفية النمو واسع النطاق لأنشطة الإقراض خلال هذا الربع بما في ذلك قطاعات البناء والتجارة العقارات، الأمر الذي ساهم في تعويض تراجع أنشطة الائتمان على صعيد قطاع الخدمات العام وغيرها.

استمرار نمو أنشطة الإقراض للبنوك المدرجة وإن كان باتجاهات متباينة

استمر نمو إجمالي القروض المقدمة من البنوك الخليجية على أساس ربع سنوي في ربع الأول من العام 2024 بدعم من النمو الذي سجلته أربعة من أصل ستة أسواق خليجية. ووصل إجمالي القروض إلى رقم قياسي جديد بلغ 2.02 تريليون دولار أمريكي، بزيادة 1.8% على أساس ربع سنوي و8.1% على أساس سنوي، بدعم رئيسي من النمو القوي الذي سجلته البنوك المدرجة في كلاً من السعودية والإمارات بصفة خاصة، والذي قابله انخفاض أنشطة الإقراض على أساس ربع سنوي للبنوك المدرجة في البحرين والكويت. ونما إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية بأسرع وتيرة بنسبة بلغت 3.5% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 لتسجل بذلك أكبر محفظة قروض بقيمة 689.7 مليار دولار أمريكي مقابل 667.0 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع السابق. تبعتها البنوك المدرجة في الإمارات، بنمو نسبته 2.7%، إذ بلغ إجمالي القروض 568.4 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك المدرجة في عمان نمواً بنسبة 1.8% ليصل إجمالي القروض إلى 68.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024.

أما على صعيد نوعية البنوك، شهدت البنوك التقليدية نمو أنشطة الإقراض خلال الربع الأول بنسبة 2.7% ليصل إجمالي القروض إلى 1.41 تريليون دولار أمريكي، فيما سجلت البنوك الإسلامية انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.1% لتصل قيمة القروض إلى 0.61 تريليون دولار أمريكي.

نمو الودائع إلى أعلى المستويات في أربع فترات ربع سنوية

استمر نمو إجمالي ودائع العملاء التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في البورصات الخليجية للربع الثاني عشر على التوالي في الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.45 تريليون دولار أمريكي مقابل 2.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2023. وكان اتجاه ودائع العملاء على مستوى كل دولة خليجية مماثلاً لاتجاه إجمالي القروض، في ظل انخفاض المعدلات في 2 من أصل 4 دول خليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 5.6% حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء 803.2 مليار دولار أمريكي، والذي يعد الأعلى على صعيد الدول الخليجية. وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية بنمو نسبته 4.4%، تلتها البنوك السعودية والقطرية ببلوغ إجمالي ودائع العملاء 767.5 مليار دولار أمريكي و414.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي. بالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي أشارت التقارير الأخيرة إلى أن البنوك تبذل جهوداً لزيادة ودائع القطاع الخاص المحلي من خلال الاستفادة من علاقاتها مع العملاء الرئيسيين وأصحاب السيولة.

وتهدف هذه الجهود إلى تأمين تمويل منخفض التكلفة حيث يستعد القطاع للزيادة المتوقعة في النشاط الأقتصادي. وأظهرت بيانات البنك المركزي أن ودائع القطاع الخاص تشكل الجزء الأكبر من ودائع القطاع المصرفي الكويتي وتمثل أكثر من نسبة 40% من إجمالي ودائع القطاع.

وفي الوقت نفسه، تواجه البنوك في المنطقة أيضاً ارتفاع تكلفة التمويل في السوق المحلية. وقد أجبر هذا البنوك على النظر إلى الأسواق الدولية لإصدار الديون. وأظهر تقرير من وكالة فيتش أن متوسط الفائدة على الإصدارات غير المضمونة الممتازة للبنوك السعودية لمدة خمس سنوات يبلغ في المتوسط نسبة 5.1%، وهو أقل بكثير من معدل سايبور لثلاثة أشهر البالغ نسبة 6.2%. هذا وأظهرت بيانات إصدارات الدخل الثابت أن البنوك/شركات الخدمات المالية الإقليمية أصدرت سندات/ صكوكاً مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 24.5 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024. مقابل 32.9 مليار دولار أمريكي لعام 2023 بأكمله و16.4 مليار دولار أمريكي في العام

2022. وتهدف الإصدارات إلى تمويل النمو الثابت في الاستثمارات وخطط تطوير البنية التحتية في المنطقة من خلال تنويع مصادر التمويل.

نسبة القروض إلى الودائع تصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عدة فترات ربع سنوية

انخفضت النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية ووصلت إلى أدنى مستوياتها المسجلة في أربع فترات سنوية بنهاية الربع الأول من العام 2024 لتصل إلى 78.7%، بانخفاض قدره 40 نقطة أساس مقابل 79.1% المسجلة بنهاية الربع الرابع من العام 2023. ويعكس هذا الانخفاض زيادة حادة لودائع العملاء خلال الربع مقابل زيادة أقل نسبياً في القروض على مستوى الدول الخليجية ككل.

أما بالنسبة لكل دولة على حدة، كان الأداء متبايناً، حيث شهدت ثلاث من أصل ست دول ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع. وأظهرت البنوك العمانية أكبر انخفاض في هذه النسبة بانخفاض قدره 310 نقاط أساس لتصل إلى 80.8% في نهاية الربع الأول من العام 2024. تبعتها البنك المدرجة في الإمارات بانخفاض قدره 160 نقطة أساس لتصل إلى 66.5%، والذي يعد ثاني أدنى مستوى في الدول الخليجية. في المقابل، سجلت البنوك السعودية أفضل معدل تحسن في نسبة القروض إلى الودائع بنمو قدره 90 نقطة أساس لتصل إلى 88.3%، الأعلى على مستوى الدول الخليجية.

تأثر صافي إيرادات الفوائد بارتفاع تكلفة الإقراض

شهد إجمالي صافي إيرادات الفوائد التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في الدول الخليجية أول انخفاض له في أربع فترات ربع سنوية ليصل إلى 21.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024 من مستوى قياسي مرتفع تم تسجيله في الربع السابق. ويعكس الانخفاض الهامشي على أساس ربع سنوي بنسبة 0.4% في الربع الأول من العام 2024 انخفاض صافي إيرادات الفوائد في ثلاثة من أصل ستة دول خليجية. وسجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو بنسبة 1.7%، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد 0.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو هامش بنسبة 0.7% لتسجل صافي إيرادات فوائد بقيمة 7.1 مليار دولار. من جهة أخرى، سجلت البنوك القطرية أكبر انخفاض خلال الربع بنسبة -2.6% لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، تليها البنوك المدرجة في البحرين والإمارات بقيمة 0.7 مليار دولار أمريكي و7.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي. أما من حيث النمو على أساس سنوي، كان نمو صافي إيرادات الفوائد قوياً بنسبة 7.7% مما يعكس ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الخليجية، بما يتسق مع معظم الاقتصادات العالمية الأخرى.

تراجع إجمالي إيرادات البنوك للمرة الأولى في 12 ربعاً

شهد إجمالي إيرادات البنوك المدرجة في الدول الخليجية في الربع الأول من العام 2024 أول انخفاض له منذ الربع الأول من العام 2021 ليصل إلى 31.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع مقارنة بمستوى قياسي بلغ 32.0 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. ويعكس هذا التراجع انخفاض كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد خلال الربع.

وبلغ إجمالي إيرادات الفوائد رقماً قياسياً خلال الربع عند 50.5 مليار دولار أمريكي، إلا أن الزيادة المستمرة التي شهدتها مصاريف الفوائد التي بلغت 29.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع، ساهمت في الحد من معدل نمو إيرادات الفوائد. وبالنسبة لكل دولة على حدة، كان صافي إيرادات الفوائد أعلى في ثلاث من أصل ست دول. وسجلت النبوك القطرية أكبر انخفاض بنسبة 2.6% تليها البنوك المدرجة في البحرين والإمارات بانخفاض على أساس ربع سنوي بنسبة 0.7% و0.5%، على التوالي.

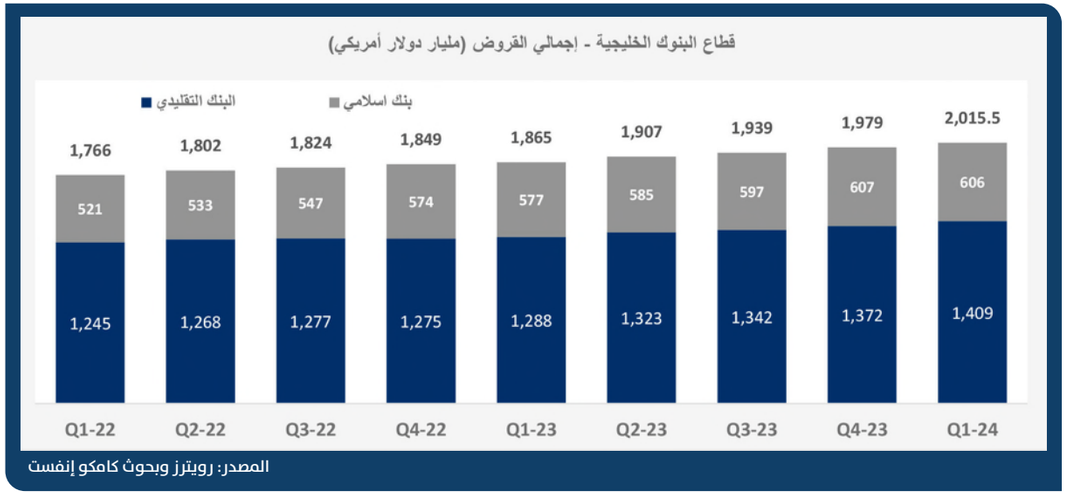

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

من جهة أخرى سجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو بنسبة 1.7%، تليها البنوك المدرجة في السعودية بنمو بلغت نسبته 0.7%.

من جهة أخرى، انخفض إجمالي إيرادات غير الفوائد للمرة الأولى في ست فترات ربع سنوية خلال الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى 10.2 مليار دولار أمريكي مقابل 10.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. ويعكس الانخفاض تراجع إيرادات غير الفوائد بمعدل ثنائي الرقم في ثلاثة دول، في حين سجلت الكويت والسعودية نمواً ملحوظاً بنسبة 22.1% و9.9% على التوالي.

تراجع مخصصات خسائر القروض إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 5 أعوام خلال الربع الأول من العام 2024

بعد أن شهد قطاع البنوك الخليجية زيادة حادة في معدل مخصصات خسائر القروض خلال الربع الرابع من العام 2023، سجل أدنى انخفاض له في خمسة أعوام خلال الربع الأول من العام 2024. وبلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض 2.27 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 34.4% على أساس ربع سنوي مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وعلى مستوى كل دولة على حدة، كان الانخفاض واسع النطاق، حيث أظهرت خمس من أصل ست دول خليجية انخفاضاً ثنائي الرقم، في حين احتجزت البنوك السعودية فقط مخصصات أعلى على أساس ربع سنوي. وأعلنت البنوك المدرجة في الإمارات عن أكبر انخفاض بالقيمة المطلقة لمخصصات انخفاض القيمة إذ بلغت 0.52 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. كما سجلت البنوك القطرية انخفاضاً قدره 0.25 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 26.4% مع تراجع مخصصات انخفاض القيمة إلى 0.71 مليار دولار أمريكي، مسجلة أعلى مستوى في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وسجلت البنوك السعودية نمو مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 13.1% لتصل إلى 0.66 مليار دولار أمريكي، والذي يعد أعلى مستوى مسجل على مدار أربع فترات ربع سنوية. في ذات الوقت، استمرت تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) في الانخفاض مقارنة بالأرباع الأخيرة، إذ وصلت إلى نسبة 0.55% لقطاع البنوك الخليجية ككل.

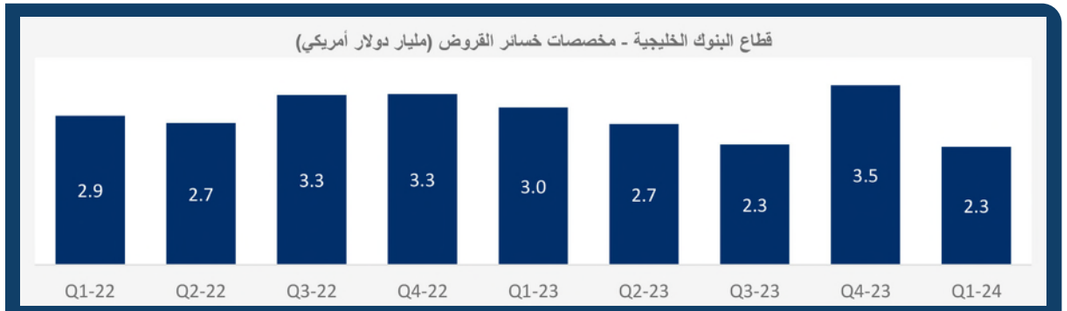

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

تشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى 0.92% في الربع الأول من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0.88%. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك الكويتية والسعودية بنسبة 0.36%، بينما كانت تكلفة المخاطر للبنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلاً بنسبة 0.58%.

صافي هامش الفائدة بلغ ذروته خلال الربع عند 3.2%

ظل إجمالي صافي هامش الفائدة الذي أعلنته البنوك المدرجة في الدول الخليجية مستقراً خلال الأرباع الأربعة الأخيرة عند نسبة 3.2%، مما يشير إلى ذروة النسبة حيث تم تسعير أسعار الفائدة المرتفعة خلال الأرباع الأربعة الأخيرة بالكامل. وأظهرت النسبة تغيرات طفيفة على مستوى كل دولة، مما يشير إلى نقطة تشبع للقطاع حيث يعكس كل من الإقراض وتكلفة الودائع والتمويل المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة.

هذا واحتلت الإمارات مرة أخرى المركز الأول خليجياً من حيث صافي هامش الفائدة الذي وصل إلى نسبة 3.49% في الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع نسبة 3.52% خلال الربع الرابع من العام 2023.

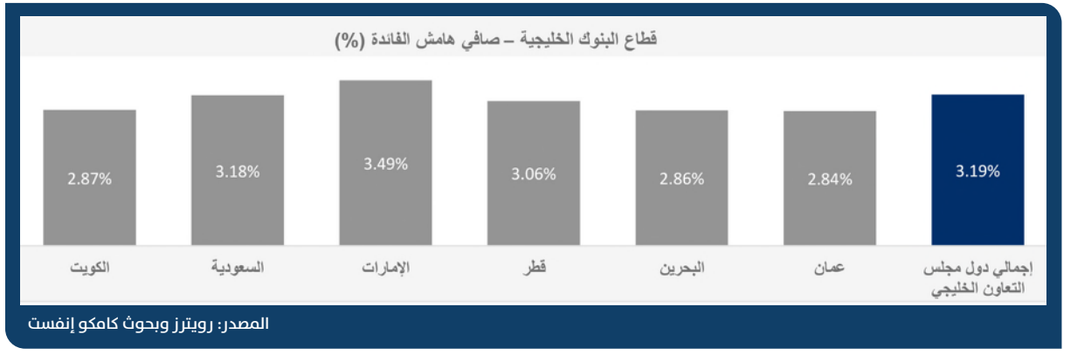

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

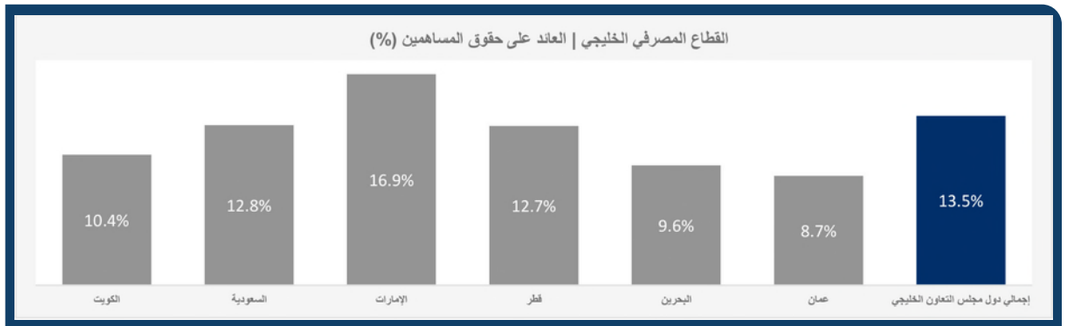

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وتعكس الهوامش المرتفعة مقارنة بنظرائها في منطقة الخليج سيولة وفيرة تسمح للبنوك الإماراتية بالاستفادة من دورة أسعار الفائدة المتشددة مع نمو أكثر تواضعاً للأصول. وجاءت البنوك السعودية في المركز الثاني بصافي هامش فائدة بنسبة 3.18%، تلاها البنوك القطرية والكويتية بنسبة 3.06% و2.87%، على التوالي. ونتوقع أن يتعرض صافي هامش الفائدة لضغوط حيث تظل تكلفة التمويل في الأسواق المحلية مرتفعة حيث تبذل البنوك جهوداً لجذب المودعين.

العائد على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي الخليجي يشهد نمواً ثابتاً

استمر العائد الإجمالي على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي في الدول الخليجية في إظهار تحسن خلال الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى أحد أعلى المستويات خلال السنوات القليلة الماضية عند نسبة 13.5% مقارنة مع نسبة 13.4 في نهاية الربع الرابع من العام 2023، ليصل إلى مستويات ما قبل الوباء. كما تحسنت النسبة أيضاً من حيث المقارنة على أساس سنوي بقوة بمقدار 110 نقاط أساس مدعومة بزيادة في إجمالي الربحية لمدة 12 شهراً إلى جانب نمو أصغر نسبياً في حقوق المساهمين.

هذا وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 410.4 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.9% مقارنة بالربع الرابع من العام 2023.

وعلى مستوى الدول، تصدرت البنوك المدرجة في دولة الإمارات مرة أخرى المنطقة بأعلى عائد على حقوق المساهمين في نهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة 16.9%، تلاها البنوك السعودية والقطرية بعائد على حقوق المساهمين بنسبة 12.8% و12.7%، على التوالي. كما شهدت البنوك المدرجة في دولة الإمارات أكبر نمو على أساس سنوي في العائد على حقوق المساهمين بواقع 280 نقطة أساس، وكان ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالأرباح المرتفعة بالإضافة إلى نمو أصغر نسبياً في إجمالي حقوق المساهمين. وظل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الكويتية مرتفعاً عند مستوى مكون من رقمين بنسبة 10.4%، في حين سجلت البنوك البحرينية والعمانية عائدات على حقوق المساهمين بلغت 9.6% و8.7%، على التوالي. ومن الممكن أن تحد التوقعات الحالية المرتفعة على المدى الطويل للبنوك الخليجية من تحقيق المزيد من المكاسب في العائد على حقوق المساهمين للبنوك الإقليمية، وأي خفض في أسعار الفائدة من شأنه أن يقلل من التباطؤ الناتج عن ارتفاع تكلفة التمويل ويدعم العائد على حقوق المساهمين للقطاع.

411 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2024

سجل إجمالي ما حققته البنوك الكويتية التسعة من صافي الأرباح ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2024 بلغت نسبته 6.6% وقيمته 25.6 مليون دينار لترتفع من نحو 385.4 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي إلى نحو 411.0 مليون دينار. ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها باستثناء بنك الخليج.

9.0% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد الربع الأول من عام 2024 أداء أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 17.5 مليون دينار ونسبتها 9.0% لتصل إلى 212.4 مليوناً في الربع الأول من عام 2024 مقابل 194.9 مليونا خلال الربع المناظر من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني. وسجلت مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح زيادة في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 50.6% خلال الربع المناظر من العام الماضي إلى 51.7% في الربع الأول من عام 2024. ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني، والتي بلغت نسبتها 70.8% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية، وشكلت أرباح الوطني 69.0% من إجمالي أرباح البنوك التقليدية.

4.3% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية (أربعة بنوك) تراجعا في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 49.4% خلال الربع المناظر من العام الماضي إلى 48.3% في الربع الأول من عام 2024. رغم ارتفاع الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 8.1 ملايين دينار وبنسبة 4.3% لتصل إلى 198.6 مليوناً في الربع الأول من عام 2024

صافي أرباح البنوك الكويتية - مليون دينار

	الربع الأول		التغير	
	2023	2024	قيمة	%
الإجمالي	385.4	411.0	25.6	6.6
البنوك التقليدية	194.9	212.4	17.5	9.0
الوطني	134.2	146.6	12.4	9.2
التجاري	25.1	28.3	3.2	12.8
الخليج	17.3	12.9	-4.4	-25.6
برقان	7.6	10.1	2.6	33.9
الأهلي	10.8	14.5	3.7	34.7
البنوك الإسلامية	190.5	198.6	8.1	4.3
بيتك	162.1	162.9	0.8	0.5
بوبيان	20.6	25.0	4.4	21.3
وربة	4.3	4.7	0.5	10.5
الدولي	3.5	6.0	2.6	73.8

المصدر: نتائج أعمال البنوك في الربع الأول 2024 - مجلة المصارف

صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2024 - مليون دينار

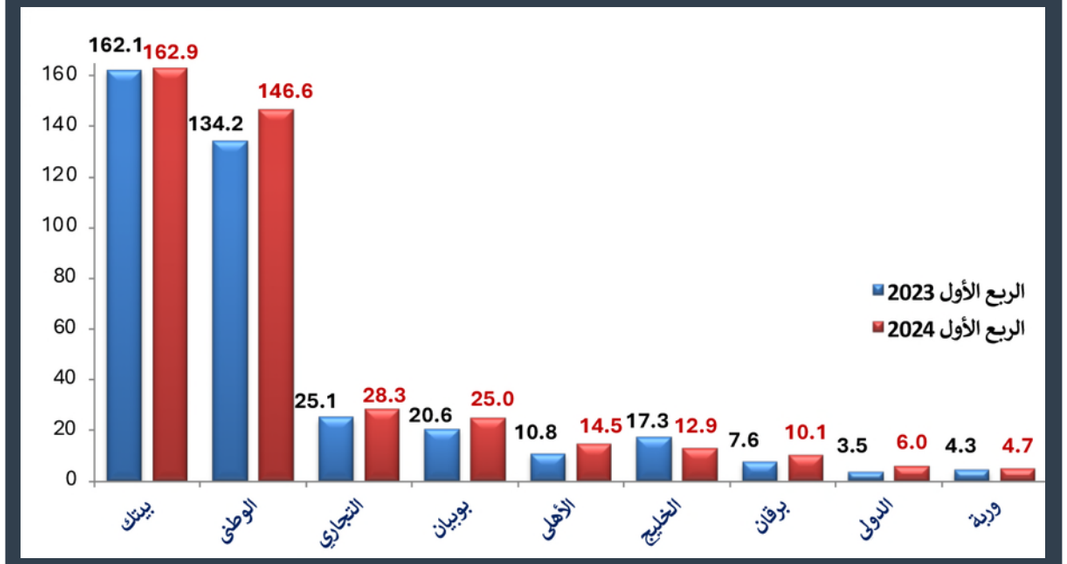

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الربع الأول من عام 2024_ - مجلة المصارف

مقابل 190.5 مليوناً خلال الربع المناظر من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك بوبيان والتي بلغت نسبتها 53.8% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية، وشكلت أرباح بيت التمويل 82.0% من إجمالي أرباح البنوك الإسلامية.

بيتك والوطني يستحوذان على 75.3% من إجمالي صافي أرباح القطاع

تشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 39.6% من إجمالي أرباح كافة البنوك في الربع الأول من عام 2024 مقابل 42.1% خلال الربع المناظر من العام الماضي. فيما تشكل أرباح بنك الكويت الوطني 35.7% من إجمالي أرباح كافة البنوك في الربع الأول من عام 2024 مقابل 34.8% خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء في المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مستحوذا على نسبة 6.9% ثم بنك بوبيان بنسبة 6.1%، والبنك الأهلي بنسبة 3.5% وبنك الخليج 3.1% وبنك برقان 2.5% والكويت الدولي 1.5% وبنك وربة 1.2%.

مساهمة البنوك في إجمال صافي الأرباح في الربع الأول من عام 2024

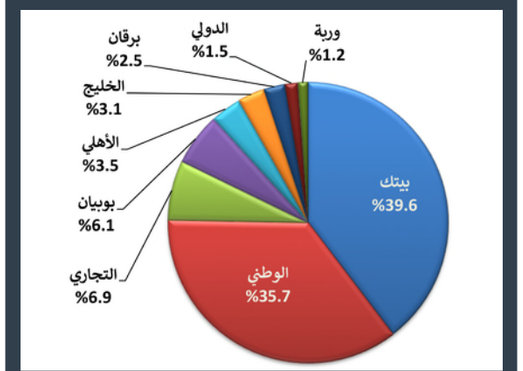

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الربع الأول من عام 2024 - مجلة المصارف

«بيتك» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية

سجل بيت التمويل الكويتي أعلى صافي أرباح بين البنوك التسعة مسجلا نحو 162.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنحو 162.1 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي بنمو طفيف بلغت قيمته 0.8 مليون دينار ونسبته 0.5%. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 13.2 مليون دينار أي نحو 3.5%، ليصل إلى نحو 392.4 مليون دينار مقارنة بما قيمته 379.1 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 37.4 مليون دينار وبنسبة 16.6%، ليصل إلى نحو 263.4 مليون دينار مقارنة بنحو 226 مليون دينار. كما ارتفع صافي أرباح العملات الأجنبية بنحو 32.5 مليون دينار وبنسبة 84.3%، ليصل إلى نحو 71.1 مليون دينار. بينما حقق إيرادات استثمار خسائر بقيمة 157 ألف دينار مقابل أرباح بنحو 74.3 مليون دينار كويتي، أي انخفض بنحو 74.5 مليون دينار وبنسبة -100.2%.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 16.8 مليون دينار وبنسبة 13.1% ليصل إلى نحو 144.8 مليون دينار مقابل نحو 127.9 مليون دينار، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.9% مقارنة بنحو 33.7%.

تلاه في المرتبة الثانية بنك الكويت الوطني ليصل إلى 146.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 134.2 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي بنمو بلغت قيمته 12.4 مليون دينار ونسبته 9.2%. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنحو 31.1 مليون دينار وبنسبة 11.2%، حين بلغ نحو 308.96 مليون دينار مقارنة بنحو 277.9 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 90.7 مليون دينار، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 72.2 مليون دينار، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 18.5 مليون دينار وبنسبة 10.8% ليبلغ 189.2 مليون دينار مقارنة بنحو 170.7 مليون دينار. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 110.6 مليون دينار مقارنة بنحو 99.2 مليون دينار للربع المناظر من العام الماضي، ومعه بلغ صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) نحو 238.1 مليون دينار مقارنة بنحو 211.8 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ نحو 26.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.4%.

من جانب آخر، سجل إجمالي المصروفات التشغيلية ارتفاعا بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 10 ملايين دينار أو ما نسبته 9.9%، ليصل إلى نحو 111.5 مليون دينار مقارنة بنحو 101.5 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إدارية أخرى ومصروفات موظفين بنحو 9.1 ملايين دينار، وارتفاع استهلاك مباني ومعدات بنحو 941 ألف دينار.

وفي المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مسجلا نحو 28.3 مليون دينار بنمو بلغت قيمته 3.2 ملايين دينار ونسبته 12.8% مقارنة بنحو 25.1 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.8 ملايين دينار أو بما نسبته 9.4%، ليصل إلى نحو 44.1 مليون دينار مقارنة بنحو 40.3 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.1 ملايين دينار بنسبة 11.7%، ليصل إلى نحو 29.5 مليون دينار مقارنة بنحو 26.4 مليون دينار. كما ارتفع أتعاب وعمولات بنحو 948 ألف دينار وبنسبة 9.0%، ليصل إلى 11.5 مليون دينار مقارنة بنحو 10.6 ملايين دينار.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 2.4 مليون دينار وبنسبة 18.6%، ليصل إلى نحو 15.6 مليون دينار مقارنة بنحو 13.2 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع مصروفات الموظفين بقيمة 3.3 ملايين دينار وارتفاع استهلاك وإطفاء بقيمة 43 ألف دينار، بينما انخفض مصروفات عمومية بقيمة 874 ألف دينار. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.4% مقابل نحو 32.6%.

وجاء في المرتبة الرابعة بنك بوبيان مسجلا نحو 25.0 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 4.4 ملايين دينار ونسبته 21.3% مقارنة بنحو 20.6 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 9.0 ملايين دينار وبنسبة 17.2%، ليصل إلى 61.6 مليون دينار مقارنة بنحو 52.6 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية بنحو 18 مليون دينار وبنسبة 19.7%. كما ارتفع صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.4 مليون دينار وبنسبة 18.0%، ليصل إلى نحو 9.2 مليون دينار مقارنة بنحو 7.8 مليون دينار. وارتفع صافي ربح التمويل بنحو 7.1 مليون دينار وبنسبة 17.9%، ليصل إلى نحو 46.9 مليون دينار مقارنة بنحو 39.8 مليون دينار.

ومن جانب آخر، سجل إجمالي المصروفات التشغيلية ارتفاعا بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 4.9 ملايين دينار وبنسبة 19.5%، ليصل إلى نحو 29.9 مليون دينار مقارنة بنحو 25.0 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي، وقد شمل هذا الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية حيث بلغت نحو 48.5% مقارنة بنحو 47.6% في الفترة المناظرة من العام الماضي. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 4.4 ملايين دينار وبنسبة -42.6%، ليصل إلى نحو 6.0 ملايين دينار مقارنة بنحو 10.4 ملايين دينار.

وجاء في المرتبة الخامسة بنك الخليج بقيمة 12.9 مليون دينار وتراجعا بلغت قيمته 4.4 ملايين دينار ونسبته -25.6% مقارنة بنحو 17.3 مليون دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.9 مليون دينار وبنسبة 4.1%، ليصل إلى نحو 48.3 مليون دينار مقارنة بنحو 46.4 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.6 ملايين دينار وبنسبة 10.4%، ليصل إلى 38.4 مليون دينار مقابل نحو 34.8 مليون دينار. بينما انخفض صافي الأتعاب والعمولات بقيمة 1.1 مليون دينار وبنسبة 14.5%، ليصل إلى 6.5 ملايين دينار مقابل نحو 7.6 ملايين دينار. من جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 261 ألف دينار وبنسبة 1.2%، ليصل إلى نحو 21.7 مليون دينار مقارنة بنحو 21.4 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 44.9% مقارنة بنحو 46.1%.

وفي المرتبة السادسة البنك الأهلي الكويتي بأرباح بلغت قيمتها 14.5 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 3.7 ملايين دينار ونسبته 34.7% مقارنة بنحو 10.8 ملايين دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. فقد سجل إجمالي الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بقيمة 9 مليون دينار وبنسبة 21.0%، ليصل إلى نحو 51.9 مليون دينار مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.1 ملايين دينار بنسبة 16.2%، ليبلغ نحو 36.9 ملايين دينار مقارنة بنحو 31.8 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. كما ارتفع صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 3.5 ملايين دينار وبنسبة 45.5% ليصل إلى 11.1 مليون دينار مقارنة بنحو 7.6 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. من جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.4 ملايين دينار أي ما نسبته 16.7%، ليبلغ نحو 24.1 مليون دينار مقارنة بنحو 20.6 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي، وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 46.4% مقابل نحو 48.1%.

وجاء في المرتبة السابعة بنك برقان بقيمة أرباح بلغت نحو 10.1 ملايين دينار وارتفاعا بلغت قيمته 2.6 مليون ونسبته 33.9% مقارنة بنحو 7.6 ملايين دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك الانخفاض محصلة لانخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.7 ملايين دينار أي بنسبة 7.4%، حين بلغ نحو 53.6 مليون دينار مقارنة بنحو 49.9 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إيرادات أخرى بنحو 6.2 ملايين دينار أي ما نسبته 170.7%، ليصل إلى نحو 9.9 ملايين دينار مقارنة بنحو 3.7 ملايين دينار كويتي. بينما انخفض صافي إيرادات الفوائد بنحو 453 ألف دينار وبنسبة -1.3%، ليصل إلى نحو 34 مليون دينار مقارنة بنحو 34.4 مليون دينار كويتي. كما انخفض صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو

2.3 مليون دينار وبنسبة -22.7%، ليصل إلى 7.9 ملايين دينار مقابل نحو 10.2 ملايين دينار. من جانب آخر، سجل إجمالي المصروفات التشغيلية ارتفاعا بقيمة 803 ألف دينار بنسبة 2.8%، عندما بلغ نحو 29.8 مليون دينار مقارنة بنحو 29 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع مصروفات موظفين بقيمة 2 مليون دينار، بينما انخفضت مصروفات أخرى بنحو 1.2 مليون دينار. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 55.6% مقابل نحو 58.1%.

وفي المرتبة الثامنة بنك الكويت الدولي بقيمة أرباح بلغت 6 ملايين دينار ونمو قيمته 2.6 مليون دينار ونسبته 73.8% مقارنة بنحو 3.5 ملايين دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.9 ملايين دينار بنسبة 22.9%، ليصل إلى نحو 21.1 مليون دينار مقارنة بنحو 17.2 مليون دينار في الربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بقيمة 5.9 ملايين دينار وبنسبة 63.0%، ليصل إلى نحو 15.2 مليون دينار مقابل نحو 9.3 مليون دينار. بينما انخفض إيرادات استثمارات بقيمة 2.6 مليون دينار بنسبة -61.6%، ليصل إلى نحو 1.6 مليون دينار مقارنة بنحو 4.2 مليون دينار.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 749 ألف دينار بنسبة 7.0%، ليصل إلى نحو 11.5 مليون دينار مقارنة بنحو 10.7 ملايين دينار في الربع المناظر من العام الماضي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 54.4% مقابل نحو 62.5% في الربع المناظر من العام الماضي.

وفي المرتبة التاسعة بنك وربة بأرباح بلغت قيمتها 4.7 ملايين دينار بزيادة قيمتها 0.5 مليون دينار ونسبته 10.5% مقارنة بنحو 4.3 ملايين دينار خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.3 ملايين دينار وبنسبة 21.5%، ليصل إلى نحو 18.4 مليون دينار مقارنة بنحو 15.1 مليون دينار للربع المناظر من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 4.2 ملايين دينار وبنسبة 46.5%، ليصل إلى 13.2 مليون دينار مقارنة بنحو 9 مليون دينار. بينما انخفض صافي إيرادات استثمار بنحو 2.5 مليون دينار وبنسبة -53.6%، ليصل إلى نحو 2.2 مليون دينار مقارنة بنحو 4.7 ملايين دينار.

من جانب آخر، سجل إجمالي المصروفات التشغيلية ارتفاعا بنحو 1.3 مليون دينار أو ما نسبته 16.0%، ليصل إلى نحو 9.8 ملايين دينار مقارنة بنحو 8.4 ملايين دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 53.3% مقابل نحو 55.9%.

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 146.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2024

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024، حيث حقق البنك صافي أرباح بلغت 146.6 مليون دينار كويتي (476.8 مليون دولار أميركي)، مقابل 134.2 مليون دينار كويتي (436.6 مليون دولار أميركي) في الربع الأول من العام 2023، بارتفاع بلغت نسبته 9.2% على أساس سنوي. ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية مارس من العام 2024 بواقع 5.1% على أساس سنوي، لتبلغ 38.3 مليار دينار كويتي (124.7 مليار دولار أميركي). كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 22.4 مليار دينار كويتي (72.8 مليار دولار أمريكي) مرتفعة بنسبة 5.7% على أساس سنوي. وقد بلغ حقوق المساهمين 3.8 مليار دينار كويتي (12.3 مليار دولار أمريكي) بارتفاع بلغت نسبته 7.9% على أساس سنوي.

البحر: نتائجنا أظهرت مدى تركيزنا على تقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل لعملائنا ومساهمينا

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية الفصلية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني حمد البحر: «حققنا أرباحاً قوية في الربع الأول من العام 2024، وأظهرت نتائجنا مدى تركيزنا على تقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائنا ولمجتمعاتنا ومساهمينا».

وقال البحر: «بينما نواصل حصد فوائد استثماراتنا الاستراتيجية في التكنولوجيا وفي كوادرنا البشرية، فإننا واثقون من قدرتنا على تحقيق مزيد من النجاحات في دعم احتياجات عملائنا».

وشدد البحر على أن نجاح البنك المستمر يرتكز إلى أسس صلبة يدعمها اتباعه نهج التنويع الذي يضعه في صميم استراتيجيته، مشيراً إلى أنه ومن خلال التنويع الاستراتيجي لمحفظة البنك وخدماته عبر مناطق جغرافية مختلفة، فإنه يحد من المخاطر ويقتنص الفرص الواعدة، كما يؤكد على التزامه بالقدرة على التكيف والمرونة وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

وأضاف البحر قائلاً: «لا يزال الاقتصاد الكويتي يتمتع بالمرونة ويسير على أسس صحيحة، ونأمل أن تتلقى البيئة التشغيلية في الكويت زخماً خلال 2024 ينعكس على تسارع وتيرة ترسية المشاريع ويعطى مزيداً من الثقة لمناخ الأعمال في البلاد».

وأشار إلى أن الوطني واصل خلال العام 2024 تنفيذ العديد من المبادرات الهامة التي ترسخ موقعه كأحد رواد التنمية المجتمعية في الكويت وتدعم في الوقت ذاته ممارسات الأعمال المسؤولة وتساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي.

حمد البحر / رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

البحر: واثقون من قدرتنا على تحقيق مزيد من النجاحات في دعم احتياجات عملائنا

وأوضح البحر أنه وعلى الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة خلال الآونة الأخيرة، إلا البنك يواصل تركيزه على تنمية عملياته في الأسواق التي يتواجد بها، بالإضافة إلى المراقبة عن كثب لأي تداعيات قد تطرأ من تلك التطورات على البيئة التشغيلية في المنطقة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر: «سجلنا بداية قوية في عام 2024 وشهدت قطاعات أعمالنا زخمًا مستمرًا خلال هذا الربع، لتبرهن على فوائد استثماراتنا الاستراتيجية ومزيج أعمالنا المتنوع».

وأوضح الصقر أن البنك حقق نمواً قوياً في الإيرادات

الصقر: سجلنا بداية قوية في عام 2024 وشهدت قطاعات أعمالنا الرئيسية زخماً مستمراً خلال الربع الأول

والأرباح وواصل البناء على الزخم التشغيلي الذي سجله خلال 2023، ليحقق ربعاً آخر من الأرباح القوية مدفوعاً بمواصلة النمو عبر كافة قطاعات أعماله.

وأضاف قائلاً: «ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 11.2% على أساس سنوي ليبلغ 309.0 مليون دينار كويتي نتيجة لتحسن الإيرادات بصفة عامة على خلفية تعدد وتنوع مصادر الدخل على مستوى قطاعات الأعمال المختلفة».

وشدد الصقر على أن البيئة السياسية المحلية في الكويت شهدت خلال الفترة الماضية وعلى غير المتوقع حالة من عدم الاستقرار شكلت مزيداً من الفرص الاستثمارية الضائعة التي كانت تنتظرها البلاد، معبراً عن أمله في أن يتحسن المناخ السياسي في الفترة المقبلة ويحفز بيئة الأعمال في الكويت.

نمو مستدام

وأشار الصقر إلى أن نتائج البنك تعكس مدى نجاح مسار استراتيجيته في تحقيق نمو مستدام والعمل أيضاً على تقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهميه.

وأكد على أن البنك مدعوماً بقوة ميزانيته العمومية ونموذج أعماله المتنوع، حقق نمواً في حجم أعماله ارتكز فيه إلى وضع العملاء في بؤرة الاهتمام وتقديم تجارب مصرفية جديدة ومتميزة.

وقال الصقر: «لدينا زخم كبير في جذب وتعميق العلاقات مع عملائنا يدعمه ما نتمتع به من وضع قوي لكل من الجودة الائتمانية ورأس المال وهو ما

عصام الصقر / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

الصقر: ثقافتنا الحصيفة في إدارة المخاطر ومستوياتنا المريحة من السيولة ورأس المال مكنتنا من مواصلة تقديم أداء أقوى في الربع الأول

يمنحنا أساسًا قوياً لتعزيز تقدمنا خلال العام 2024، حيث أن إستراتيجيتنا للنمو ومزيج الأعمال المتنوع يجسد قوتنا واستقرارنا وسط بيئة كلية معقدة».

وأكد الصقر على أن الثقافة الحصيفة والمتجذرة في إدارة المخاطر إلى جانب المستويات القوية من السيولة ورأس المال مكنت البنك من الاستمرار في دعم عملائه وتقديم أداء قوي خلال هذا الربع، مشيراً إلى أن الانضباط المالي والاستثمار المستمر في الابتكار والتكنولوجيا عزز التزام البنك الثابت تجاه مساعدة عملائه ومجتمعه حتى في الأوقات الصعبة.

وأشار إلى أن البنك يعمل خلال 2024 من موقع قوة ويواصل التركيز على تنفيذ هدفه المتمثل في مواصلة تنمية علامته المصرفية الرائدة في كافة قطاعات الأعمال خاصة في إدارة الثروات مع تدشين العلامة التجارية «الوطني للثروات» لتشكل وجهةٌ رائدة في تقديم حلول مبتكرة ومتقدمة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية عبر شبكةٍ عالمية واسعة من العمليات المتكاملة.

وأكد على أن البنك قطع شوطا كبيراً في رحلة التحول الرقمي من خلال تعزيز تجربة مصرفية تتمحور حول الاحتياجات والتطلعات الحقيقية لعملاء البنك من خلال مجموعة من الخدمات والمنتجات الرقمية التي تم تصميمها بدقة وعناية.

ريادة إقليمية

وقال الصقر: «خلال الربع الأول من العام، تم تتويج جهود البنك بجائزة أفضل بنك بالشرق الأوسط في التمويلات المرتبطة بالاستدامة للعام 2024 من قبل جلوبال فاينانس ليدعم ذلك التزامنا بممارسات الأعمال المستدامة ويعزز طموحنا في أن نكون الشريك الرئيسي لعملائنا في تقديم حلول التمويل المستدام».

وأشار الصقر إلى حصول البنك وللعام الثاني على التوالي على تصنيف من الدرجة «C» لفئتي مكافحة التغيرات المناخية وحماية الغابات 2023 ضمن مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) والتي تعد منظمة عالمية غير هادفة للربح تدير منصة الإفصاح البيئي الرائدة عالمياً، موضحاً أن بنك الكويت الوطني يعد البنك الوحيد في الكويت الحاصل على تصنيف من مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربونCDP، كما يعد من بين أعلى المؤسسات المالية تصنيفاً في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المشروع.

وشدد الصقر على أن الوطني سيواصل في 2024 تعزيز مكانته من خلال الاستثمار بقوة في موظفيه والتركيز على نهجه القائم على تقديم أفضل المنتجات والخدمات التي يحتاجها عملائه، وكذلك التوسع في الأسواق التي يتواجد بها ومواصلة الاستثمار في أعماله الرائدة وتنميتها لدعم عملائه ومجتمعه.

أبرز النتائج والمؤشرات خلال الربع الأول من العام 2024

نمو صافي إيرادات التشغيل على أساس سنوي بواقع 11.2% لتبلغ 309.0 مليون دينار كويتي
5.1% نمو بإجمالي الموجودات على أساس سنوي لتبلغ 38.3 مليار دينار كويتي
5.7% نمو سنوي بإجمالي القروض والتسليفات لتبلغ 22.4 مليار دينار كويتي
ودائع العملاء تنمو 9.0% بنهاية مارس 2024 على أساس سنوي لتبلغ 22.3 مليار دينار كويتي.
3.8 مليار دينار كويتي حقوق المساهمين بارتفاع بلغت نسبته 7.9% على أساس سنوي.
1.51% نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 248%.
17.2% معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة.

البنك التجاري الكويتي يعلن عن تحقيق أرباح صافية بمبلغ 28.3 مليون دينار كويتي للربع الأول من عام 2024

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 28.3 مليون دينار كويتي للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 25.1 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الماضي، وبلغت ربحية السهم للفترة الحالية 15.8 فلس (مارس 2023: 13.3 فلس). ويعود الارتفاع في الأرباح الصافية بمقدار 3.2 مليون دينار كويتي خلال الفترة الحالية بشكل رئيسي إلى الزيادة المسجلة على مستوى جميع قطاعات النشاط وانخفاض حجم المخصصات.

الشيخ أحمد الصباح: التحسن الكبير في مؤشرات الأداء الرئيسية كان نتيجة المبادرات الاستراتيجية التي اتخذها البنك في السنوات الماضية

الشيخ أحمد دعيج الصباح / رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

النسب الرقابية:

وقد جاءت النسب الرقابية للفترة الفصلية المنتهية في 31 مارس 2024 قوية وجيدة متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 17.6%، وبالمثل بلغت نسبة تغطية السيولة 217.6% ونسبة صافي التمويل المستقر 116.6% ونسبة الرفع المالي 11.2%.

الشيخ أحمد الصباح: البنك مجهز بأحدث التقنيات وأفضل الخدمات المصرفية الرقمية، بما يمكّنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي.

الأداء التشغيلي للبنك:

وتعقيباً على النتائج المالية للبنك، أعرب رئيس مجلس الإدارة الشيخ/ أحمد دعيج الصباح عن سعادته بالنتائج التي حققها البنك التجاري للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 حيث بلغت الأرباح الصافية 28.3 مليون دينار كويتي، وهذه تعكس نمواً على أساس سنوي مقارن بلغ 3.2 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها (12.9%).

وتابع مبيناً أن النتائج المالية للفترة الفصلية جاءت مدفوعة بالنمو في محفظة القروض وارتفاع أسعار الفائدة والزيادة في الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 9.0% إضافة إلى انخفاض حجم المخصصات وارتفاع قيمة الاستردادات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وهو ما ساهم في زيادة الربحية الصافية للبنك.

كما ارتفعت القروض والسلفيات بمبلغ 127 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من عام 2023.

نسب ومعدلات الأداء:

أكد الشيخ/ أحمد الصباح أن التحسن الكبير في مؤشرات الأداء الرئيسية كان نتيجة المبادرات الاستراتيجية التي اتخذها البنك في السنوات الماضية، إذ ارتفع صافي هامش الفائدة بنسبة 2.86% للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 (الربع

الشيخ أحمد الصباح: التجاري كثف تواصله مع العملاء لتعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية المتكاملة التي يقدمها البنك لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع في إطار حملة «لنكن على دراية»

ويساعد هذا التواصل المباشر على نشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع في إطار حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت. كما يواصل البنك استخدام جميع قنواته وحساباته على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

شكر وتقدير

واختتم الشيخ/ أحمد الصباح حديثه بتوجيه الشكر إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، ومن الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل ليبقى التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

وقد جاءت أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 على النحو التالي:

- ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة 12.9% لتصل إلى 28.3 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بأرباح صافية بمبلغ 25.1 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 4.9% لتصل إلى 28.5 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 27.2 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 11.7% ليصل إلى 29.5 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 26.4 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 9.0% ليصل إلى 11.5 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 10.6 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 0.6% ليصل إلى 4,404.7 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 4,380.0 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 5.1% لتصل إلى 2,614.8 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 مقارنة بمبلغ 2,487.7 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.

الأول 2023: 2.56%)، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 16.8% (الربع الأول 2023: 15.1%) ونسبة العائد على الأصول 2.6% (الربع الأول 2023: 2.3%) وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 35.4% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال:

أكد الشيخ/ أحمد الصباح أن البنك مجهز بأحدث التقنيات وأفضل الخدمات المصرفية الرقمية، بما يمكّنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة للعملاء.

وأضاف أن التجاري قد كثف تواصله مع العملاء عن طريق التواجد في عدد من المجمعات التجارية من خلال خطة تواصل شاملة تهدف إلى تعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية المتكاملة التي يقدمها البنك.

بنك الخليج يسجل أرباحاً صافية بقيمة 12.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للأشهر الثلاث الأولى المنتهية في 31 مارس 2024، مسجلاً صافي ربح بلغ 12.9 مليون د.ك.، بانخفاض بمقدار 4.4 مليون د.ك. أو 25.6% مقابل صافي ربح بلغ 17.3 مليون د.ك. في الأشهر الثلاث الأولى من عام 2023.

بالإضافة إلى ذلك، سجل بنك الخليج دخل تشغيلي بقيمة 48.3 مليون دينار كويتي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، مما يمثل زيادة قدرها 4.1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع الربح التشغيلي قبل احتساب المخصصات وخسائر انخفاض القيمة إلى 26.6 مليون دينار كويتي، ممثلاً نمواً سليماً بنسبة 6.5% مقارنة بالربع الأول من عام 2023.

يُعزى انخفاض صافي الربح خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024 إلى الارتفاع في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بقيمة 6.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد ساهم النمو الجيد في صافي محفظة القروض منذ بداية العام البالغ 3.6% عن زيادة قدرها 2 مليون دينار كويتي في المخصصات العامة التي تزامنت مع زيادة قدرها 4.2 مليون دينار كويتي في تكلفة الائتمان، شاملة المخصصات المحددة واستردادات القروض بعد خصم المشطوبات. بينما تؤثر هذه الزيادة في تكلفة الائتمان على النتائج القصيرة الأجل، فإننا نقوم بتنفيذ قواعد إدارة المخاطر الحصيفة بدقة لتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 31 مارس2024، مقارنة بمستوى العام الماضي البالغ 0.8%.

ولا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية كبيرة للقروض غير المنتظمة تبلغ 458% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 300 مليون د.ك. كما في 31 مارس 2024، بينما بلغت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 170 مليون د.ك. وبذلك، يتمتع البنك بمستويات عالية جداً من المخصصات الإضافية بلغت 130 مليون د.ك. مما يفوق بشكل كبير المتطلبات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

ومقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2023، ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 1.3% إلى 7.3 مليار د.ك. كما ارتفع

بدر ناصر الخرافي: قدّم بنك الخليج أداءً ماليًا مميزاً خلال الربع الأول، مدعومًا بنمو قوي في الإيرادات الكلية والمؤشرات الصحية للميزانية

صافي القروض والسلف بنسبة 3.6% إلى 5.4 مليار دينار كويتي. في حين ارتفعت ودائع العملاء بمقدار 4.6% لتصل إلى 4.4 مليار د.ك. كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 788 مليون د.ك.

وبلغت نسب الشريحة الأولى من رأس المال الرقابية للبنك 14.7% أي أعلى بمقدار 2.7% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.8% أي أعلى بنسبة 2.8% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%.

يذكر أن الجمعية العامة للبنك، التي عقدت بتاريخ 23 مارس الماضي، وافقت على توزيع أرباح نقدية بمقدار 12 فلس لكل سهم عن عام 2023، ما يمثل نسبة توزيعات نقدية بواقع 57% من الأرباح، بالإضافة إلى توزيع 5% أسهم منحة.

أداء متميز ونمو قوي

وفي تعليقه على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج السيد/ بدر ناصر الخرافي: «يسرني أن أعلن أن بنك الخليج قد قدم أداءً ماليًا مميزاً خلال الربع الأول، مدعومًا بنمو قوي في الإيرادات الكلية والمؤشرات الصحية للميزانية. بينما قد تعكس نتائج الربع الأول انخفاضًا في نمو صافي الربح مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلا إننا متفائلون بمستقبل البنك».

وأضاف: «وعلى الرغم من ذلك، شهد البنك في الربع

بدر ناصر الخرافي / رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

النمو المضطرد في محفظة القروض يظهر قدراتنا على التكيف والازدهار في ظل ظروف السوق المتغيرة ويؤكد ريادتنا بالقطاع المصرفي الكويتي

الأول نموًا جيداً في محفظته الائتمانية، مما يظهر فاعلية مبادراته الاستراتيجية في تلبية احتياجات عملائه المتطورة. وتبرز الزيادة المضطردة في نمو محفظة القروض قدرتنا على التكيف والازدهار في ظروف السوق المتغيرة، مما يؤكد ريادتنا في القطاع المصرفي الكويتي».

وتابع: «يعكس التحسن في بنود ربحية البنك، وخاصة في صافي الدخل من الفوائد، والدخل التشغيلي، والربح التشغيلي، جهودنا المتواصلة في تكريس

وليد خالد مندني: ملتزمون بتوظيف التكنولوجيا لتبسيط العمليات، وتحسين إمكانية التواصل، وتقديم حلول مالية مصممة خصيصاً لقاعدة العملاء المتنوعة

طاقاتنا تجاه النمو الاستراتيجي والحنكة المالية، ونجاحنا في الحفاظ على حصتنا في السوق».

واختتم الخرافي تصريحاته بالقول: «بالتطلع إلى المستقبل، سيتمكن البنك تحقيق النمو المستدام من خلال التزامه الراسخ بالابتكار، والارتكاز على الأساس المالي القوي، والنهج الموجه نحو العملاء».

الكفاءة التشغيلية

من جانبه، قال وليد خالد مندني، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج: «بينما يواصل بنك الخليج رحلته في التحول الرقمي، استمر في تسريع تطوير الأعمال ودفع كفاءة العمليات إلى مستويات جديدة». مضيفاً «بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من النظام المصرفي الأساسي الجديد بنجاح خلال عام 2023، يتأهب البنك لإطلاق المرحلة الثانية من النظام خلال الفترة المقبلة». وأشار مندني إلى أن البنك يعمل على استغلال التغييرات والتطورات الرقمية المتسارعة في تعزيز تجربة العملاء. وسيظل ملتزمًا بتوظيف التكنولوجيا لتبسيط العمليات، وتحسين إمكانية التواصل، وتقديم حلول مالية مصممة خصيصاً لقاعدة عملاء البنك المتنوعة.

التركيز على العملاء

وأضاف: كجزء من استراتيجية الابتكار والتركيز على

وليد خالد مندني / الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج

التوجه نحو العملاء، أطلق البنك مبادرته الأحدث وهي حساب التوفير الجديد للأطفال «نيو»، بهدف تعزيز مهارات الثقافة المالية والشمول المالي منذ سن مبكرة للعملاء. وهو الأمر الذي يؤكد حرصنا على تقديم حلول مبتكرة تركّز على احتياجات عملائنا في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

وذكر أن حساب مليونير الدانة الذي تم زيادة قيمة جائزته السنوية الكبرى إلى مليوني دينار يعد أيضًا استراتيجية حيوية في تعزيز محفظة الحسابات الجارية وحسابات التوفير للبنك، مما يعمل على تحسين تكلفة الأموال وتنوع قنوات التمويل، لافتاً إلى أن نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير CASA بلغت 30.5% كما في 31 مارس 2024.

واختتم مندني تصريحاته بالقول: «يعمل البنك على تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء وزراعة ثقافة الحذر المالي وتعظيم الثروة، من خلال تشجيع

ثقافة الادخار وتقديم المكافآت والحوافز للعملاء».

مبادرات الاستدامة البيئية

كجزء من مبادرات بنك الخليج الشاملة في مجال بالاستدامة البيئية، افتتح البنك فرعه الأول الصديق للبيئة في الربع الأول من عام 2024 في منطقة صباح الأحمد السكنية، بميزات موفرة للطاقة ومن مواد صديقة للبيئة، بما يتماشى مع رعاية البنك البيئية. علاوة على ذلك، أطلق البنك مبادرة بالتعاون مع خمس جمعيات تعاونية بهدف تعزيز الوعي البيئي في المجتمع، من خلال استخدام الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام وتقليل استهلاك البلاستيك.

نظرة ائتمانية إيجابية

لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات جيدة لجدارته الائتمانية وقوته المالية على المستوى الدولي، حيث قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين العام الماضي بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A3» مع تعديل النظرة المستقبلية إلى «إيجابية» من «مستقرة» مما يُعد تقديراً من قبل الوكالة بقوة رأس مال البنك وتحسن ربحيته وجودة أصوله.

بعد نجاح المرحلة الأولى من النظام المصرفي الأساسي الجديد، نتأهب لإطلاق المرحلة الثانية خلال الفترة المقبلة

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وتصنيف الجدوى المالية في المرتبة «bbb-». كما تم تثبيت التصنيف الائتماني للعملات الأجنبية على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس.

شكر وتقدير

قال بدر الخرافي: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى مساهمينا على ثقتهم المستمرة وموظفينا على التزامهم وتفانيهم. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات الرقابية على دعمها المستمر. وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم مكرراً التزامنا بتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم».

أبرز المؤشرات المالية في الربع الأول:
بلغ صافي الربح 12.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024.
4.1% نمواً في الدخل التشغيلي لتصل إلى 48.3 مليون دينار.
3.6% ارتفاعاً في صافي القروض والسلف منذ بداية العام لتصل إلى 5.4 مليار دينار.
1.2% نسبة القروض غير المنتظمة مع نسبة تغطية قوية بلغت 458%.
16.8% معدل كفاية رأس المال و 14.7% نسبة الشريحة الأولى لرأس المال.

بارتفاع 35% على أساس سنوي

14.52 مليون دينار كويتي صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي في الربع الأول 2024

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائج مالية قوية عن الربع الأول من العام 2024، والتي تعكس الموقع الريادي الذي تحتله في القطاع المصرفي.

طلال بهبهاني: التركيز على الخدمات الجديدة والابتكار مكّننا من الاستفادة من الفرص العديدة

المؤشرات المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 14.52 مليون دينار كويتي بنمو 35% وبلغت ربحية السهم 6 فلس للسهم الواحد بنمو 50% مقابل 4 فلس عن الفترة نفسها من العام الماضي. ونمت الأرباح التشغيلية بنسبة 25% لتصل إلى 27.80 مليون دينار كويتي، وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 21% إلى 51.86 مليون دينار كويتي، مما يؤكد التزام المجموعة بالأداء القوي ومنح المساهمين قيمة مضافة بشكل مستمر.

ووصل إجمالي الأصول إلى 6.51 مليار دينار كويتي، في حين سجلت المجموعة نمواً في إجمالي القروض والسلف لتصل إلى 4.27 مليار دينار كويتي، في وقت بلغت ودائع العملاء 3.91 مليار دينار كويتي كدليل على الثقة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعة كشريك مصرفي مفضل. فضلاً عن ذلك، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.34%، مع نسبة تغطية بلغت 462%، وارتفع معدل كفاية رأس المال ليصل إلى 16.27%، وإجمالي حقوق المساهمين 593.52 مليون دينار كويتي، بشكل يؤكد على الاستقرار والمركز المالي الصحي والميزانية العمومية القوية التي تتمتع بها مجموعة البنك الأهلي الكويتي.

الأداء الاقتصادي

وتعليقاً على النتائج المسجلة، أفاد السيد طلال بهبهاني رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي «تحسنت البيئة الاقتصادية للأعمال خلال الربع الأول من عام 2024، وهو ما يظهر من خلال الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل والارتقاء بالأداء الاقتصادي في

طلال بهبهاني / رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي

دولة الكويت، وانعكس ذلك بشكل إيجابي في زيادة نمو مؤشرات الربحية والنمو لدى مجموعة البنك الأهلي الكويتي».

وأشار إلى أن المجموعة تركز على الابتكار والتميز في عملياتها التشغيلية، بشكل يساعدها على الاستفادة من الفرص المتنوعة محلياً وخارجياً، والحفاظ على النمو المستدام في مؤشراتها المالية، والاستفادة من تحسن البيئة الاقتصادية المشجعة التي تشهدها دولة الكويت على مختلف المستويات.

وأضاف بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حصلت في الربع الأول من العام الحالي على الترقية إلى السوق الأول في بورصة الكويت، بعد نجاحها بتلبية الشروط والمتطلبات الرقابية المطلوبة من قبل بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، حيث أن هذه الترقية ستؤدي إلى زيادة حركة التداول على أسهم البنك الأهلي الكويتي، ودخول المؤسسات الدولية والصناديق العالمية التي تتابع مؤشر السوق الأول في البورصة.

عبدالله السميط: بدأنا الربع الأول بتحقيق إنجازات قوية في الكويت والدول التي نتواجد فيها

التصنيفات الائتمانية

وكشف بهبهاني عن تمتع مجموعة البنك الأهلي الكويتي بتصنيفات ائتمانية مرتفعة من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، بدرجة A من فيتش وA2 من موديز، مما يؤكد الاستقرار المالي الذي تتمتع به، وقدرتها على مواجهة التحديات بنجاح، فضلاً عن زيادة ثقة المستثمرين بأدائها كشريك مصرفي ومالي موثوق في السوق.

الاستدامة والحوكمة

وأفاد بهبهاني بالتزام مجموعة البنك الأهلي الكويتي بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة واعتماد ممارسات مصرفية مسؤولة في السوق، مؤكداً أنها تدرك أهمية دمج هذه المبادئ في خططها لتوفير قيمة مضافة باستمرار لجميع المتعاملين معها، وإحداث تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية التي تخدمها في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وذكر أنه تماشياً مع هذا الالتزام، فقد شرعت مجموعة البنك الأهلي الكويتي بتطوير إستراتيجية جديدة للسنوات الخمس المقبلة، والذي من شأنه تعزيز جهودها في الحفاظ على الاستدامة في نمو عملياتها، لافتاً إلى أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى دمج مبادئ الحوكمة في عملية صنع القرار اليومية، وزيادة الشفافية في التعاملات واعتماد المعايير الأخلاقية في العمليات التشغيلية.

مصر والإمارات

وبين بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تهدف إلى وضع الخطط والتحوط لمواجهة التحديات الاقتصادية المتنوعة التي تشهدها جمهورية مصر العربية، بالإضافة

عبدالله السميط / الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة

إلى العمل من خلال فرعها في مركز دبي المالي العالمي الذي يعتبر المركز الدولي لعملياتها من أجل نيل ثقة المزيد من المستثمرين العالميين، وإبرام المزيد من صفقات القروض والتسهيلات الائتمانية بما ينعكس إيجاباً على عملياتها ومؤشراتها المالية.

التحول الرقمي

وتواصل مجموعة البنك الأهلي الكويتي سعيها الدؤوب على صعيد التحول الرقمي في جميع عملياتها، وهو ما يظهر من خلال إطلاق موقعها الإلكتروني بحلة جديدة تواكب التطورات في الصناعة المصرفية بما يعكس الالتزام بالابتكار وتعزيز تجربة العملاء.

وبهذه المناسبة، قال السيد عبدالله السميط الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة «يجسد الموقع الإلكتروني الجديد التزام المجموعة بتوفير التقنيات الجديدة والتكنولوجيا المتطورة في خدمة العملاء، وتلبية احتياجاتهم بأفضل طريقة

ممكنة، عن طريق منصة ذات تصميم عصري وسهل لجذب العملاء للوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تقدمها مجموعة البنك الأهلي الكويتي على مدار الساعة».

وأفاد أن هذا سيمكن البنك الأهلي الكويتي من تقديم خدمات رقمية وتجربة مميزة للعملاء وفق أعلى مستويات الكفاءة على مدار الوقت، منوهاً إلى أن هذه الاستثمارات تعكس الالتزام بتجاوز توقعات العملاء وزيادة رضاهم عن المنتجات والحلول التي تُقدّم لهم في ظل التوجه الرقمي المتطور باستمرار.

نشاط مميز

وأضاف السميط أن الربع الأول من العام 2024 شهد توقيع مجموعة البنك الأهلي الكويتي على اتفاقية تسهيلات ائتمانية جديدة مع شركة دايو للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية بقيمة 250 مليون دولار أمريكي بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي وبنك برقان، مما يعكس التزام المجموعة المتواصل بدعم عملائها ومساعدتهم في عملياتهم المالية واللوجستية، ويؤكد في الوقت نفسه قوة العلاقات والثقة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعة مع البنوك والمؤسسات العالمية.

وأفاد أن الربع الأول شهد أيضاً إعادة افتتاح فرع الجابرية بعد تجديده وتصميمه بالكامل وفق أحدث التقنيات في الصناعة المصرفية خلال 3 أشهر، بشكل يعكس التزام فريق عمل البنك بالمثابرة في تلبية احتياجات العملاء، وأن الفترة المقبلة ستشهد الاستمرار في خطة تجديد فروع البنك في مختلف المحافظات بهدف الارتقاء بمكانة البنك الأهلي الكويتي التنافسية في السوق المحلي.

ويأتي ذلك في وقت أطلق البنك الأهلي الكويتي مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة والمميزة، ومن بينها بطاقة فيزا الائتمانية للاسترداد النقدي. كما قام البنك بإطلاق العديد من العروض والحملات الترويجية، ضمن حرصه المستمر على جذب العملاء الجدد إلى عائلته المتنامية باستمرار.

تطوير الموظفين

وشدد السميط على دور البنك الأهلي الكويتي في تدريب وتمكين الموظفين وتطوير أدائهم وإنتاجيتهم باستمرار، لافتاً إلى أن هذا الأمر يلعب دوراً محورياً في تعزيز ثقافة التميز والتعاون بين أعضاء فريق العمل والتفاعل وتنمية روح العمل الجماعي كفريق واحد بينهم، مؤكداً أن الموظفين يعتبرون شركاء أساسيين في رحلة نجاح البنك الأهلي الكويتي ونموه على مختلف المستويات، ومنوهاً إلى التركيز على تطوير مهاراتهم مما يساعد على تعزيز نموهم الوظيفي والارتقاء بأدائهم إلى أعلى المستويات. وأفاد أن البنك الأهلي الكويتي حريص على التواصل مع كافة الموظفين من خلال تنظيم سلسلة من الفعاليات والأنشطة في هذا الإطار، ومن بينها الغبقة الرمضانية السنوية للموظفين، والاحتفال بالعيد الوطني وعيد الأم وغيرها، والسعي المتواصل من أجل تعزيز العلاقة بين الموظفين وتوفير بيئة عمل إيجابية للإسهام بتحقيق النجاحات والإنجازات.

المسؤولية الاجتماعية

في الوقت نفسه، يشارك موظفو البنك الأهلي الكويتي باستمرار في مبادرات المسؤولية الاجتماعية المختلفة بالتعاون مع العديد من الشركاء في السوق الكويتي، بحيث شملت أحدث الفعاليات تقديم السلال الغذائية ووجبات إفطار صائم خلال شهر رمضان الكريم، مما يظهر أهمية الحفاظ على العادات والتراث الكويتي، ومشاركة المجتمع في مختلف فعالياته، وتؤكد هذه المشاركات التزام البنك المتواصل بإحداث تغيير إيجابي في المجتمع، وتعزيز الشعور بالتعاون بين جميع الفئات. ونوه السميط إلى أن البنك الأهلي الكويتي يواصل دعم حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، لافتاً إلى أنه أطلق خلال الربع الأول من العام الحالي إعلانات رمضانية تركز على توعية العملاء حول سبل مواجهة الاحتيال المصرفي وحماية معلومات العملاء، حيث تجاوز عدد المشاهدين الـ10 ملايين خلال الشهر الفضيل.

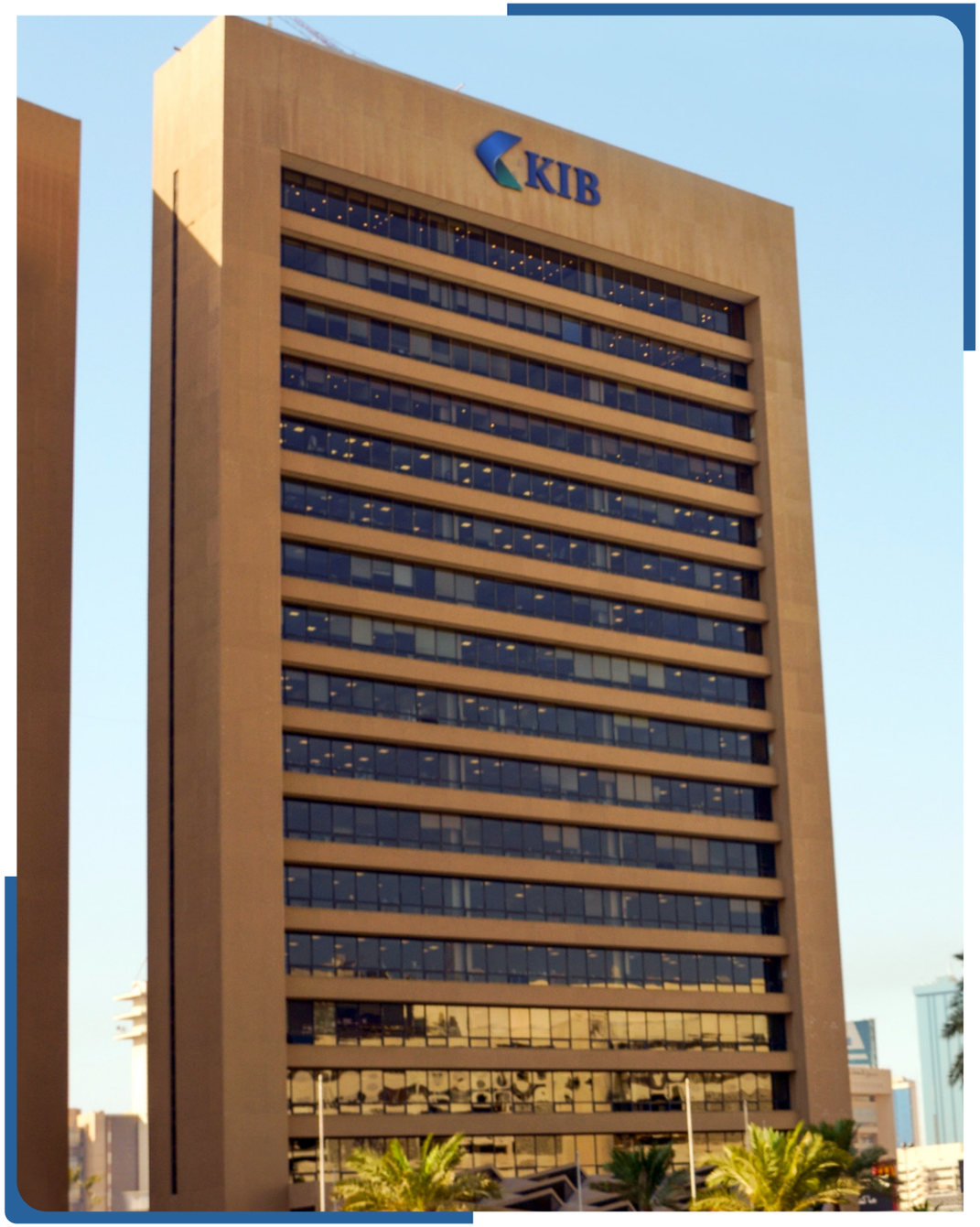

KIB يعلن تحقيق صافي أرباح بقيمة 6 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 74% في الربع الأول من عام 2024

أعلن الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للربع الأول من عام 2024، حيث حقّق البنك صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 6 مليون دينار كويتي وبربحية سهم بلغت 3.82 فلس خلال الربع الأول من العام 2024، مقارنة بقيمة 3.5 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 3.06 فلس خلال الربع الأول من العام 2023 وبنسبة نمو 74%. بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 21 مليون دينار كويتي تقريباً بنسبة نمو بلغت 23% مقارنة مع الربع الأول من العام 2023.

الجراح: النتائج تعكس نهج البنك الثابت على طريق النمو المستدام

وفي معرض تعقيبه على النتائج المالية، قال الجراح: «إن نتائج الربع الأول من العام 2024 تعكس استقرار الوضع المالي للبنك، ونهجه الثابت على طريق النمو المستدام، كما تشير إلى مرونة نموذج أعماله وقدرته على التكيف مع مختلف الظروف بفضل الخبرات التي يتمتّع بها الفريق التنفيذي والموظفون القادرون على تنفيذ استراتيجية وخطط النمو القائمة على ابتكار منتجات وخدمات وحلول رقمية جديدة تلبّي احتياجات العملاء وتضمن تقديم تجربة مصرفية مميزة لهم».

الشيخ محمد جرّاح الصباح / رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB)

بوخمسين: النتائج الإيجابية دليل على نجاح KIB في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية المسؤولة، وإدارة المخاطر، وتقديم أجود الخدمات المالية

وحول البيانات المالية للربع الأول من العام 2024، أوضح الجراح: «أن حجم المحفظة التمويلية بلغ 2.44 مليار دينار كويتي كما في نهاية مارس 2024».

كما ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية والتي تتضمن صكوكاً ذات جودة عالية، بمبلغ 80.7 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 386 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من العام 2024، مقارنة بنحو 305.3 مليون دينار كويتي تقريباً للفترة المقابلة من العام 2023.

وذكر الجراح أن حسابات المودعين في KIB قد بلغت 2.08 مليار دينار كويتي تقريباً كما في 31 مارس 2024، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 333.2 مليون دينار كويتي.

وفي صعيد متصل، أشار إلى أن KIB يواصل جني فوائد استثماراته الاستراتيجية في البنية التحتية للتكنولوجيا وتطوير كفاءة كوادره البشرية، وهو ما انعكس بدوره على جودة الخدمة المقدّمة للعملاء، مبيناً أن «البنك يركز على توسيع عملياته التشغيلية ومواصلة النمو في كافة قطاعاته مع التطلع إلى اقتناص أفضل الفرص المواتية».

بدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين: «يسرّنا الإعلان عن

رائد جواد بوخمسين / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تحقيق هذه النتائج الإيجابية في الربع الأول من العام 2024، لما في ذلك من دليل على نجاح KIB بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية المسؤولة، وإدارة المخاطر، وتقديم أجود الخدمات المالية التي تتناسب مع تطلعات العملاء ومتطلّباتهم المتنامية».

وفي سياق متصل، قال بوخمسين إن KIB قام مؤخراً بإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1) من قاعدة رأس المال بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، حيث لاقى الإصدار إقبالاً من المستثمرين وصل إلى أكثر من ضعف حجم الصكوك المصدرة، وأضاف: «التسعير النهائي يمثل أقل فرق سعر على الإطلاق لصكوك الشريحة الأولى الإضافية على

مستوى العالم حيث يبلغ 195 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزانة الأميركية.

ويعكس الطلب الكبير على الصكوك ثقة المستثمرين المحليين والعالميين في قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي بصفة عامة، وبالعمليات المصرفية الإسلامية وبـ KIB بصفة خاصة واستراتيجيته المستقبلية».

وذكر بوخمسين «أنه تم إصدار هذه الصكوك كأداة رأسمالية تحتسب ضمن الشريحة الأولى الإضافية من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3) وتعليمات بنك الكويت المركزي، وبمعدل ربح سنوي قدره 6.625%، لتكون متاحة للتداول في السوق الثانوي وسيتم إدراجها في سوق لندن للأوراق المالية الدولية».

وفي إطار توسّعه جغرافياً، لفت بوخمسين إلى أن KIB افتتح خلال الربع الأول من 2024 فرعه الجديد في منطقة صباح السالم بتصميم عصري ومبتكر، وبمواصفات تقنية متطورة تتوافق مع استراتيجية التحوّل الرقمي الجديدة التي يعمل البنك على تطبيقها، وفي إطار سعيه المستمرّ لتعزيز تجربة عملائه المصرفية وأن يكون أقرب إليهم أينما كانوا.

وفي سياق آخر، لفت بوخمسين إلى أن البنك عقد الملتقى العقاري الأول بنجاح مؤخراً. وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من خبرة البنك التي تتجاوز 50 عاماً.

كما وقّع البنك مذكرة تفاهم مع كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت، للمساهمة في تدريب الطلبة وتعزيز مناهج التعليم في المجال العقاري من خلال الدراسات العملية ورش العمل والدورات التدريبية. وأوضح بوخمسين أن KIB نفّذ خلال الربع الأول من 2024 مبادرات مهمة عدة ترسخ موقعه كأحد رواد التنمية المجتمعية، وذلك في إطار برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية، حيث نجح في تنظيم الموسم الثاني من KIB | The Stadium، البطولة الرياضية الاحترافية الرائدة والأولى من نوعها في الكويت، التي امتدت بين 26 يناير و17 فبراير، وركّزت بشكل خاص هذا العام على رياضة الفروسية، حيث كانت مساحتها هذا العام أكبر بنحو أربع مرات مقارنة بالعام الماضي.

وفي سياق متّصل، أكد بوخمسين أن البنك يواصل وللعام الرابع على التوالي دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لتعزيز أهداف برنامجه المجتمعي والمساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية بين كل من شرائح المجتمع.

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميز ومساندته الدائمة كما تقدّما بالشكر من هيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت. كما أشادا بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، ومساهمتها في تحقيق هذه النتائج، معربَين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز مركز KIB المالي وتلبية كافة المتطلبات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

بنك برقان يحقق صافي أرباح بقيمة 10 ملايين دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024

أعلن بنك برقان نتائجه المالية عن الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2024 (الربع الأول). وحقق بنك برقان إيرادات بقيمة 54 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024، مسجلاً نسبة نمو بواقع 7% على أساس سنوي. وتعود الزيادة في الإيرادات بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 20 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 27% على أساس سنوي، واستقرار صافي الإيرادات من الفوائد عند 34 مليون دينار كويتي. وحقق بنك برقان أرباحاً تشغيلية للربع الأول بقيمة 24 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 14% على أساس سنوي نتيجة لارتفاع الإيرادات واستقرار التكاليف التشغيلية. ونتيجة لذلك، شهد صافي أرباح البنك خلال الربع الأول من عام 2024 زيادة بنسبة 34% على أساس سنوي مسجلاً 10 ملايين دينار كويتي.

وخلال الربع الأول من العام 2024، أظهر البنك نمواً قوياً في الأصول بنسبة بلغت 8% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.8 مليار دينار كويتي كما في نهاية الربع الأول. وكذلك سجلت محفظة القروض لمجموعة بنك برقان نمواً بشكل قوي لتصل إلى 4.3 مليار دينار كويتي، مدفوعة بشكل رئيسي بنمو محفظة قروضه في الكويت والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 6% على أساس سنوي. كما زادت ودائع العملاء بنسبة 23% على أساس سنوي لتصل إلى 5.1 مليار دينار كما في نهاية الربع الأول من 2024.

وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج المالية للبنك الحفاظ على مستويات رأس المال الجيدة، حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1) 13.2%، ونسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (Tier 1) 15.7%، ومعدل كفاية رأس المال نسبة 19.5%، مما يشير إلى مستوى كافٍ من المصدات الرأسمالية وهو ما يدعم خطط نمو البنك في المستقبل.

وفي معرض تعقيبه على نتائج الربع الأول، قال الشيخ/ عبد الله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «لقد بدأنا هذا العام على أسس مالية متينة، حيث نواصل تعزيز مركزنا المالي وتطوير البنية التحتية التشغيلية لنتمكن من تنفيذ خطط النمو للبنك. كما واصلنا الاستثمار في تعزيز كفاءة عملياتنا، وتطوير بنيتنا التحتية ورأسمالنا البشري، بالإضافة إلى تعزيز الأسس التي نحتاجها لتنفيذ خطط النمو والتطوير الطموحة للبنك. وعلاوة على ذلك، تمكنا من الحفاظ على التوازن الفعال لخطط النمو المستهدفة وفق منهجية حصيفة لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق قيمة ملموسة لمساهمينا الكرام».

وأضاف رئيس مجلس الإدارة: «إننا نضع عملاءنا في صلب استراتيجيتنا، حيث نهدف بشكل أساسي لمواصلة تقديم تجربة مصرفية متميزة وسلسة ومخصّصة تلبّي باستمرار احتياجاتهم المتغيرة بشكل متسارع».

تجربة مصرفية متميزة ومتطورة

إن أحد التطورات الرئيسية التي تم إنجازها خلال الربع الأول من عام 2024 هي الكشف عن العلامة التجارية

الشيخ/ عبد الله ناصر الصباح
بدأنا هذا العام على أسس مالية متينة، حيث نواصل تعزيز مركزنا المالي وتطوير البنية التحتية التشغيلية لنتمكن من تنفيذ خطط النمو للبنك

عبدالله ناصر الصباح / رئيس مجلس إدارة بنك برقان

والهوية الجديدة لإدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات للبنك، مقدماً منتجات وخدمات ملائمة من إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات. إن هذا التجديد يجسد حقبة جديدة من الخدمات المصرفية الخاصة التي تعد بتطوير تجربة العملاء إلى آفاق أرحب، حيث واصل البنك توسيع عروضه وتنويع شرائح منتجاته المخصصة.

وخلال الربع الأول من عام 2024، واصل البنك الاستثمار في موارده من خلال تطبيق أحدث التكنولوجيا وتنفيذ الحلول المصرفية الرقمية المتطورة التي تعزز من تجربة العميل في جميع مراحلها. وشملت هذه الجهود إطلاق الإصدار الجديد لنظام الانتظار المبتكر لأول مرة في الكويت من خلال الربط المباشر مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية (تطبيق هويتي) لاختصار الكثير من فترات الانتظار.

كما واصل البنك الحفاظ على الزخم في استراتيجيته الجديدة للخدمات المصرفية للأفراد حيث قام بتوسيع نطاق خدماته وحلوله لعملائه المميزين من خلال العروض المصرفية المحدثة للعملاء المميزين والعملاء النخبة.

استثمار متواصل في رأس المال البشري مع التركيز على التكويت

واصل بنك برقان خلال الربع الأول من 2024 التزامه اللامتناهي في الاستثمار برأس المال البشري وتطويره ونموه، وذلك في إطار التزامه باستراتيجيته الرامية إلى تعزيز موقعه بين أفضل أماكن العمل في القطاع المصرفي. وقد واصل بنك برقان الاستثمار في المواهب والكفاءات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2024 من خلال قيامه بسلسلة من التعيينات والترقيات من داخل إدارات البنك على جميع المستويات بما في ذلك الإدارة العليا والإدارة التنفيذية.

وخلال الربع الأول من عام 2024، قام بنك برقان بإطلاق برنامجه الجديد «منارة برقان»، الذي يهدف إلى تقدير موظفيه ممَن يتميزون بأداء استثنائي، بالإضافة إلى إقامة برنامج «Rock Your Habits» الذي يهدف لتوعية موظفي البنك بأهمية اتباع نظام صحيّ، كما احتفى بتخرج 34 موظفاً متميزاً من مجموعة برامج الشهادات المعتمدة في معهد الدراسات المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية الموحدة، لبنك برقان، تشمل نتائج عمليات المجموعة في الكويت، إضافة إلى حصّتها من النتائج التي تم تسجيلها في كافة شركاتها التابعة، وهي: بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر وبنك تونس العالمي. ومن خلال هذا الانتشار الإقليمي، فإن بنك برقان يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع الإقليمية في الكويت وتركيا والجزائر وتونس، إضافة إلى مكتبه التمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ربحية السهم 10.24 فلساً

«بيتك» يحقق صافي أرباح للمساهمين قدرها 162.8 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2024 بنسبة نمو 0.5% مقارنة بالربع الأول من العام السابق، و32.4% نسبة نمو مقارنة بالربع الرابع من عام 2023

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حمد عبدالمحسن المرزوق، إن «بيتك» حقق - بفضل الله وتوفيقه - صافي أرباح للمساهمين للربع الأول من عام 2024، قدرها 162.8 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 0.5% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث تضمنت فترة المقارنة للعام الماضي على إيرادات وأرباح بيع استثمارات بمبلغ 74.3 مليون دينار كويتي معظمها غير متكررة ولم تتحقق خلال الفترة الحالية، و32.4% نسبة نمو مقارنة بالربع الرابع من عام 2023. وبلغت ربحية السهم 10.24 فلسا للربع الأول من عام 2024 بنسبة نمو 1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع صافي إيرادات التمويل للربع الأول من عام 2024 ليصل إلى 263.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 17% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وكذلك ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2024، مدعوما بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل إلى 392.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 3.5% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق و14% نمو مقارنة بالربع الرابع من عام 2023.

وبلغ رصيد مديني التمويل للربع الأول من عام 2024، 18.9 مليار دينار كويتي، متأثراً بتصنيف بيت التمويل الكويتي - البحرين كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وكذلك أثر تذبذب العملات الأجنبية خلال الفترة الحالية. وبلغ رصيد أجمالي الموجودات 37 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2024، كما بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنك 5.3 مليار دينار كويتي تقريبا للربع الأول من عام 2024.

وكذلك بلغ رصيد حسابات المودعين 20 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2024. كما بلغ معدل كفاية رأس المال 17.77% متخطيا الحد المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية لـ «بيتك».

المرزوق: «بيتك» الأول في الكويت والرابع إقليميا ضمن قائمة أكبر البنوك في الشرق الأوسط حسب القيمة السوقية

الارتقاء بمستوى الربحية

وأوضح المرزوق أن «بيتك» نجح بتحقيق الأهداف الرئيسية في استراتيجية المجموعة وتعزيز المكانة الرائدة، منوها بالأداء المالي المتميز، ونسب السيولة الكبيرة والقاعدة الرأسمالية المتينة والأداء التشغيلي القوي الذي نتج عنه تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح وفي المحفظة التمويلية وفي جميع المؤشرات المالية الرئيسية، مبينا أن الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد البحريني ساهم في الارتقاء بمجمل المؤشرات الرئيسية، حيث نجح «بيتك» بتحقيق أفضل مستويات ومعدلات الأرباح على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

أكبر بنك في القيمة السوقية الرأسمالية

ونوّه المرزوق بأن «بيتك» جاء في المركز الأول في الكويت والرابع إقليميا ضمن قائمة أكبر البنوك في الشرق الأوسط لعام 2024 حسب القيمة السوقية الرأسمالية، والتي بلغت أكثر من 12 مليار دينار.

عملية مصرفية غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي

ولفت إلى أن «بيتك» يستهدف تحقيق ربحية مستدامة، والمضي قدما في استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي لبناء قيمة مضافة، وتوسيع قاعدة العملاء المتنامية في الدول التي تعمل فيها وحدات المجموعة، وتحقيق التناغم بين بنوك المجموعة المنتشرة في 12 دولة مختلفة أبرزها الكويت والبحرين وتركيا ومصر وبريطانيا وألمانيا، من خلال شبكة أعمال دولية ضخمة تبلغ نحو

حمد عبد المحسن المرزوق / رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

الاستحواذ على الأهلي المتحد البحريني عملية مصرفية غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي

630 فرعاً وحوالي 2250 جهاز صرف آلي، ما يساهم في تحقيق المزيد من الربحية وتعزيز مركزه المالي، مع مواصلة استقطاب الكفاءات والمهارات والاحتفاظ بها، مؤكدا أن الاستحواذ على الأهلي المتحد البحريني، عملية مصرفية غير مسبوقة في القطاع المصرفي الكويتي، ومن شأنها علاوة على ما سبق، تعزيز مكانة الكويت المالية كونها أصبحت مقرًا لأحد البنوك الرائدة والمهيمنة في الشرق الأوسط وأفضل بنك إسلامي في العالم، مع المساهمة في التمكين من رفع نسبة العمالة الوطنية وخلق فرص وظيفية نوعية في السوق المحلية.

الرشود: سوق الصكوك يحظى بأهمية خاصة كونه أحد أبرز أدوات التمويل في الأسواق العالمية

تمويل المشاريع الكبرى

وأكد المرزوق مواصلة دور «بيتك» الرائد في توفير التمويل اللازم للشركات والمشاريع الكبرى محليا وإقليميا، مع دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع متناهية الصغر، منوّها بأن محفظة «بيتك» التمويلية تتسم بقوتها وتنوعها.

ولفت إلى أن «بيتك» نجح خلال الربع الأول من العام الجاري بتنفيذ العديد من الصفقات التمويلية، منها المشاركة كممول رئيسي لمشروع «بيوت بلس» وهو مشروع بناء وتطوير مجمع تجاري في مدينة المطلاع السكنية، وذلك بقيمة 100 مليون دينار كويتي.

تكنولوجيا العمليات الروبوتية

وقال المرزوق أن «بيتك» يعمل دوما للاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا في الصناعة المصرفية مثل تكنولوجيا العمليات الروبوتية والذكاء الاصطناعي لتيسير وتكامل العمليات المساندة باستخدام تحليلات البيانات الضخمة لابتكار خدمات ومنتجات متطورة تتلاءم واحتياجات العملاء وتطلعاتهم، مؤكدا حرص «بيتك» على التعاون مع شركات الـ Fintech، وتسخير التقنيات المتطورة والناشئة للتحول الرقمي الشامل وفق أفضل وأحدث المعايير العالمية والضوابط والتعليمات الرقابية.

38 مليون دينار للغارمين

وأوضح المرزوق أن دور «بيتك» المجتمعي ينطلق من طبيعة عمل وأهداف وسياسات «بيتك» وثقته في القدرة على تحقيق قيمة مضافة للمجتمع،

عبدالوهاب عيسى الرشود / الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف

تميز في استراتيجية التحول الرقمي مع تعزيز الريادة في طرح الحلول المالية الرقمية المبتكرة

ومن أبرز إنجازات «بيتك» في المسؤولية الاجتماعية مبادرة إعادة إعمار سوق المباركيّة بنحو 8 ملايين دينار، وكذلك قام «بيتك» بتلبية نداء الحملة الوطنية للغارمين وقدّم 7 ملايين دينار إضافية ليصبح إجمالي المبلغ المقدم حوالي 38 مليون دينار منذ عام 2019، كما قدم «بيتك» مبلغ مليون دينار إلى البنك الكويتي للطعام والإغاثة لتوفير المؤن الغذائية ومستلزمات الطعام للأسر المتعففة داخل الكويت، إلى جانب العديد من المساهمات ذات الأثر الملموس. وقد حصل «بيتك» على جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشرق الأوسط من «ايميا فايننس» تقديراً لدوره المجتمعي الرائد.

قوة مالية

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف- عبدالوهاب عيسى الرشود، إن المؤشرات المالية لـ«بيتك» للربع الأول من العام 2024 أظهرت قوة من حيث الربحية وقيمة الأصول وجودتها، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة، التي شهدت نموا مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما زادت الإيرادات التشغيلية وتحقق التنوّع في الإيرادات، ونجح «بيتك» في المحافظة على معدلات جيدة فيما يخص تغطية الديون المتعثرة من المخصصات، ومعدلات التكلفة إلى الإيراد، مما نتج عنه قوة مالية ونمواً كبيراً.

صكوك بقيمة 1 مليار دولار

وقال الرشود إن سوق الصكوك يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لـ«بيتك»، كونه أحد أبرز أدوات التمويل في الأسواق العالمية، لافتا إلى نجاح عملية إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة 1 مليار دولار، ولأجل 5 سنوات، وهذا الإصدار هو الأول تحت مظلة برنامج صكوك «بيتك» بقيمة إجمالية للبرنامج تعادل 4 مليارات دولار أمريكي.

وعلى صعيد متصل، أوضح الرشود أن «بيتك» ما زال يتصدر مكانته الرائدة في السوق الأولي والسوق الثانوي لإصدارات الصكوك لبرنامج مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM)، من خلال تصدره قائمتي المتداولين الرئيسيين في إصدارات (IILM).

تجربة مصرفية سهلة

وأشار الرشود إلى أن «بيتك» يواصل تميزه في استراتيجية التحول الرقمي مع تعزيز الريادة في طرح الحلول والخدمات المالية الرقمية المبتكرة من خلال KF-HOnline (على الموبايل والموقع الإلكتروني)، وأجهزة (XTM) وفروع (KFH-Go) الذكية، منوّها بأن «بيتك» أطلق بنك «تم»، وهو أول بنك رقمي إسلامي في الكويت، كما أطلق منصة الدفع الرقمية «زاهب» للتجار، إلى جانب طرح العديد من الحلول المصرفية المبتكرة بما يمنح العميل تجربة مصرفية سهلة وفريدة من نوعها.

الاستدامة والتمويل الأخضر

وأضاف أن «بيتك» يرسخ موقعه في طليعة المؤسسات التي تتبنى مفهوم الاستدامة في عملياتها بالكويت والأسواق الأخرى التي تعمل فيها المجموعة، منوها بأن «بيتك» نجح بقيادة وترتيب العديد من إصدارات الصكوك الخضراء، وممول وشارك في العديد من الصفقات والمشاريع التنموية الصديقة للبيئة، بما يتماشى مع رؤية «بيتك» من خلال توفير حلول مصرفية وتمويلية مستدامة، وخلق أثار إيجابية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

إنجازات محل تقدير عالمي

وأوضح الرشود أن تميز «بيتك» كان محل تقدير عالمي، حيث فاز خلال الربع الأول من العام الجاري بعدة جوائز مرموقة أبرزها: جائزة أفضل بنك إسلامي- على مستوى الشرق الأوسط، وجائزة أفضل بنك في الكويت، وجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من مجلة «إيميا فايننس»، تقديراً لريادته في الصناعة المصرفية ولانتشاره الجغرافي وقوة علامته التجارية وعلاقاته الاستراتيجية وملاءته المالية ولإنجازاته البارزة في تقديم خدمات ومنتجات مالية رائدة وحلول مبتكرة.

شريك موثوق للعملاء والمجتمع

وأعرب الرشود عن ثقته بمواصلة تحقيق نتائج إيجابية قوية، مثمنا ثقة المساهمين والعملاء ومقدرا دعم مجلس الإدارة. كما أثنى على دور بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية، وعلى جهود الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة، مؤكدا المضي قدما في مواصلة تعزيز مكانة «بيتك» كمصرف رائد في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية وشريك موثوق لعملائه والمجتمع.

محققاً نسبة نمو 21%

بنك بوبيان يحقق 25 مليون دينار كويتي أرباحا صافية في الربع الأول من العام الحالي

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية في الربع الأول من العام الحالي بلغت 31.7 مليون دينار كويتي وتحقيق أرباحاً صافيةً بلغت 25 مليون دينار كويتي بزيادة 21% عن العام الماضي وبلغت ربحية السهم 5.2 فلس.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد إن ما تحقق من نتائج مالية إيجابية خلال الربع الأول من عام 2024 دليل على ما يتمتع به بوبيان من مكانة مميزة في السوق المالي والمصرفي المحلي، مؤكداً لعملاء البنك سعي الإدارة المتواصل نحو تحقيق الريادة والنمو المستدام في كافة القطاعات.

واستعرض الماجد أبرز الأرقام التي حققها البنك خلال الربع الأول، حيث زادت أصول البنك إلى 8.7 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 8% مقارنة بالعام السابق كما بلغت محفظة التمويل 6.5 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 8% وبلغت الإيرادات التشغيلية 61.6 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 17%، كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 11.6%.

وأضاف إن النتائج المُحققة خلال هذه الفترة اقترنت وبشكل وثيق باستراتيجية جذرية أسهمت في الدفع بالأداء المالي والتشغيلي للمجموعة ككل، مشيراً إلى أن البنك يخطو خطوات ثابتة للانطلاق نحو استراتيجية خمسية جديدة يواصل من خلالها تعزيز النمو والأداء الإيجابي وتطوير البنية التحتية الرقمية وزيادة الحصص السوقية والمضي قدماً تجاه تسريع عملية التطوير بشكل عام

التفوق في خدمة العملاء

وأكد الماجد أن إدارة بوبيان تعمل دائماً لتحسين جودة الخدمات والمنتجات لتعزيز وإثراء تجربة مصرفية تُلبي احتياجات العملاء وتُشكل نمط حياتهم اليومية، ليتصدر خدمة العملاء في الكويت بعد حصوله على جائزة «أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء» للعام الرابع عشر على التوالي منذ عام 2010 وضمن الثلاثة مراكز الأولى على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت من مؤسسة «سيرفس هيرو» المتخصصة بقياس مستوى رضا العملاء، وذلك عن عام 2023.

وأضاف أن بوبيان استطاع أن يصبح علامة تجارية رائدة بين مؤسسات القطاع المصرفي متخذاً مساراً نوعياً يعزز مستوى رضا عملائه البالغ نسبة 96% بين جميع البنوك المحلية الإسلامية والتقليدية مؤكداً أن حصة البنك

عادل الماجد: Nomo يخطو بثبات نحو التوسع في الأسواق الخليجية لتحقيق المزيد من الانتشار

السوقية ونموها المستمر تعكس المستويات العالية في خدمة العملاء والتفوق التكنولوجي وذلك انعكاس لاستراتيجية البنك الواضحة وحرفية الفريق التنفيذي والاستثمار المستمر في موارد البنك البشرية والتركيز على العنصر الوطني.

وأوضح أن ما وصل إليه البنك من نمو مستدام كان نتيجة التوجه المدروس نحو الاستثمار في مختلف قطاعات الأعمال، ليشهد ارتفاعاً ملحوظاً في قطاع الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات وذلك بفضل التركيز على جانبي الإبداع والابتكار، بالرغم من ارتفاع وتيرة التنافس في القطاع المصرفي.

Nomo.. نمو متصاعد للاستثمار العقاري البريطاني والانتشار خليجياً

وشهدت الفترة الأخيرة انفراد Nomo Bank (الذراع الرقمي لبنك لندن والشرق الأوسط التابع لمجموعة بنك بوبيان) إطلاق منتجات وخدمات جديدة تتساوى مع كبرى المؤسسات المالية وذلك استكمالاً لاستراتيجيته الراسخة نحو تعزيز وتطوير بنية أعماله الرقمية الأساسية وضمان تقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية للأفراد بأفضل الحلول الرقمية التي توفر المزيد من السهولة والراحة والأمان في حلول الدفع الرقمية.

كما انفرد بنك Nomo مؤخراً باستضافة المطور العقاري البريطاني «Barratt London» بحضور مجموعة من عملائه و Great Portland من الأفراد والمستثمرين الراغبين في التعرف على الفرص العقارية والاستثمارية الحصرية بمزايا تنافسية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أفضل قيمة استثمارية عالية الجدوى

عادل عبدالوهاب الماجد / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

وأنسب الحلول التمويلية العقارية التي تتماشى مع النمو المتصاعد للاستثمار العقاري في بريطانيا.

بصمة رقمية واضحة

واكتسبت استراتيجية بوبيان للتحول الرقمي زخماً كبيراً باعتبارها تجربة ومثال حي للنجاح في الوصول إلى مستويات عالية من المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات الرقمية وإحداث التغيير في حياة العملاء من خلال الخدمات والمنتجات التي يقدمها والتي يمكن اختصارها باعتبارها حالة استثنائية تمكن بنك بوبيان من خلالها من التفوق والوصول إلى القمة على الرغم من المنافسة في سوق ينمو بقوة وبسرعة وهو سوق الخدمات المصرفية الرقمية.

وخلال الربع الأول قدم بوبيان مجموعة من الخدمات والمنتجات وكذلك الحلول الرقمية المبتكرة ساهمت في

استمرارنا في التربع على قمة خدمة العملاء لمدة 14 عاماً على التوالي يؤكد التزامنا بتقديم أفضل الخدمات لهم

خلق قيمة مضافة لعملائه والحفاظ على ريادته في مجال الابتكار لضمان إثراء تجربتهم المصرفية وجعلها أكثر سهولة لاسيما في ظل التنافس في مختلف قطاعات الأعمال ليعكس من خلالها النهج المستمر لتطوير نطاق البنية التحتية الرقمية بالإضافة إلى تقديم الأفضل في مجال الدفع الرقمي.

واستمر بوبيان في دعم وتوظيف موارده البشرية وكوادره الوطنية حيث استطاع البنك الوصول الى أعلى نسبة من العمالة الوطنية على مستوى القطاع الخاص تجاوزت 81% مع الاستمرار في تمكين المرأة التي بلغت نسبتها في البنك 30% مع وصول العديد من السيدات الى مناصب قيادية في البنك.

وأثبتت الموارد البشرية في بوبيان أنها إحدى أهم الركائز الأساسية للنجاح المتواصل من خلال تطبيق معايير رؤية بوبيان المستقبلية وهو ما يساهم وبشكلٍ كبير في تقديم أفكار ومخرجات قائمة على الإبداع والابتكار مؤكدا التزامه بتوفير جميع السُبل لتعزيز دورهم القيادي بشكل حقيقي ومستدام مما ينعكس إيجابياً على سوق العمل المستقبلي والوصول إلى النتائج المرجوة في زيادة إنتاجية ومعدلات ربحية المؤسسة.

مسؤولية البنك الاجتماعية وشهر رمضان

وخلال ذات الربع اختتم بوبيان وبنجاح لافت برنامجاً متكاملاً من المبادرات والمساهمات المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك التي استهدفت التواصل اليومي مع مختلف شرائح وفئات المجتمع بما يعزز دوره الريادي في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة كونها أحد أهم المحركات الأساسية في استراتيجية بوبيان.

وأستطاع البنك، من خلال هذا البرنامج، ترك بصمة مجتمعية مميزة وهادفة إلى تعميق معنى العطاء والتطوع والالتزام بالمشاركة المجتمعية غير المسبوقة طوال الشهر الفضيل بفضل الجهود المبذولة من قبل «فريق بوبيان التطوعي» المكون من مجموعة من الموظفين من مختلف الإدارات، إلى جانب إلى مشاركة عملائنا ليكونوا ضمن هذا الفريق التطوعي، وذلك حرصاً منا على إشراكهم في الأجر.

لماذا بوبيان الأفضل؟

اعتمد اختيار سيرفس هيرو لبوبيان على مجموعة من المعايير من بينها استفتاء امتد لمدة سنة كاملة بين المستهلكين الذين قاموا بتقييم الشركات وذلك على مقياس من 10 نقاط حسب توقعاتهم من مستوى خدمة الشركة قبل تجربتها، ورضائهم عنها بعد تجربتها.

وجاء التقييم تبعاً لعدة معايير منها سلوك الموظفين، موقع الشركة، سرعة الخدمة، الثقة بالمنتج، جودة الخدمة أو المنتج، السعر مقابل القيمة، مركز الاتصال، والموقع الإلكتروني، كما يعتمد استفتاء «سيرفس هيرو» على بروتوكول صارم للتأكيد على صحة هوية المستهلكين الذين شاركوا فيه.

استمر البنك للعام الرابع على التوالي في دعم حملة (لنكن على دراية) التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت لتوعية المواطنين والمقيمين بالكثير من الأمور المصرفية انطلاقا من مسؤولية البنك الاجتماعية.

الاستراتيجية الثالثة لـ 5 سنوات المقبلة لتعزيز النمو

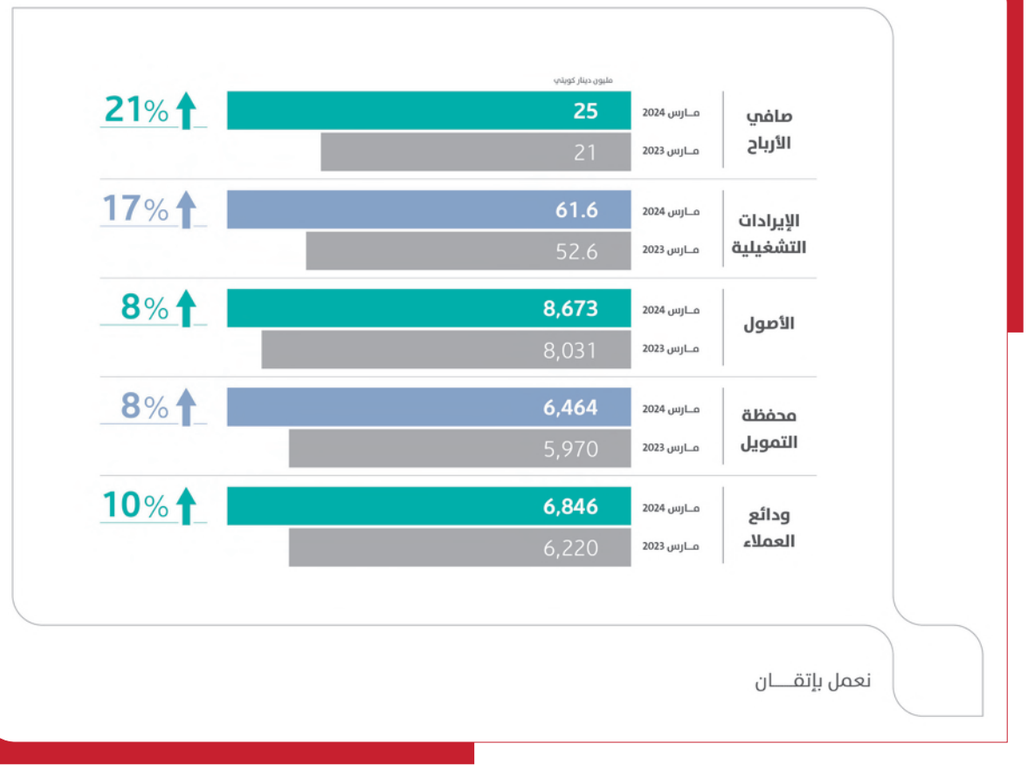

مساهمات بوبيان في رمضان

- **أكثر من 4500 مشارك محققين 168 مليون خطوة ضمن حملة «خطوات بوبيان».**
- **أكثر من 1000 مشارك في مسابقة «رتل مع بوبيان» العاشرة، وتكريم 30 من الفائزين من حفظة كتاب الله.**
- **توزيع أكثر من 25 ألف وجبة إفطار صائم على مرتادي ساحة «مسجد الدولة الكبير» ومختلف مناطق الكويت.**
- **توزيع إلى أكثر من 3000 سلة غذائية ضمن «مبادرة نعمتي».**
- **أكثر من 250 ألف مستخدم لتطبيق «مصحف دولة الكويت للقراءات العشر».**
- **تقديم خدمة الضيافة في أكثر من 50 مسجد في محافظات الكويت ضمن برنامج «خدمة المساجد في رمضان».**
- **أكثر من 800 ألف مشارك في تحدي «الدقيقة» طوال الشهر الفضيل.**
- **10 مبادرات جديدة بالتعاون مع المبادر بوجراح ليقدم بوبيان من خلالها جوائز فورية وقيمه لكل من يستطيع ترك بصمته وإحداث تغيير ملموس في منطقة محددة من مناطق الكويت.**
- **مشاركة أكثر من 8000 عميل ليكونوا ضمن الفائزين بـ «غبقتكم علينا».**
- **حضور أكثر من 1500 شخص في فعالية «قرقيعان بوبيان» في حديقة الشهيد.**

2.17 فلس ربحية السهم الواحد بنمو 10.15%

ونمو صافي أيرادات التشغيل بنسبة 21.5%

«وربة» ينمو بأرباحه 10.30% إلى 4.74 مليون دينار في الربع الأول من 2024

أعلن بنك وربة عن تحقيق نتائج مالية لفترة الشهور الثلاثة الأولى من العام الجاري المنتهية في 31 مارس 2024، حيث أظهرت النتائج تحقيق البنك أرباحاً صافية بلغت 4.7 مليون دينار، ما يعادل 2.17 فلس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بأرباح بلغت 4.3 مليون دينار، ما يعادل 1.97 فلس ربحية للسهم الواحد، في ذات الفترة من العام 2023، بنسبة نمو بلغت 10.3% و10.2% على التوالي. وشهدت جميع المؤشرات المالية الرئيسية للبنك مساراً تصاعدياً ونمواً ملحوظاً حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 318.8 مليون دينار، كما في نهاية مارس من العام الجاري 2024، وذلك مقارنة بـ 315.4 مليون دينار، في نهاية العام السابق 2023. وبلغ إجمالي أصول البنك 4.9 مليار دينار، فيما بلغ إجمالي محفظة التمويل 3.6 مليار دينار مقارنة بـ 3.5 مليون دينار، في نهاية العام السابق 2023 بنسبة نمو 3.9%. وبلغ إجمالي حسابات المودعين 2.9 مليار دينار كما في 31 مارس 2024.

حمد مساعد الساير / رئيس مجلس إدارة في بنك وربة

الساير: نتائجنا في الربع الأول انعكاس قوي على أداء «وربة» الإيجابي وسيره بثبات على طريق النمو المستدام

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية فقد شهدت صافي إيرادات التمويل نموا في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 46.5% لتصل إلى 13.2 مليون دينار، وكذلك بلغ صافي إيرادات التشغيل 18.4 مليون دينار لفترة الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي، بنسبة نمو 21.5%، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما انخفضت نسبة التكلفة إلى الإيراد لتبلغ 53% مقارنة بـ 56% في الربع الأول من العام السابق.

وقال رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير، أن نتائج الربع الأول من عام 2024 كانت مؤشراً قوياً لأداء بنك وربة الإيجابي، وسيره بثبات على طريق النمو المستدام. ويعود هذا الأداء الإيجابي إلى خطط النمو الاستراتيجية للبنك القائمة بالدرجة الأولى على تقديم تجربة مصرفية متميزة من خلال توفير أفضل الحلول والخدمات المصرفية بأعلى المعايير، مشيراً إلى أن النتائج المالية الجيدة التي حققها بنك وربة تؤكد مرونة نموذج أعمال البنك وقدرته على التكيف مع مختلف الظروف وما يحظى به من مكانة فريدة بين عملائه ومساهميه، بفضل قدرته الفائقة على الاستمرار وتخطي الصعاب التي كان لها الفضل الأكبر فيما يحققه البنك من نمو مستدام.

البنك مستمر بتعزيز مكانته كعامل رئيسي وأساسي في القطاع المصرفي وحرصه على تطوير قدرات الموظفين باستمرار

نمو جميع مؤشرات البنك المالية يُظهر النجاح المتواصل في تنفيذ خطة التحول الاستراتيجي وتنمية حصصه السوقية

وتابع قائلاً: «يُظهر النمو في جميع مؤشرات بنك وربة المالية النجاح المتواصل في تنفيذ خطة التحول الاستراتيجي التي يواصل تطويرها باستمرار، وتنمية حصصه السوقية على مستوى جميع شرائح العملاء من الأفراد والشركات، مضيفاً أن البنك مستمر بتعزيز مكانته كعامل رئيسي وأساسي في القطاع المالي والمصرفي في الكويت، وحرصه على تطوير قدرات الموظفين باستمرار من خلال تنظيم دورات تدريبية بالشراكة والتعاون مع العديد من الجهات والمؤسسات المتخصصة الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي».

وذكر الساير أن المؤشرات المالية التي حققها البنك

الغانم: أنهينا الربع الأول بنتائج مالية جيدة واستفدنا من مزيج أعمالنا المتنوع واستثماراتنا الاستراتيجية في المواهب والتكنولوجيا

تؤكد كفاءة ومرونة السياسات والإجراءات التنفيذية التي ساعدت البنك على تطوير عملياته والتصدي للمنافسة القوية بالسوق المصرفي الكويتي والاستفادة من الفرص المتاحة بها، كما تعكس قوة وثبات القطاع المصرفي في الكويت، وقوة الاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وقال الساير أن بنك وربة قد أحرز تقدما في خطته الشاملة للتطور الرقمي التي تهدف إلى أتمتة منتجات البنك وخدماته وعملياته، وذلك بالاعتماد على بنية تحتية وخبرات فنية تتميز بالمعرفة والإبداع، وما زال البنك مستمراً في تطوير عمله من خلال بيئة تكنولوجيا فائقة الجودة مع التركيز على مواكبة التطور السريع والمتنامي في مجال الثورة الرقمية.

وأفاد الساير بأن بنك وربة يواصل مساعيه لجذب أفضل الكفاءات المصرفية وتوفير كل سبل الدعم لموارده البشرية من خلال بيئة عمل جاذبة وقادرة على تطوير الأعمال مؤكداً على أن بنك وربة يواصل جهوده للحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات وحوكمة المخاطر مع الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية وتحقيق أقصى عوائد للمساهمين على أساس مستدام.

وفي ختام تصريحه توجه الساير بالشكر لمساهمي البنك على ما قدموه من دعم ومساندة للبنك، كما توجه بالشكر لعملاء البنك الكرام لولائهم الدائم وثقتهم وتفاعلهم مع ما يقدمه لهم البنك من خدمات أكثر ملاءمة لمتغيرات الحياة، وخاصة الخدمات المصرفية الرقمية بما لها من قدرة ومرونة في تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

وأعرب عن شكره وتقديره للإدارة التنفيذية للبنك

شاهين حمد الغانم / الرئيس التنفيذي في بنك وربة

المعطيات تشير إلى أن «وربة» سيواصل التحسن في معدلات الربحية خلال عام 2024 مدعوماً بارتفاع حجم الأعمال

وجميع موظفيه على ما أظهروه من إخلاص وتفان في العمل، مؤكداً على اعتزاز بنك وربة بثروته البشرية التي يعتبرها الركيزة الأساسية لاستمرار نجاح البنك وتقدمه.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم: «لقد أنهينا الربع الأول من العام الجاري 2024 محققين نتائج مالية جيدة حيث حققنا نمواً قوياً في الإيرادات والأرباح، واستمر الأداء التشغيلي الجيد في أعمالنا وواصلنا الاستفادة من فوائد مزيج أعمالنا المتنوع واستثماراتنا الاستراتيجية في المواهب والتكنولوجيا».

تمتع «وربة» بجدارة ائتمانية وبنسب سيولة عالية ومحفظة تمويلية متنوعة يزيد من قدراته التمويلية والاستثمارية

وأشار الغانم إلى أن البيئة التشغيلية في الكويت واصلت الاستقرار في الربع الأول من 2024، مؤكداً على أن قطاعات أعمال البنك الرئيسية حققت أداءً جيداً في هذا الربع بالإضافة إلى تسجيل مزيداً من الزخم في المجالات الاستراتيجية التي تشمل إدارة الثروات، مشيراً إلى أن أداء البنك يرتكز إلى إدارة حصيفة للمخاطر وجودة ائتمانية عالية حيث سيستفيد من نقاط القوة هذه طوال العام المالي 2024 لخلق قيمة مضافة لمساهميه.

وذكر بأن بنك وربة يواصل الاستثمار في المستقبل، وعزز من قدراته الرقمية لخدمة عملائه بشكل أفضل كما أطلق منتجات وحلولاً مبتكرة ستساعد عملائه على تلبية احتياجاتهم المصرفية بسهولة أكبر.

وقال الغانم: «لدينا سجل حافل من الأداء المستدام وتركيزنا ينصب دائماً على تحسين الكفاءة التشغيلية والعمل على إدارة مستويات رأس المال بحصافة حتى نكون مستعدين بشكل مناسب لأي سيناريوهات يشهدها الاقتصاد العالمي».

وأكد الغانم على أن المعطيات تشير إلى أن «وربة» سيواصل التحسن في معدلات الربحية خلال عام 2024 مدعوماً بارتفاع حجم الأعمال، موضحا أن بنك وربة يتمتع بجدارة ائتمانية وبنسب سيولة عالية، ومحفظة تمويلية متنوعة، الأمر الذي يدعم نمو الأعمال ويزيد قدرات البنك التمويلية والاستثمارية.

وأفاد الغانم بأن بنك وربة يواصل خطواته المتقدمة في تنفيذ استراتيجيته المرنة في سعيه إلى تقديم تجربة مصرفية مميزة، تواكب اتجاهات السوق الآخذة في التطوّر، وتحقّق معدلات استجابة أعلى تتناسب مع تطلعات العملاء ومتطلّباتهم المتنامية. وإضافة إلى ذلك، لم يتوقّف «وربة» عن الاستثمار في بنيته التحتية الرقمية وتبنّي أحدث التقنيات المصرفية، كجزء من الجهود الرامية إلى بناء نموذج أعمال أكثر تقدماً وتطوراً، حيث أسفرت هذه الجهود عن إطلاق واعتماد حلول جديدة تشمل تقنيات رقمية مبتكرة تتماشى مع التغيرات السريعة والمتلاحقة في السوق المحلي والأسواق الإقليمية، على حد سواء.

أرقام ذات دلالة:
13.2مليون دينار صافي إيرادات التمويل.. بنسبة نمو 46.5%.
18.4 مليون دينار صافي إيرادات التشغيل.. بنسبة نمو 21.5%.
4.7 مليون دينار صافي ربح الفترة بنسبة نمو 10.3%.
أرصدة مديني التمويل بلغت 3.6 مليار دينار.
حسابات المودعين بلغت 2.9 مليار دينار.
إجمالي الموجودات بلغت 4.9 مليار دينار.

مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بالبنك التجاري الكويتي

إبتسام الحداد: التخطيط الاستراتيجي والمتابعة خطوة محورية تضمن التوافق في القطاع المصرفي والإشراف المستقل على جهود البنوك في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية

أكدت مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بالبنك التجاري الكويتي إبتسام الحداد أن التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بات دوره أمراً حيوياً لرفع قدرات التنبؤ لاستشراف المستقبل والتحديات الناتجة عن الابتكار والتحول الرقمي. وأشارت إلى أن تأسيس قطاع مختص بالتخطيط الاستراتيجي والمتابعة يأتي في سياق استراتيجيات «تشكيل المستقبل» المستمدة من خطة التنمية الوطنية «كويت جديدة 2035». وأوضحت أن أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، ضمن الإطار المحدد من قبل بنك الكويت المركزي، تنبع من قدرتها على الإشراف المستقل على جهود البنوك في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

وأشارت الحداد إلى أن قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة يعتبر وظيفة مستقلة بتبعية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، يعمل بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية لضمان تطبيق الأهداف الإستراتيجية للبنك بشكل فعال. وقالت الحداد إن قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة يسهم بدوره المحوري في تعزيز الأداء الاستراتيجي للبنك وضمان توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وفيما يلي نص الحوار:

استشعاراً منه لأهمية التخطيط الاستراتيجي أصدر بنك الكويت المركزي في فبراير 2020 تعميماً يلزم البنوك بتأسيس وظيفة مستقلة للتخطيط الإستراتيجي والمتابعة... ما هي رؤيتكم لأهمية هذه الوظيفة؟

تأسيس قطاع مختص بالتخطيط الاستراتيجي والمتابعة يمثل خطوة محورية تضمن التوافق في القطاع المصرفي لتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي. يأتي هذا التأسيس في سياق استراتيجيات «تشكيل المستقبل»، المستمدة من خطة التنمية الوطنية «كويت جديدة 2035». تنبع أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، ضمن الإطار المحدد من قبل بنك الكويت المركزي، من قدرتها على الإشراف المستقل على جهود البنوك في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية. كما تضمن هذه الوظيفة شفافية التقارير الدورية، مع التركيز على الموضوعات ذات الأولوية، مما يعزز من كفاءة الأداء المصرفي ويدعم تحقيق الأهداف الوطنية.

بنك الكويت المركزي يشترط استقلالية وظيفة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في القطاع المصرفي

هل هناك تطويراً لأعمال القطاع منذ تأسيسه بما يتسق وطبيعة أعماله والمستجدات خلال السنوات الماضية؟ وكذلك بما يتسق وأفضل الممارسات الدولية بهذا الشأن؟

بعد تأسيس البنك التجاري الكويتي لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، تم توجيه الجهود نحو صياغة استراتيجية «تشكيل المستقبل» للبنك، بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي وأهداف البنك وتوجهاته. شمل ذلك تحديد المعايير وهيكلة البيانات ذات الصلة بهدف المراقبة، وتطوير مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس لضمان تتبع دوري وشفاف للتقدم والإنجازات.

يعمل قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة باستمرار على تحسين آليات العمل وتطوير سبل المتابعة ضمن إطار التشغيل الداخلي، متماشياً مع أفضل الممارسات الدولية في المجال المصرفي. كما يسعى القطاع إلى توسيع نطاقه بشكل مرن لتضمين أحدث التطورات في الموضوعات ذات الأولوية، مثل البيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، التي حازت على اهتمام متزايد منذ نوفمبر 2022.

ما هو دور قطاع التخطيط الإستراتيجي والمتابعة؟ وآلية عمله ومدى التنسيق بينه وبين قطاعات وإدارات البنك؟

يلعب قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في البنك التجاري الكويتي دوراً محورياً من خلال أربع ركائز رئيسية:

1. صياغة استراتيجية البنك: يشمل ذلك تصميم منهجيات التخطيط والتنسيق على مستوى البنك، وذلك من خلال مبادرات تخطيط متعددة المستويات مستمدة من تعليمات الجهة التنظيمية وتوجيهات مجلس إدارة البنك. وقد أدى هذا إلى تشكيل فرق عمل متخصصة لمعالجة المحركات الاستراتيجية الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجية البنك، والتخطيط على مستوى القطاعات تحت إشراف لجنة توجيهية للتخطيط الاستراتيجي بقيادة الرئيس التنفيذي لضمان فعالية التنسيق والتزام الفريق التنفيذي بتحقيق الأهداف.

2. مراقبة ومتابعة تطبيق الإستراتيجية: يضمن القطاع تنفيذ الاستراتيجية والأهداف المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك، مع قياس التقدم من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة مسبقًا، مما يتيح الكشف المبكر عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية.

3. تقارير الأداء الإستراتيجي والمستجدات: يتولى القطاع إعداد التقارير المتعلقة بالأداء الاستراتيجي، بما في ذلك التقرير الدوري المفصل المقدم لبنك الكويت المركزي، وملخص الأداء الاستراتيجي لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة. كما يتعامل مع التقارير الإضافية المتعلقة بالموضوعات ذات الأولوية المطلوبة من الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة والإدارة العليا.

4. البيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة والاستدامة: تم إنشاء وحدة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة لاستيفاء المتطلبات المتعلقة بهذا الموضوع الذي يحظى بأهمية متزايدة على مستوى الدولة والقطاع المصرفي. تشمل مهام هذه الوحدة بناء القدرات الداخلية، وتتبع مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية، والتمويل المستدام، ونشر تقارير الاستدامة السنوية.

بهذا الدور المحوري، يسهم قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في تعزيز الأداء الاستراتيجي للبنك وضمان توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

هل لكِ أن تحدثينا عن استقلالية هذه الوظيفة وتبعيتها المباشرة لدى البنوك؟

يعتبر التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، وفقًا لتوجيهات بنك الكويت المركزي، وظيفة مستقلة بتبعية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، بينما تعمل بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية لضمان تطبيق الأهداف الإستراتيجية للبنك بشكل فعال.

في ضوء مهام المتابعة المنوطة بقطاع التخطيط الإستراتيجي... هل لكِ أن تحدثينا عن آلية المتابعة ومؤشرات قياس الأداء وتحقيق الأهداف ونسب التنفيذ والتطبيق المقررة؟

تم تصميم مجموعات متنوعة من المؤشرات لقياس الأداء على مستويات متعددة لضمان شمولية آلية التتبع في البنك التجاري الكويتي. تشمل هذه المؤشرات قياس أداء القطاعات التنفيذية بناءً على طبيعة عملها وأهدافها ضمن الخطة الاستراتيجية للبنك، مثل قطاعات الأعمال، قطاعات الدعم، وقطاعات الرقابة.

كما تم تخصيص مؤشرات لقياس نسب تنفيذ المحاور الاستراتيجية الرئيسية والأهداف على مستوى البنك، حيث يتم تجميع هذه المؤشرات لتقديم صورة شاملة للأداء. تشمل هذه المؤشرات أيضًا متابعة المبادرات والمشاريع الاستراتيجية لتتبع التقدم على المستوى التفصيلي. تغطي هذه المجموعات جوانب الأداء المالية والتشغيلية بحسب الأولوية.

تتسم آليات تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية بمرونة متعددة الاستخدامات، وتعتمد على بنية البيانات المدرجة في حساب كل مؤشر، سواء كانت نوعية أو كمية أو مزيجًا من الاثنين، ويتم تتبعها بشكل دوري لضمان التوافق مع أهداف البنك الاستراتيجية وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية.

هل يقوم القطاع بإعداد تقارير دورية مفصلة تتضمن تحديداً للإنجازات والإخفاقات، والأهداف غير المحققة؟ ولمن تقدم هذه التقارير؟

كما ذكرنا سابقًا، يعد إعداد التقارير التفصيلية والعروض التقديمية عالية المستوى المتعلقة بتقدم تنفيذ الإستراتيجية أحد الركائز الأساسية لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في البنك التجاري الكويتي. تأتي هذه التقارير نتيجة تحليل متعمق للأداء المالي والتشغيلي المرتبط بأهداف الاستراتيجية والمحركات الرئيسية، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز والمجالات التي تشكل تحديات.

يتم تقديم تقارير التقدم التفصيلية الخاصة بالاستراتيجية إلى بنك الكويت المركزي بما يتماشى مع المتطلبات الدورية. بالإضافة إلى ذلك، يتم مشاركة هذه التقارير مع مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، إلى جانب العروض التقديمية التي تعرض تقدم الاستراتيجية لمجلس الإدارة، مما يضمن الشفافية والتواصل الفعّال حول تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

يسهم قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بدوره المحوري في تعزيز الأداء الاستراتيجي للبنك وضمان توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية

هل هناك اشتراطات خاصة لمن يتولى رئاسة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة؟

وضع بنك الكويت المركزي معايير محددة يستوجب استيفاؤها للحصول على موافقة الجهة التنظيمية لرئاسة وظيفة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في البنوك بما في ذلك أن يكون المرشح كويتي الجنسية - كقدوة في تعزيز التمكين الوطني في القطاع المصرفي - مع التأكيد على أهمية امتلاك خبرة وخلفية واسعة في مجال التخطيط الاستراتيجي وفقا لشروط الخبرة الواردة في المادة (68) من القانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن التخطيط الاستراتيجي. قانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن العملة وبنك الكويت المركزي وتنظيم العمل المصرفي وتعديلاته.

في ظل ما تشهده البيئة الاقتصادية والمصرفية من تحديات وتطورات متسارعة... كيف ترين دور قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في التعامل مع المستجدات الحالية والمستقبلية ومدى تأثيره في رفع القدرات المصرفية على التنبؤ بالتحديات الداخلية والخارجية؟

يلعب قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في البنك التجاري الكويتي دوراً محورياً في دمج ومعالجة التطورات في المشهد المتطور باستمرار للقطاع المصرفي سواء كان حاليًا أو مستقبليًا، كوظيفة استباقية ومرنة وقابلة للتكيف بطبيعتها. من خلال مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، مع ظهور التحديات، والتطورات عالية الوتيرة، بسبب الطبيعة الديناميكية للقطاع المصرفي، خاصة في ضوء التحول الرقمي والابتكار في الصناعة المصرفية، بات دور التخطيط الاستراتيجي والمتابعة أمراً حيوياً من حيث رفع قدرات التنبؤ لاستشراف التحديات الناتجة عنها على كافة المستويات.

فيصل أحمد الهارون، المدير التنفيذي لتاب للمدفوعات، الكويت:

نجاح تاب للمدفوعات يعود الى خدماتها المبتكرة في قطاع التكنولوجيا المالية والمتوافقة مع المبادرات الحكومية لمجتمع غير نقدي في الكويت والمنطقة

أكد فيصل أحمد الهارون المدير التنفيذي لشركة «تاب للمدفوعات» أن نجاح الشركة يعود إلى خدماتها المبتكرة في قطاع التكنولوجيا المالية والمتوافقة مع المبادرات الحكومية لمجتمع غير نقدي في الكويت والمنطقة. وأشار إلى أن فكرة «تاب للمدفوعات» جاءت نتيجةً لوجود فجوة واضحة في السوق، على الرغم من النمو الملحوظ في قطاع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط، إلا أن منتجات الدفع كانت غير مواكبة لهذا التطور. وأوضح أن الشركة فخورة اليوم بالعمل مع أكثر من 100,000 شركة عبر تسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأكد الهارون أن الشركة قامت بتأسيس حضوراً قوياً في منطقة الخليج العربي وتتطلع إلى التوسع بشكل أكبر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيراً إلى حصول الشركة مؤخراً على رخصة مقدم خدمات الدفع الإلكتروني الكبيرة من بنك الكويت المركزي بما يتيح للشركة طرح المزيد من المنتجات الجديدة والمبتكرة في قطاع التكنولوجيا المالية. وقال الهارون إن الشركة تعطي الأولوية لفهم احتياجات العملاء محلياً، حيث تستثمر الشركة في تقديم دعم عملاء محلي استثنائي وتسعى باستمرار للحصول على ملاحظات لتحسين خدماتها. وتعمل باستمرار على إضافة ميزات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة. وتتمتع أنظمة تاب للمدفوعات بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك للحد من عمليات الاحتيال والقرصنة. وأشار الهارون إلى أن الكويت بحاجة إلى قانون جديد للتجارة الإلكترونية والذي بدوره سيعمل على ازدهار الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المزيد من الأنشطة الريادية.

كيف نشأت فكرة شركة تاب للمدفوعات؟

تأسست شركة تاب للمدفوعات في أوائل عام 2014 على يد علي أبو الحسن، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لتاب للمدفوعات بهدف إحداث ثورة في مجال المدفوعات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجعل قبول المدفوعات متاحاً لمختلف الأعمال التجارية، من الشركات الناشئة الصغيرة والمحلية إلى الشركات الكبيرة والعالمية. جاءت الفكرة نتيجةً لوجود فجوة واضحة في السوق، على الرغم من النمو الملحوظ في قطاع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط، إلا أن منتجات الدفع كانت غير مواكبة لهذا التطور. كانت العديد من الشركات تواجه تحديات مع المدفوعات الرقمية، بما في ذلك عمليات التكامل المعقدة والدعم المحلي المحدود. بناءً على هذه التحديات، عملنا على تبسيط العملية

نعمل باستمرار على إضافة ميزات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة

وإنشاء منتجات دفع سلسة وموثوقة متوافقة مع الأسواق المحلية والإقليمية.

على مدار رحلتنا، لاحظنا اتجاه الشركات نحو البيع متعدد القنوات على المنصات مثل إنستغرام وفيسبوك وواتساب. ألهمنا هذا لإطلاق أول خدمة فواتير رائدة في المنطقة. وتفاعل القطاع المالي بشكل قوي مع ابتكاراتنا، مما شجع العديد من البنوك وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة على استكشاف طرق مماثلة ويعد شهادة على نهج تاب المستقبلي. نحن فخورون اليوم بالعمل مع أكثر من 100,000 شركة عبر تسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فخورون اليوم بالعمل مع أكثر من 100,000 شركة عبر تسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هل يمكنكم مشاركتنا المزيد من المعلومات حول منهج الشركة وخططها التوسعية؟

حققت شركة تاب للمدفوعات نجاحاً في كل سوق تعمل فيه، ويرجع ذلك إلى توافق عروض منتجاتنا مع المبادرات الحكومية في قطاع التكنولوجيا المالية والتي تسعى إلى مجتمع غير نقدي في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تعمل تاب كبوابة دفع شاملة تهدف بشكل أساسي إلى تسهيل استقبال المدفوعات الرقمية للتجار والشركات من مختلف الأحجام وذلك من خلال توفير جميع أنظمة الدفع الرقمي في المنطقة بالإضافة إلى توفير خدمات حفظ البطاقة والدفعات المتكررة بطريقة آمنة وسهلة لكل من التجار والعملاء على حد سواء.

لقد كانت الكويت وما زالت سوقاً قوياً، حيث كان المستهلكون المحليون على دراية بالمدفوعات الرقمية لفترة طويلة حيث قدّم نظام كي نت في الكويت قبول المدفوعات الرقمية منذ عام 2004، مما سبق أنظمة الدفع الإقليمية الأخرى.

إلى جانب الكويت، شهد قطاع المدفوعات نمواً كبيراً في البلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، وعمان. بالإضافة إلى مصر التي تجدر الإشارة أنها أيضاً تشهد نمواً سريعاً في قطاع المدفوعات.

في مجال التوسع، قمنا بتأسيس حضوراً قوياً في منطقة الخليج العربي ونتطلع الآن إلى التوسع بشكل أكبر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما بعدها. نعمل باستمرار على إضافة ميزات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة. لا سيما، حصولنا مؤخراً على رخصة مقدم خدمات الدفع الإلكتروني الكبيرة من بنك الكويت المركزي، والذي سيتيح للشركة طرح المزيد من المنتجات الجديدة والمبتكرة في قطاع التكنولوجيا المالية.

هل يمكنك مشاركة رؤيتك حول وضع وآفاق مجال التكنولوجيا المالية الحالي في الكويت؟ ما هي بعض الاتجاهات الجديدة التي تظهر في هذا المجال؟

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت والمنطقة نمواً سريعاً. هناك توجه كبير نحو الرقمنة، مدفوعاً بطلب المبادرات الحكومية والمستهلكين على حد سواء. ونرى اهتماماً متزايداً من قبل التجار على الخدمات الجديدة مثل خدمات الدفع الآجل (BNPL) والبنك المفتوح (Open Banking) والمحافظ الرقمية (Digital Wallets). والجدير بالذكر أن خدمات الدفع الآجل بالمنطقة قد ساهمت في ارتفاع مبيعات التجار إلى نسبة تتراوح بين 25-30 %، وذلك وفقا للتقارير الحديثة ونتطلع إلى تفعيل تلك الخدمات لعملائنا قريباً في الكويت.

كيف يمكننا الحفاظ على رضا العملاء وبناء علاقات مستدامة معهم؟

الحفاظ على رضا العملاء وبناء علاقات مستدامة يتطلب نهجاً يركز على العملاء. في شركة تاب للمدفوعات، نعطي الأولوية لفهم احتياجات العملاء محلياً. حيث نستثمر في تقديم دعم عملاء محلي استثنائي ونسعى باستمرار للحصول على ملاحظات لتحسين خدماتنا. الشفافية والثقة والاتساق هي أمور أساسية. وبهذا فنحن نبني الثقة والولاء بين عملائنا من خلال تقديم منتجات دفع مخصصة والتصدي بشكل استباقي لأي مشاكل. هدفنا ليس فقط تلبية توقعاتهم بل تجاوزها.

الكويت بحاجة إلى قانون جديد للتجارة الإلكترونية والذي بدوره سيعمل على ازدهار الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المزيد من الأنشطة الريادية

في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية، ما مدى أهمية إجراءات السلامة والأمان؟

السلامة والأمان أمران في غاية الأهمية في صناعة التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية. يحتاج العملاء إلى الثقة في أن معلوماتهم المالية آمنة. في شركة تاب للمدفوعات، نحن نلتزم بأعلى معايير الأمان، من خلال اعتمادنا أعلى أنواع التشفير والامتثال للأنظمة الدولية والمحلية لضمان سلامة المعاملات والحد من عمليات الاحتيال الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع أنظمتنا بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك للحد من عمليات الاحتيال والقرصنة مما يزيد من أمن وسلامة المدفوعات الرقمية.

ما التحسينات التي تحتاجها بيئة الأعمال في الكويت؟

لقد خطت بيئة الأعمال في الكويت خطوات كبيرة حيث شهدنا تطور ملحوظ في البنية التحتية الرقمية، ونأمل أن نرى المزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص كما أننا بحاجة إلى قانون جديد للتجارة الإلكترونية في الكويت والذي سيسهم بشكل كبير في تنظيم مشهد التجارة الإلكترونية وسيعمل على ازدهار الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والذي بدوره سيؤدي إلى تشجيع المزيد من الأنشطة الريادية.

بانخفاض نسبته 12% على أساس ربع سنوي و10.1%
على أساس سنوي

قيمة التداولات العقارية تصل إلى 721.4 مليون دينار في الربع الأول 2024

قال بيت التمويل الكويتي في تقريره عن العقار أن قيمة التداولات العقارية انخفضت خلال الربع الأول من عام 2024 وفق البيانات الشهرية المجمعة الصادرة عن وزارة العدل الكويتية إلى حوالي 721.4 مليون دينار بنسبة 12% على أساس ربع سنوي، كما أنها أدنى بنسبة 10.1% على أساس سنوي، مدفوعة بانخفاض ربع سنوي ملحوظ لقيمة تداولات العقار التجاري، وتراجع أقل في قيمة تداولات السكن الخاص، مع انخفاض محدود في قيمة تداولات العقار الاستثماري عن الربع الرابع 2023، ولم تسجل البيانات أية تداولات على فئة عقارات الشريط الساحلي خلال الربع الأول 2024، في حين نشطت قيمة التداولات على العقارات الحرفية والقسائم الصناعية مقارنة بقيمتها في الربع الرابع من عام 2023.

انخفضت قيمة التداولات في الربع الأول من عام 2024 في الوقت الذي تشهد الودائع والمدخرات لدى البنوك زيادة، وربما توجهت بعض السيولة المتاحة نحو الادخار في ظل جاذبية المدخرات وارتفاع معدلات العوائد على الودائع، وفي ظل ارتفاع ملحوظ في الأصول النقدية منها الذهب قد يتجه الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم فيها، إضافة إلى توجيه بعض هذه السيولة إلى قنوات استثمارية منها الأسهم للاستفادة من الأرباح التي حققتها بعض الشركات المدرجة في بورصة الكويت.

انخفض عدد صفقات التداولات العقارية في الربع الأول من عام 2024 مسجلة 1,077 صفقة بنسبة 9.2% عن عددها في الربع الرابع 2023 في حين يعد منخفضاً بنسبة 4% على أساس سنوي، وانخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 670 ألف دينار في الربع الأول 2024 بنسبة 3.1% عن الربع الرابع عام 2023 في حين يعد أدنى بنسبة 6.4% على أساس سنوي، وتأثر الطلب على القطاع العقاري مدفوعاً بانخفاض ربع سنوي في عدد تداولات السكن الخاص والاستثماري كما انخفض الطلب متمثلاً في عدد الصفقات المسجلة على العقار التجاري بنسبة كبيرة وعلى العقار الصناعي والحرفي بشكل أقل عن الربع الرابع من 2023. فاقت تداولات السكن الخاص 353.1 مليون دينار في الربع الأول 2024 منخفضة بنسبة 4.1% عن الربع السابق له، فيما انخفض الطلب عليه إلى 784 صفقة بنسبة 6.6% لنفس الفترة، فيما اقتربت تداولات العقار الاستثماري في الربع الأول 2024 من 231.8 مليون دينار بانخفاض طفيف نسبته 1.2% مع تراجع الطلب عليه إلى 259 صفقة بنسبة 14.5%، في حين انخفضت قيمة التداولات في العقار التجاري مسجلة 112.4 مليون دينار بتراجع ربع سنوي 39.9% مع انخفاض الطلب عليه إلى 22 صفقة أي بحدود 18.5% عن عددها الذي سجلته في الربع الرابع 2023.

أولاً: اتجاهات السوق:

انخفضت أسعار السكن الخاص بنهاية الربع الأول 2024 بتراجع محدود نسبته 1.6% عن الربع الرابع 2024 مع انخفاض سنوي نسبته 3.0%. في حين ارتفعت مستويات الأسعار في العقار الاستثماري بنسبة 1.2% على أساس ربع سنوي مسجلة زيادة سنوية محدودة نسبتها 2.3%. فيما ارتفعت الأسعار في العقار التجاري في الربع الأول 2024 بنسبة 0.6% على أساس ربع سنوي في ظل ما تم إدراجه من معدلات جديدة لمساحات تجارية يتم تداولها في السوق العقاري.

رسم بياني (1) قيمة التداولات القطاعات العقارية

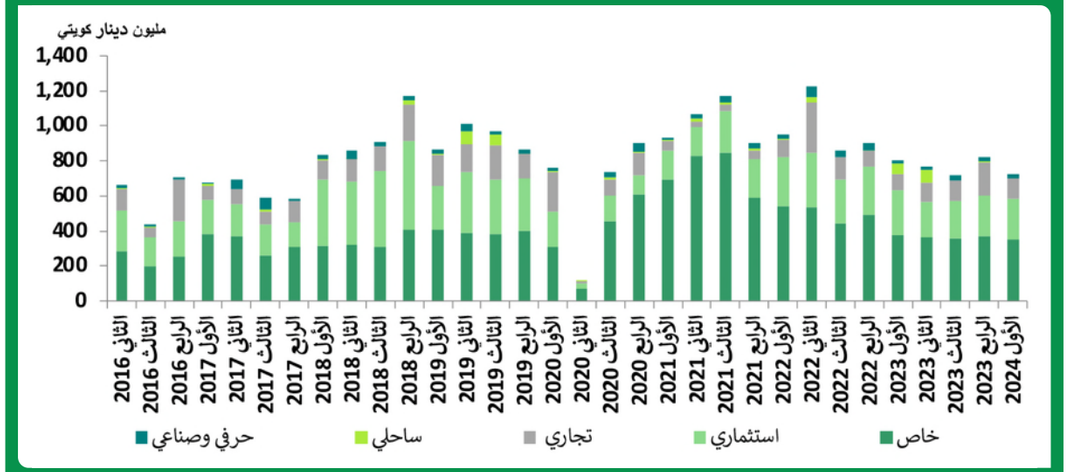

المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

تحركات الأسعار في المناطق المختلفة:

انخفضت مستويات الأسعار في أغلب المناطق السكنية بنهاية الربع الأول 2024 على أساس ربع سنوي، ففي محافظة العاصمة انخفضت الأسعار في بعض المناطق السكنية في حين استقرت دون تغير ربع سنوي في مناطق محدودة، فيما تراجعت في مناطق محافظة حولي منها مناطق سلوى والرميثية والشهداء وحطين على أساس ربع سنوي في فئة السكن الخاص.

في محافظة الفروانية انخفضت الأسعار لأغلب مناطق المحافظة حيث سجلت معظم مناطقها انخفاضاً ربع سنوي، منطقة جليب الشيوخ والفروانية والفردوس الأعلى تراجعاً أي بحدود 2.6% إلى 2.9%، وفي مبارك الكبير انخفض متوسط السعر عن الربع الرابع 2023 مدفوعة بانخفاض أغلب مناطق المحافظة بنسب متفاوتة منها المسايل والفنيطيس وأبوفطيرة السكنية. وفي محافظة الأحمدي انخفضت مستويات الأسعار بنسبة متقاربة ووصلت في منطقة الفنطاس الزراعية إلى 5.6% كأعلى نسبة تراجع بين مناطق المحافظة، تليها العقيلة وصباح الأحمد البحرية بحدود 3.3%، وفي محافظة الجهراء انخفضت الأسعار في أغلب المناطق منها القصر والنسيم التي سجلت أعلى مناطق المحافظة تراجعاً بحدود 3.1% و2.9% عن الربع الرابع 2023.

ارتفع متوسط السعر في العقار الاستثماري بنسبة 1.2% على مستوى المحافظات مقارنة بالربع الرابع 2023 وشهد زيادة سنوية نسبتها 2.3%، وارتفعت الأسعار في العقارات الاستثمارية بشكل محدود لمعظم مناطق المحافظات منها مناطق المقوع الشرقي وبنيد القار والسالمية والفروانية مقارنة بالربع الرابع 2023 في حين استقرت الأسعار في بعض المناطق الاستثمارية بالمحافظات منها الفحيحيل والمنقف والجهراء على أساس ربع سنوي، بالتالي ارتفعت الأسعار على أساس سنوي بشكل محدود في بعض المناطق منها منطقة المقوع الشرقي بحدود 3.7% على أساس سنوي مدفوعة برغبة بعض المستثمرين لتأجير وحداته بأنشطة مهنية إدارية، وفي السالمية بنسبة 3.6%، في حين لم تشهد الأسعار تغيراً سنوياً في الأماكن الاستثمارية كما في مناطق الفحيحيل والجهراء على أساس سنوي.

ارتفع متوسط سعر المتر التجاري على مستوى المحافظات بنهاية الربع الأول 2024 على أساس ربع سنوي بشكل طفيف مسجلاً 0.6% عن الربع الرابع 2024 في ظل إدراج

رسم بياني (2) إجمالي التداولات العقارية

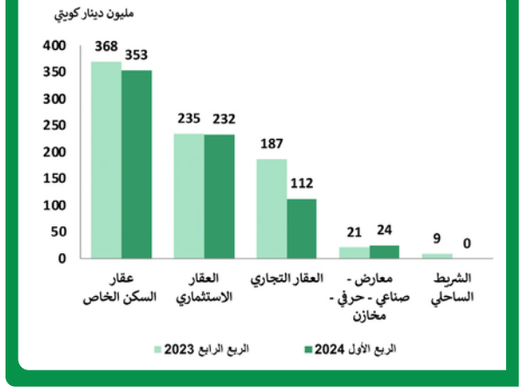

معدلات جديدة لمساحات تجارية يتم تداولها في السوق العقاري، فيما لم يسجل متوسط السعر في العقار الصناعي تغيراً على أساس ربع سنوي بينما انخفض بنسبة 2.0% على أساس سنوي، كما لم يشهد متوسط السعر في الأماكن الحرفية تغيراً على أساس ربع سنوي فيما سجل انخفاضاً سنوياً طفيفاً نسبته 0.5% بنهاية الربع الأول 2024.

فيما يخص معدل التداولات العقارية بنهاية الربع الأول 2024، انخفض متوسط سعر المتر المربع المحسوب على أساس المناطق السكنية على مستوى دولة الكويت إلى حدود 1,046 دينار لعقار السكن الخاص بنسبة 1.6% عن الربع الرابع 2023، وفي العقار الاستثماري يصل متوسط سعر المتر 1,629 دينار بزيادة ربع سنوية نسبتها 1.2%، ويصل متوسط السعر في العقار التجاري على مستوى المناطق التجارية إلى 4,507 دينار للمتر المربع بزيادة ربع سنوية نسبتها 0.6% بعد إضافة مستويات الأسعار في أماكن تجارية لم تكن محسوبة من قبل. في حين يصل في العقار الصناعي إلى 897 دينار وفي العقار الحرفي يبلغ المتوسط 2,888 دينار.

متوسط سعر شقق التمليك والقيم الإيجارية:

لم يشهد متوسط سعر متر التمليك للشقق في العقارات الاستثمارية ذات مساحة 95 متر مربع و70 متر مربع تغيراً ربع سنوي في معظم مناطق المحافظات بنهاية الربع الأول 2024، مسجلاً 900 دينار في حين يعد مرتفعاً بشكل طفيف نسبته 0.1% على أساس سنوي، وبلغ متوسط سعر

رسم بياني (3) حصة القطاعات العقارية

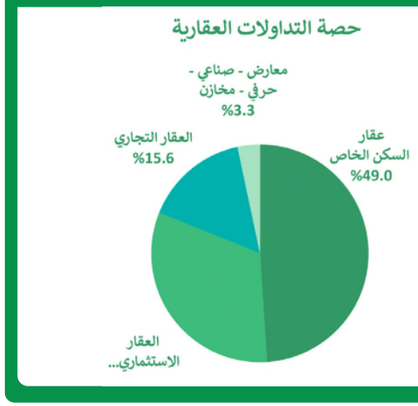

المتر في محافظة العاصمة 1,095 دينار في نهاية الربع الأول 2024 وفي محافظة حولي يصل إلى 1,017 دينار، وفي الفروانية سجل متوسط السعر 796 دينار، وفي محافظة مبارك الكبير يبلغ متوسط السعر 1,082 دينار، ويصل في الأحمدي إلى 762 دينار بنهاية الربع الأول 2024.

القيمة الإيجارية للشقق في العقارات الاستثمارية، استقر المتوسط العام للقيمة الإيجارية مسجلاً 335 دينار دون تغير ربع سنوي في حين سجل زيادة 2.1% على أساس سنوي. وبلغ متوسط القيمة الإيجارية في العاصمة 363 دينار بزيادة 3.4% على أساس سنوي. وفي حولي تصل القيمة إلى 356 دينار أي أعلى بنسبة 2.9% على أساس سنوي، وتصل في الفروانية إلى 329 دينار بزيادة سنوية 1.3%، وفي محافظة مبارك الكبير تسجل 350 دينار بزيادة سنوية 1.4% فيما تصل في الأحمدي إلى 294 دينار مرتفعة 0.7% على أساس سنوي وفي محافظة الجهراء ارتفع المتوسط إلى 323 دينار بنهاية الربع الأول 2024 بنسبة سنوية طفيفة قدرها 0.8% على أساس سنوي. ويصل متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص إلى 720 دينار على مستوى دولة الكويت دون تغير ربع سنوي أو على أساس سنوي، ويصل المتوسط في محافظة العاصمة إلى 853 دينار بنهاية الربع الأول 2024 دون تغير على أساس سنوي، فيما يبلغ في محافظة حولي 774 دينار دون تغير ربع سنوي فيما يعد مرتفعاً 1.3% على أساس سنوي ويصل المتوسط في الفروانية إلى 588 دينار دون تغير عن الربع الرابع 2023 فيما يعد منخفضاً بنسبة 2.5% على أساس سنوي، فيما لم يشهد في الأحمدي تغيراً ربع سنوي أو سنوي مسجلاً فيها 558 دينار، وفي محافظة مبارك الكبير سجل المتوسط 655 دينار بانخفاض ربع سنوي طفيف نسبته 0.2% وبنفس النسبة على أساس سنوي، بينما سجل متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الجهراء 502 دينار دون تغير ربع سنوي فيما يعد منخفضاً بنسبة 0.2% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول 2024.

أسعار الأراضي خلال الربع الأول 2024

انخفض متوسط سعر متر السكن الخاص في محافظة العاصمة إلى حدود 1,399 دينار بنهاية الربع الأول 2024، ويصل في الاستثماري إلى 2,447 دينار، ويزيد عن ذلك في العقار التجاري بالمحافظة إذ يصل متوسط السعر فيها إلى 8,360 دينار بنهاية الربع الأول 2024. وفي محافظة حولي تراجع متوسط سعر المتر للسكن الخاص إلى حدود 1,143 دينار، في حين ارتفع في الاستثماري مسجلاً 1,718 دينار، وفي العقار التجاري مسجلاً 3,532 دينار، ويبلغ متوسط السعر 757 دينار للسكن الخاص بمحافظة الفروانية، وارتفع متوسط السعر للعقار الاستثماري بالمحافظة إلى 1,514 دينار، وفي العقار التجاري يصل المتوسط إلى 2,582 دينار لنفس المحافظة بنهاية الربع الأول 2024.

تداولات القطاعات العقارية

شكلت تداولات السكن الخاص 49% من تداولات العقار في الربع الأول 2024 ومازالت في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية مرتفعة مقابل حصة شكلت 44.9% في الربع السابق له، وزادت مساهمة العقار الاستثماري إلا إنها مازالت في المرتبة الثانية بين القطاعات المختلفة بحصة ساهمت بنحو 32.1% في الربع الأول 2024 مقابل 28.6% في الرابع 2023، فيما تراجعت حصة تداولات العقار التجاري مساهمة بنسبة 15.6% من تداولات الربع الأول 2024 مقابل استحواذها على 22.8% في الربع الرابع 2023. بينما تحسنت حصة تداولات العقار الحرفي والصناعي والمعارض إلى حوالي 3.3% مقابل 2.5% من التداولات في نفس الربع الرابع 2023، ولم تسجل البيانات أية تداولات على فئة عقار الشريط الساحلي في الربع الأول 2024 مقابل مساهمة محدودة نسبتها 1.1% خلال الربع الرابع 2023.

العالم ينحرف عن المسار الصحيح لتوفير الطاقة المستدامة بحلول عام 2030

أكدت وكالة الطاقة الدولية أنه يتعين على الدول تعزيز خططها في مجال الطاقة المتجددة، لافتة إلى أنها قادرة على ذلك، ليتحقق بحلول العام 2030 الهدف العالمي المتمثل في مضاعفة الإنتاج من مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات والضروري لوقف ظاهرة الاحتباس الحراري. ورأت الوكالة أن طموحات نحو 150 دولة شملها تحليل أجرته، تؤدي إلى إنتاج حوالي 8 آلاف غيغاواط في العالم بحلول هذا الموعد النهائي من طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية. ولفتت الوكالة إلى أن هذه ليست الكمية المطلوبة وهي 11 ألف غيغاواط، ولكنها أشارت إلى أن إنتاج 8 آلاف غيغاواط أفضل بكثير مما توقعه العالم قبل بضع سنوات.

وأكد تحليل الوكالة أن «مشاريع البلدان ما زالت لا تتماشى مع تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في مضاعفة حجم الإنتاج من مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول 2030». ولكن أكد التحليل أن «لدى الحكومات الوسائل اللازمة لتسريع الوتيرة في الأشهر المقبلة».

ومنذ اتفاق باريس للمناخ في العام 2015، يضيف العالم ما معدله 11% من المنشآت الجديدة للطاقة المتجددة كل عام، والتي تراجعت تكاليفها. وسُجّلت في العام الماضي مستويات غير مسبوقة مع زيادة بنسبة 50% مقارنة بالعام 2022 (أكثر من 500 غيغاواط في العام 2023 وحده).

وشدّدت وكالة الطاقة الدولية على أنه مع المراجعة المتوقعة للالتزامات المناخية الوطنية في مطلع العام 2025، كجزء من عمل الأمم المتحدة، «أمام الدول فرصة كبيرة لوضع خطط واضحة لدعم هذه الطاقة المتجددة لتمكين العالم من تحقيق هدفه».

وقد كشف تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة وشركائها أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان حصول الجميع على طاقة موثوقة ومستدامة وبتكلفة ميسورة.

ويحذر التقرير المعنون «تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: تقرير تقدم الطاقة»، من أن الجهود الحالية ليست كافية لتحقيق الهدف المنشود بحلول عام 2030، على الرغم من بعض التقدم المحرز.

أصدر التقرير الوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

وأكد التقرير إحراز بعض التقدم في عناصر محددة يتضمنها الهدف السابع، بما في ذلك على سبيل المثال زيادة معدل استخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة، إلا أن هناك المزيد الذي يتعين القيام به بحلول الموعد النهائي.

الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة يُعنى بضمان الحصول على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة. وقال معدو التقرير إن الهدف يتضمن الوصول الشامل إلى الكهرباء ووقود الطهي النظيفين، ومضاعفة المستويات التاريخية لتحسينات الكفاءة، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بشكل كبير.

فوائد تحقيق الهدف السابع

بلوغ الهدف السابع سيكون له تأثير عميق وإيجابي على صحة الناس ورفاههم، مما يساعد على حمايتهم من المخاطر البيئية والاجتماعية مثل تلوث الهواء، وتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية والخدمات الصحية الأولية. ومن المتوقع أن تحفز أزمة الطاقة العالمية، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، نشر مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، حيث تعزز بعض الحكومات الاستثمار في هذا المجال.

ومع ذلك، تُظهر تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن التدفقات المالية العامة الدولية لدعم الطاقة النظيفة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد تناقصت حتى قبل جائحة كوفيد -19، وأن التمويل يقتصر على عدد صغير من البلدان.

وشدد مؤلفو التقرير على ضرورة إجراء إصلاح هيكلي للتمويل الدولي العام وتحديد فرص جديدة لفتح الاستثمارات من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة السابع.

كما وجد التقرير أن الديون المتزايدة وارتفاع أسعار الطاقة يفاقم من مشاكل الوصول الشامل إلى مصادر الطهي والكهرباء النظيفين.

أوجه التقصير

تقدر التوقعات الحالية أن 1.9 مليار شخص سيكونون بدون مرافق طهي نظيفة، وأن 660 مليون شخص لن يحصلوا على الكهرباء في عام 2030، إذا ما استمر الوضع الراهن.

وأشار التقرير إلى أن هذه الفجوات ستؤثر سلباً على صحة السكان الأكثر ضعفاً حول العالم، وستؤدي إلى تسريع تغير المناخ.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن 3.2 مليون شخص يلقون حتفهم كل عام بسبب الأمراض الناجمة عن استخدام أشكال الوقود والتقنيات الملوثة، والتي تزيد من التعرض لمستويات سامة من تلوث الهواء المنزلي.

حماية الجيل القادم

قال الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إن الاستثمار في الحلول النظيفة والمتجددة لدعم الوصول الشامل هو السبيل لإحداث تغيير حقيقي. وشدد على أنه يمكن لتقنيات الطهي النظيفة في المنازل والكهرباء الموثوقة في مرافق الرعاية الصحية أن تلعب دوراً حاسما في حماية صحة السكان الأكثر ضعفا.

وقال: «يجب علينا حماية الجيل القادم من خلال العمل الآن».

من جهته، أكد ستيفان شوينفست، مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إنه على الرغم من التباطؤ الأخير، انخفض عدد الأشخاص الذين لا تصل إليهم الكهرباء إلى النصف تقريباً خلال العقد الماضي، من 1.1 مليار في عام 2010 إلى 675 مليوناً عام 2021.

إلا أنه قال: «ومع ذلك، يجب بذل جهود واتخاذ تدابير إضافية على وجه السرعة لضمان عدم تخلف أفقر

الناس الذين يصعب الوصول إليهم عن الركب. لتحقيق الوصول الشامل بحلول عام 2030، يجب على المجتمع الإنمائي توسيع نطاق استثمارات الطاقة النظيفة وتكثيف دعمه للسياسات».

سيتم تقديم التقرير إلى كبار صانعي القرار خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في 11 يوليو، قبيل انعقاد قمة أهداف التنمية المستدامة الثانية في سبتمبر بنيويورك.

وحث مؤلفو التقرير المجتمع الدولي وصانعو السياسات على حماية المكاسب في سياق تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، والمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية، واستمرار التركيز الاستراتيجي على البلدان الضعيفة التي تحتاج إلى أكبر قدر من الدعم.

بتوقعات تصاعدية

أسعار الذهب تزداد بريقاً... والبنوك المركزية استمرت في شرائه بوتيرة قياسية

كان للذهب دور محوري في النظام النقدي الدولي على مدار القرون الماضية حيث كانت أسعار صرف العملات مرتبطة بسعر الذهب. وتضاءل هذا الدور مع انتهاء العمل بنظام العملات الثابتة عام 1973. غير أن الذهب يظل أحد الأصول الاحتياطية المهمة، ويعد صندوق النقد الدولي من أكبر حائزيه الرسميين على مستوى العالم. ولا شك أن تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية والخوف المتزايد من حدوث ركود عالمي يدفع المستثمرين إلى شراء الذهب كأحد أهم الملاذات الآمنة لحماية أموالهم. وتُساهم العديد من العوامل في رفع أسعاره خلال الفترة الحالية. وتتمثّل أبرز هذه العوامل في معدلات التضخم التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في مختلف أنحاء العالم خلال عام 2023، مما أدى إلى قلق بشأن تراجع القوة الشرائية للعملات.

أسعار الذهب تزداد بريقاً

خلال العقود الخمسة الماضية رسم الذهب مساراً مُتقلبًا لأسعاره، متأثرًا بمتغيرات الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد استقر سعر أونصة الذهب عند 36 دولاراً فقط في عام 1970، ليشهد بعد ذلك قفزات متفاوتة. وفي 17 مارس 2008، وصل الذهب إلى ذروة قياسية، حيث بلغ سعر العقود الفورية للأونصة 1030.80 دولاراً، وفي أغسطس 2020، سجل رقماً قياسياً جديداً، حيث وصل سعر الأونصة إلى 2075 دولارًا، مدفوعًا بجائحة كورونا التي دفعت المستثمرين إلى البحث عن الملاذات الآمنة.

وعلى مدار عام 2023، ارتفع الذهب محققا أفضل أداءً سنوياً في 3 سنوات، حيث أنهى تعاملات العام عند 2062.49 دولارا للأونصة. وفي الربع الأول من عام 2024، شهد سعر الذهب الفوري قفزةً ملحوظةً، ليصبح من أفضل فئات الأصول أداءً. وقد ساهم تصاعد التوترات في الشرق الأوسط بشكل كبير في هذا الارتفاع، حيث تخطى سعر الذهب عتبة الـ 2400 دولار أمريكي في 12 أبريل، محققًا مكاسب استثنائية.

2328 دولاراً لكل أوقية من الذهب في 18 يونيو 2024، هو سعر لم يكن يتخيله منتجو الذهب أنفسهم، بينما كانت أفضل طموحات المتابعين تتوقع وصول الذهب إلى 2100 دولار بحلول نهاية عام 2024، ما يدفع الكثيرين من سكان العالم إلى البحث عن سعر المعدن الأصفر مرة واحدة على الأقل يومياً، ودفع من كانوا ينفقون أموالهم في الموضة والأجهزة إلى توجيه أموالهم إلى التحوط في الذهب، بل ودفع البنوك المركزية إلى زيادة احتياطاتها من المعدن الثمين.

بالإضافة إلى ذلك، يعوّل المستثمرون على خفضٍ محتمل لأسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية الكبرى، مثل الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، خلال الفترة المتبقية من هذا العام. وبحسب محللي «آي إن جي»، تلعب سياسة الاحتياطي الفيدرالي دوراً حاسماً في تحديد مسار أسعار الذهب خلال الأشهر المقبلة. وبمعنى آخر، تستمر أسعار الذهب في الارتباط بتوقعات المستثمرين بشأن خفض أسعار الفائدة على المدى القصير. يشار إلى أن سعر الذهب يعتمد بصورة عام على التغييرات في الأسعار.

توقعات بالمزيد من الارتفاع في سعر الذهب

توقع «سيتي جروب» أن يسجل سعر الذهب 3000 دولار للأونصة خلال 18 شهرًا كحد أقصى، بدعم من مشتريات المستثمرين وتخفيضات محتملة للفائدة من قبل المصرف الفيدرالي. ورفع محللو البنك بقيادة «أكاش دوشي» توقعاتهم لمتوسط أسعار المعدن النفيس للعام الحالي إلى 2350 دولاراً، كما عززوا تقديراتهم لعام 2025 بنسبة 40% لتصل إلى 2875 دولاراً.

وأشار المحللون إلى أن تداولات الذهب سوف تخترق مستوى 2500 دولار في النصف الثاني من هذا العام، موضحين أن عودة التدفقات إلى الصناديق المتداولة بالذهب ستُساهم في الوصول إلى مستوى 3000 دولار. كما رفع «سيتي جروب» الحد الأدنى لسعر الذهب بمقدار ألف دولار، ليصل إلى ألفي دولار للأونصة. وقد تم التأكيد على أنّ بداية دورة خفض الفائدة من قبل الفيدرالي أو حدوث ركود محتمل في عام 2025 ستكون بمثابة دافع قوي لزيادة الطلب على الاستثمار.

من جانب آخر، واستنادا إلى استمرار وجود عوامل إيجابية تدعم سعر الذهب، يتوقع بنك «غولدمان ساكس» أن تأخذ أسعار الذهب مساراً تصاعدياً إلى 2700 دولار للأونصة بنهاية عام 2024. وأشارت توقعات أبحاث «غولدمان ساكس» إلى أنّ أسعار الذهب قد ترتفع أكثر خلال الفترة القادمة، مدفوعةً بشكل جزئي بتوقعات تخفيضات أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. ولفت البنك الاستثماري الانتباه إلى أن الاستقرار النسبي للذهب بعد قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي الأقوى من المتوقع في أسبوع إصدار التقرير كان دليلاً آخر على أن سوق الذهب الصاعد لا تحركه العوامل المعتادة. وقد أدى ذلك، برفقة عوامل أخرى، إلى اتخاذ البنك قراره برفع توقعاته لأسعار المعدن الأصفر.

البنك أوضح في بيان له أن العوامل التقليدية التي تؤثر عادة على سعر الذهب، مثل أسعار الفائدة الحقيقية وتوقعات النمو وسعر صرف الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى التدفقات النقدية، لم تتمكن من تفسير الارتفاع السريع والقوي الذي شهده سعر الذهب خلال العام الحالي بشكل كامل.

الطلب العالمي والبنوك المركزية تشكل 19%

يبلغ متوسط الطلب العالمي على الذهب 3126 طن سنوياً، ويأتي الاستثمار أي شراء السبائك والعملات الذهبية في المرتبة الأولى بنسبة 39%، وتحل المشغولات الذهبية في المرتبة الثانية بنسبة 36% بينما يشكل حجم طلب البنوك المركزية 19%، بينما تشكل احتياجات قطاع التكنولوجيا 7% فقط. تلعب المصارف المركزية دورًا هاماً أيضاً من خلال إقدامها على تنويع احتياطاتها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي، الذي فقد بريقه لدى العديد من المصارف المركزية الساعية إلى تقليل تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة، لا سيما الصين. ويُعدّ الذهب، كونه أصلًا مستقلًا لا يخضع لسيطرة أي حكومة أو مصرف مركزي، بديلًا ممتازًا لهذه المصارف.

الصين أحد أسباب الارتفاعات

أحد أسباب الارتفاع في أسعار المعدن الثمين ناتج كذلك عن زيادة الطلب الكبيرة في الصين، والتي لا تتمثل فقط في الحكومة الصينية، ولكنها تشمل أيضاً العديد من الشركات التي تحمي جزءاً من أصولها في صورة ذهب، فضلاً عن زيادة طلب الأفراد على المشغولات الذهبية والسبائك والعملات في الصين. والصين هي المُنتج العالمي الأول للذهب بحسب بيانات المجلس العالمي للذهب، ويبلغ حجم سوق الذهب فيها نحو 45 مليار دولار يومياً. وبرزت الصين كأكبر مشترٍ للذهب في العالم خلال عام 2023، حيث ضاعف بنك الشعب الصيني (المصرف المركزي) احتياطاته من المعدن الثمين بشكل كبير عبر إضافة 225 طن من الذهب إلى احتياطاته. وبذلك ارتفع إجمالي احتياطات الذهب لديه إلى 2235 طن، مسجلاً أعلى مستوى منذ عام 1977.

كذلك، تواصل روسيا تعزيز احتياطاتها من الذهب، حيث وصلت إلى مستويات قياسية رغم العقوبات المفروضة عليها. وشهدت احتياطيات روسيا الدولية زيادةً طفيفةً في أول يناير الماضي، حيث وصلت إلى 598.6 مليار دولار من 592.4 مليار دولار في أول من ديسمبر الماضي. وتُعدّ هذه الزيادة الأعلى منذ مارس 2022.

المصارف المركزية تنظر إلى الذهب بشكل إيجابي

أشار تقرير جديد لمجلس الذهب العالمي، إلى أن «البيئة الجيوسياسية والمالية المتزايدة التعقيد تجعل إدارة احتياطيات الذهب أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي عام 2023، أضافت البنوك المركزية 1037 طناً من الذهب، وهو ثاني أعلى شراء سنوي في التاريخ، بعد ارتفاع قياسي بلغ 1082 طن في عام 2022».

وأضاف التقرير: «بعد هذه الأرقام القياسية، لا تزال البنوك المركزية تنظر إلى الذهب بشكل إيجابي كأصل احتياطي. وفقاً لمسح احتياطيات البنك المركزي من الذهب لعام 2024، والذي تم إجراؤه في الفترة ما بين 19 فبراير، و30 إبريل 2024 بإجمالي 70 رداً، فإن 29% من البنوك المركزية المشاركة في الاستطلاع تعتزم زيادة احتياطياتها من الذهب في الأشهر الاثني عشر المقبلة، وهي أعلى نسبة منذ أن بدأنا هذا المسح في عام 2018. الدافع الرئيسي وراء عمليات الشراء المخطط لها هو الرغبة في إعادة التوازن إلى مستوى استراتيجي أكثر تفضيلاً لحيازات الذهب، وإنتاج الذهب المحلي، ومخاوف الأسواق المالية، بما في ذلك ارتفاع مخاطر الأزمات وارتفاع التضخم.

ووفقاً للتقرير، تأتي هذه النتائج وسط التوترات الجيوسياسية المستمرة: الصراع في الشرق الأوسط، والحرب في أوكرانيا، والتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين. وعلى جبهة الاقتصاد الكلي، فبينما بدأ

التضخم العالمي يتراجع، فإن التعافي الاقتصادي يسير بوتيرة متفاوتة في جميع أنحاء العالم، وتلوح في الأفق مخاوف بشأن نقاط الضعف المالية الأساسية. وبناء على ذلك، لا تزال «مستويات أسعار الفائدة، ومخاوف التضخم، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، تشكل العوامل الرئيسية في قرارات إدارة الاحتياطيات التي يتخذها محافظو البنوك المركزية، كما كانت في العام الماضي.

توقعات بتراجع الدولار الأمريكي من إجمالي الأصول الاحتياطية

وتابع تقرير مجلس الذهب العالمي: في استمرار للاتجاه الذي لوحظ في استطلاع العام الماضي، استمرت وجهة نظر نسبة الدولار الأمريكي المستقبلية من إجمالي الأصول الاحتياطية في الانخفاض، حيث يعتقد 62% من المشاركين أن حصة الدولار ستنخفض بعد خمس سنوات من الآن، ارتفاعاً من 55% في عام 2023، و42% في عام 2022. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في التفكير بين البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، والبنوك المركزية في الأسواق الناشئة، والاقتصادات النامية بشأن هذه المسألة.

وأضاف التقرير: في حين يعتقد 30% من المشاركين في الاقتصادات المتقدمة، أن حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية سوف تظل من دون تغيير، بعد خمس سنوات من الآن، فإن 11% فقط من المشاركين في الأسواق الناشئة والبلدان النامية يشاركون هذا الرأي. وفي حين يعتقد 56% من المشاركين في الاقتصادات المتقدمة أن حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية ستنخفض، يعتقد 64% من المشاركين في الأسواق الناشئة والبلدان النامية أن ذلك سينخفض.

ولاحظ المجلس في تقريره أن نسبة المشاركين في الاقتصادات المتقدمة الذين يعتقدون أن حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية ستنخفض قد ارتفعت من 46% في عام 2023 إلى 56% في عام 2024، ما يعكس التشاؤم المتزايد حتى بين المشاركين في الاقتصادات المتقدمة بشأن حصة الدولار الأمريكي في المستقبل من الاحتياطيات العالمية.

العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط

19 بلداً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تدرس إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

يستكشف ما يقارب من ثلثي البلدان في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى اعتماد عملة رقمية للبنك المركزي، كوسيلة لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة المدفوعات عبر الحدود، حسبما جاء في مقال نشرها كل من سيربيل بوزا، مارتشيلو ميكولي، بوريسلافا ميرشيفا خبراء اقتصاديين في صندوق النقد الدولي في مدونته. تضمنت ما يلي:

يدرس ما يقارب من ثلثي بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة المدفوعات العابرة للحدود.

غير أن اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية يتطلب دراسة دقيقة. فالبلدان عبر هذه المناطق تشمل مجموعة متنوعة من الاقتصادات التي تمتد من المغرب ومصر حتى باكستان وكازاخستان، ويجب على كل منها تقييم مجموعة الظروف الفريدة الخاصة به.

وكثير من البلدان التسعة عشر التي تنظر حاليا في إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية لا تزال في مرحلة البحث. وقد أصبحت البحرين وجورجيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مرحلة أكثر تقدما، وهي مرحلة «إثبات المفهوم». أما كازاخستان، فهي الأكثر تقدما على الإطلاق بعد إجراء برنامجين تجريبيين للتينغ الرقمي*.

وبإمكان العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية أن تساعد في تحسين كفاءة خدمات الدفع عبر الحدود. ويبدو أن ذلك من الأولويات المهمة لمُصَدِّري النفط وبلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشمل البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. والسبب أن المدفوعات العابرة للحدود عادة ما تنطوي على عيوب، مثل تباين صيغ البيانات وقواعد التشغيل عبر المناطق، والإجراءات المعقدة للتحقق من الامتثال. لذلك، بإمكان العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية التي تعالج هذه العيوب أن تحقق خفضا كبيرا في تكاليف المعاملات.

وقد استحدثت بعض البلدان بالفعل منصات تكنولوجية عابرة للحدود لمواجهة هذه المشكلات وتشجيع المدفوعات بالعملات الرقمية بين البلدان. ومن أمثلة ذلك نظام بُنى للمدفوعات العابرة للحدود الذي أنشأه صندوق النقد العربي في عام 2020.

كذلك، من شأن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي عن طريق تشجيع المنافسة في سوق المدفوعات والسماح بتسوية المعاملات بصورة مباشرة أكبر وبوساطة أقل، مما يؤدي بدوره إلى خفض تكاليف الخدمات المالية وتسهيل الحصول عليها. وعلى عكس البنوك التجارية، يمكن أن تساعد البنوك المركزية أيضا في الحفاظ على انخفاض التكاليف نظرا لأنها لا تكترث بتحقيق الأرباح. وبالمثل، فإن زيادة المنافسة في سوق المدفوعات بسبب العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن تشجع أيضاً على تطوير المنصات التكنولوجية ورفع كفاءة خدمات الدفع، مما يساعد في وصول الخدمات المالية للمزيد من المواطنين. وتولي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، والبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبلدان منخفضة الدخل اهتماما خاصا لهذه الميزة المحتملة.

غير أن استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية قد يحقق مزايا هامشية فحسب ما لم تتم إزالة بعض الحواجز المفروضة على زيادة استخدام الحسابات والمدفوعات الرقمية — تدني مستوى المعرفة الرقمية والمالية، والافتقار إلى الأدوات اللازمة لتحديد الهوية، وتدني الثروة.

احتواء المخاطر

تشكل الودائع نصيبا كبيرا من التمويل المصرفي في المنطقة يصل إلى حوالي 83%. ونظرا لأن العملات الرقمية للبنوك المركزية قد تنافس الودائع المصرفية، فإنها قد تؤثر على الأرباح والقروض المصرفية وقد تكون لها انعكاسات على الاستقرار المالي. غير أن جهات الإقراض عبر المنطقة تتمتع عموماً بمستويات كافية من رأس المال وهوامش الربح والسيولة الوقائية، وقد يحد تركزها المرتفع نسبيا من الضغوط على الودائع. وتهيمن البنوك الكبيرة على الأسواق بوجه خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وبإمكان العملات الرقمية للبنوك المركزية تعزيز انتقال تأثير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة على

المستقبل الرقمي

تولي البنوك المركزية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى اهتماما متزايدا بدراسة دور العملات الرقمية.

البلدان المهتمة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية

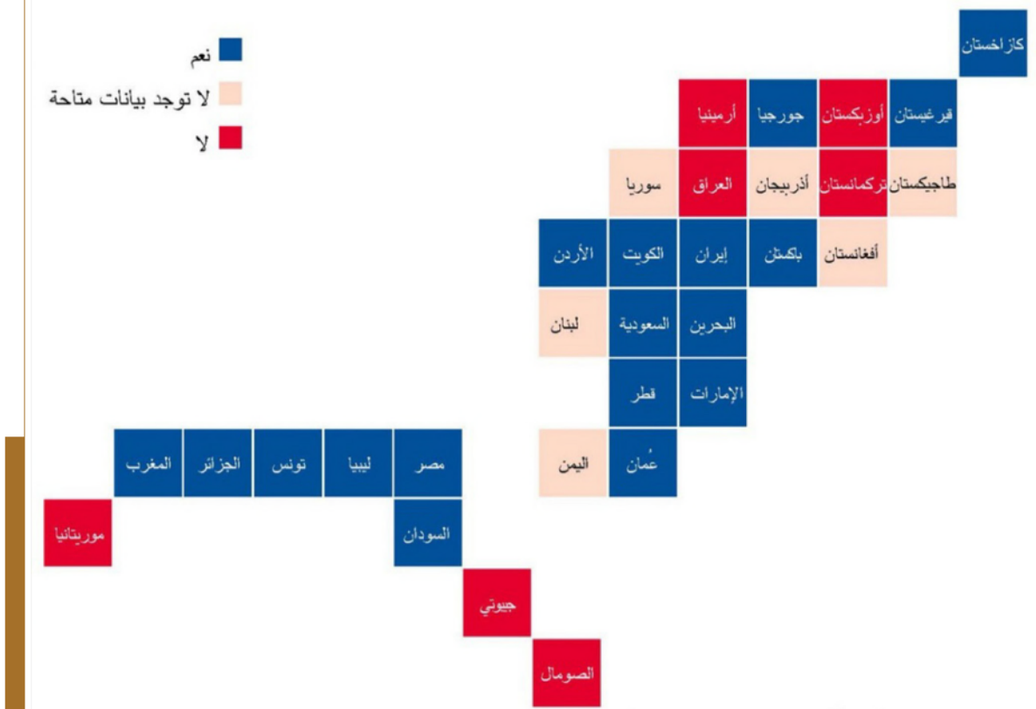

المصدر: مسح مكتبي أجراه صندوق النقد الدولي.

الودائع من خلال زيادة المنافسة بين البنوك. كما يمكنها أيضا تقوية قناة انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإقراض المصرفي. ولكن كما تؤكد دراستنا، سيختلف التأثير من بلد لآخر على الأرجح ويصعب تقديره نظرا لأن استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية لا يزال محدودا حتى الآن.

ويستطيع صناع السياسات التخفيف من آثار المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي. ففي حين لا توجد شروط مسبقة واضحة لاعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية، فإن سلامة النظام المصرفي والنظام القانوني وقوة القدرات الرقابية والتنظيمية هما الشرطان الأهم على الإطلاق للحد من المخاطر. ومما قد يساعد في هذا الصدد أيضاً الخصائص التصميمية للحد من المنافسة مع الودائع المصرفية، مثل المعايرة الدقيقة للقيود المفروضة على

أرصدة ومعاملات العملات الرقمية للبنوك المركزية.

والخصائص التصميمية من الاعتبارات المهمة. فيوضح المسح الذي أجريناه أن اختيار الخصائص الملائمة لتنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية يمثل تحديا رئيسيا أمام صناع السياسات في المنطقة. وسوف يعتمد تحقيق أهداف السياسات المتمثلة في تعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة نظم المدفوعات على الخيارات التصميمية الملائمة. فتصميم عملات رقمية للبنوك المركزية يمكن استخدامها دون الاتصال بالإنترنت، على سبيل المثال، بإمكانه تعزيز الشمول المالي في المناطق التي تشهد انقطاعات في خدمة الهاتف المحمول، كالبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وبالمثل، فإن استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في التحويلات عبر الحدود يمكن أن يساعد على خفض تكلفة إرسال تحويلات العاملين في الخارج* وزيادة سرعة تنفيذ التحويلات.

وفي النهاية، ستكون عملية طرح العملات الرقمية طويلة ومعقدة، ويجب على البنوك المركزية دراستها بعناية. وعلى صناع السياسات تحديد ما إذا كانت العملات الرقمية للبنوك المركزية تخدم أهداف بلدانهم، وما إذا كانت المزايا المتوقعة تفوق التكاليف المحتملة والمخاطر على النظام المالي وعلى عمليات البنوك المركزية. وعلاوة على ذلك، فقد لا يكون استخدامها ضروريا لتحقيق أغراض السياسات المنشودة، وربما تكون إزالة القيود الأساسية بديلا عمليا أفضل، كتنفيذ أو تعزيز نظم الدفع الرقمي الأخرى.

ويقدم صندوق النقد الدولي من جانبه المساعدة للبلدان في دراسة العملات الرقمية للبنوك المركزية*. فمن خلال تنمية القدرات والرقابة، يدعم الصندوق صناع السياسات في تقييم الحاجة إلى إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، كما يساعدهم في صياغة سياسات وأطر تنظيمية قوية للحد من المخاطر المهددة للاستقرار النقدي والمالي. كذلك، سينشر صندوق النقد الدولي فصولاً جديدة من كتيب العملات الرقمية للبنوك المركزية*، في ضوء الأسئلة المحددة التي طرحتها البلدان في سياق أنشطة تنمية القدرات حول تقييم الحاجة والمخاطر وكيفية وضع خطط ملموسة لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية.

خبراء الصندوق في ختام زيارتهم إلى الكويت

معدل التضخم يسجل تراجعاً والحساب الجاري يحتفظ برصيد قوي

والمنهج التنظيمي والرقابي الحذر من جانب بنك الكويت المركزي ساعد على الحفاظ على الاستقرار المالي

عقدت بعثة من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد فرانسيسكو بارودي مناقشات مع السلطات الكويتية في مدينة الكويت في الفترة من 30 إبريل إلى7 مايو 2024. وفي ختام زيارة البعثة، أصدر السيد بارودي البيان التالي:

تعرَّضت مسيرة التعافي الاقتصادي من الجائحة للاضطراب. وتشير التقديرات إلى أن النشاط الاقتصادي الحقيقي انخفض بنسبة 2.2% في عام 2023، مع انكماش القطاع النفطي بنسبة 4.3% بسبب خفض حصص الإنتاج النفطي من دول «أوبك بلَس» في شهر مايو، واقتصار النمو في القطاع غير النفطي على 0.8% فقط في ظل النمو الضعيف للطلب المحلي. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد انكماشا إضافيا بنسبة 1.4% في عام 2024، مع هبوط الإنتاج النفطي بنسبة إضافية قدرها 4.3% على أثر خفض حصص إنتاج «أوبك بلَس» في شهر يناير. ومن المتوقع أيضا أن يبلغ نمو القطاع غير النفطي 2.0% مع انتعاش نمو الطلب المحلي، مقارنة بمتوسط نمو قدره 3.6% على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويسجل معدل التضخم تراجعا، بينما انخفض رصيد المالية العامة، ولا يزال الحساب الجاري محتفظا برصيد قوي. وقد سجل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين 3.6% في عام 2023، ومن المتوقع أن يصل إلى 3.2% في عام 2024. وبعد تحقيق فائض بنسبة 11.8% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2023/2022، تَحَوَّل رصيد المالية العامة لعمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية إلى تسجيل عجز – يقدَّر بنسبة 4.3% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2024/2023 – نظرا لهبوط إيرادات النفط وارتفاع النفقات الحكومية في كل أوجه الإنفاق. وما لم تُتَّخذ تدابير لضبط المالية العامة، يُتوقَّع لهذا العجز أن يزداد اتساعاً على المدى المتوسط. وبالتوازي مع ذلك، وبعد أن وصل فائض الحساب الجاري إلى ذروة بلغت 34.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 مستفيداً من ارتفاع صادرات النفط، انخفض إلى 32.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 متأثراً بانخفاض الفائض في الميزان التجاري بقدر فاق ارتفاع دخل الاستثمار الدولي.

وتحافظ الكويت على استقرارها المالي رغم تشديد الأوضاع المالية. فقد استمر هبوط النمو في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص غير المالي في 2023 ليصل إلى 1.8% فقط، حيث ارتفعت أسعار الإقراض المصرفي استجابة للزيادات التدريجية في أسعار الفائدة من

حدث اضطراب في مسيرة التعافي الاقتصادي من الجائحة نتيجة لقرار دول «أوبك بلَس» إجراء تخفيضات في حصصها من إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يشهد النمو غير النفطي تعافيا هذا العام، ولكنه يظل دون المستوى المتوسط لدول مجلس التعاون الخليجي

قبل بنك الكويت المركزي بما يتماشى إلى حد كبير مع تشديد السياسة النقدية عالمياً مما ساعد في السيطرة على التضخم. ونظراً لاتباع البنك المركزي منهجا حذرا للتنظيم والرقابة الماليين، فقد حافظت البنوك على قوة هوامش رأس المال والسيولة، بينما تعافت ربحيتها من المستويات المنخفضة التي بلغتها إبان الجائحة، ولا يزال حجم القروض المتعثرة منخفضاً وتُقابله مخصصات احترازية كافية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقلالية بنك الكويت المركزي في تنفيذه لمهامه.

وقد تعطَّل التقدم في إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية بسبب تأزم المشهد السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة. وقد يؤدي استمرار التأخر في إجراء الإصلاحات المالية والهيكلية المترتبة على ذلك إلى اتخاذ سياسة المالية العامة مسارا مسايرا للدورة الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين، مع إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية. وينبغي التعجيل بإقرار «قانون الدين العام» الجديد لضمان تمويل المالية العامة بصورة منظمة مع تشجيع تطور سوق الدين المحلي.

وتحيط بآفاق الاقتصاد مخاطر خارجية مرتفعة. فالتقلب في أسعار النفط وإنتاجه بسبب عوامل خارجية ينشئ مخاطر ثنائية على النمو والتضخم، وكذلك على

تحيط بالآفاق مخاطر خارجية مرتفعة، ومن أبرزها ما يرتبط بتقلب أسعار النفط وإنتاجه، والتداعيات المترتبة على الصراعات الإقليمية

أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية. ورغم أن الصراعات في الشرق الأوسط واضطرابات حركة الشحن في البحر الأحمر كانت تداعياتها محدودة على الاقتصاد حتى الآن، فإن أي صدمة كبيرة يتعرض لها سوق النفط العالمي يمكن أن تولِّد آثاراً كبيرة.

ووجه فريق خبراء الصندوق الشكر للسلطات الكويتية على كرم الضيافة والمناقشات المثمرة. ويتطلع الوفد إلى مواصلة الحوار الجاري والتعاون الوثيق.

والجدير بالذكر، إن البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد المعني. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

بفضل ارتفاع إيرادات الاستثمار:

استمرار قوة المركز الخارجي للكويت في عام 2023

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الصادرة مؤخراً إن البيانات الأولية تشير لاستمرار قوة الوضع الخارجي للكويت في عام 2023، رغم تقلص فائض الحساب الجاري في ظل انخفاض عائدات تصدير النفط. وكانت إيرادات الاستثمار قوية بشكل لافت نتيجة الأداء القوي للأسواق المالية في الخارج، في حين تراجعت تحويلات العاملين للخارج فيما يعزى على الأرجح لارتفاع تكاليف المعيشة وحالة عدم اليقين بشأن سعر صرف الجنيه المصري. وفي المقابل، واصل الحساب المالي تسجيل تدفقات صافية كبيرة للخارج، وإن كانت أقل مما كانت عليه في العام السابق نتيجة انخفاض الاستثمارات الخارجية وتراجع ودائع المقيمين في الخارج. ومن المتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري لمستويات مرتفعة على المدى المتوسط نتيجة ارتفاع أسعار النفط، رغم أن انخفاض أسعار الفائدة العالمية اعتباراً من النصف الثاني من عام 2024 قد يؤدي لتراجع العائدات على الودائع، مما يؤثر سلباً على بعض مقبوضات الإيرادات الاستثمارية.

وأوضح الوطني أن فائض الحساب الجاري تقلّص في عام 2023 إلى 15.8 مليار دينار (31% من الناتج على أساس تقديري) مقابل 19.3 مليار دينار (35% من الناتج) في عام 2022 (الرسم البياني 1).

وكانت هذه هي السنة السابعة على التوالي التي يتم خلالها تسجيل فائض وثاني أعلى المستويات المسجلة من حيث القيمة في عشرة أعوام. ويعزى التراجع المسجل في عام 2023 للانخفاض الملحوظ في فائض الميزان التجاري بسبب انكماش عائدات تصدير النفط (انخفض إنتاج النفط بنسبة 4.3% وانخفضت أسعار النفط بنسبة 20%)، وتراجع الصادرات غير النفطية وارتفاع الواردات (16.8%). وشكلت عائدات تصدير النفط نحو 93% من إجمالي الصادرات.

الرسم البياني 1: الحساب الجاري

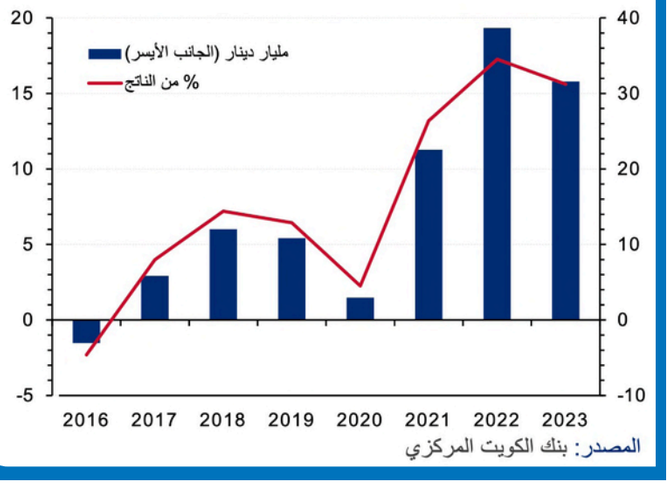

الرسم البياني 2: مكونات الحساب الجاري
(مليار دينار)

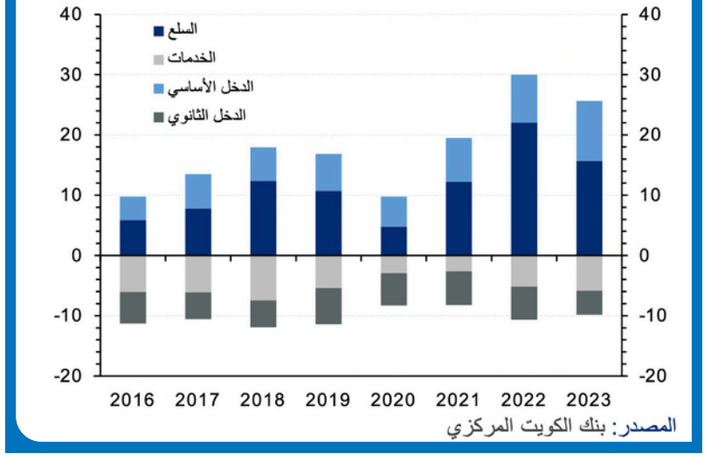

وكالعادة، ساهم العجز في حساب الخدمات في الحد من أثر فائض الميزان التجاري جزئياً، والذي اتسع إلى 5.9 مليار دينار (11.6% من الناتج)، في ظل نمو المدفوعات (+10.8%) بمعدل تجاوز نمو المقبوضات (+6.8%) (الرسم البياني 2).

وساهم عدد من العوامل في زيادة واردات الخدمات من ضمنها زيادة مشتريات السلع والخدمات الحكومية بنحو الضعف تقريباً، وارتفاع مدفوعات النقل، فضلاً عن زيادة إنفاق السكان على السياحة.

ارتفاع إيرادات الاستثمار لمستوى قياسي في عام 2023 نتيجة الأداء القوي للأسواق المالية

ارتفعت إيرادات الاستثمار، وهو البند الذي يعكس تدفقات الإيرادات من رأس المال المستثمر في الخارج، بنسبة 25% تقريباً في عام 2023 لتصل إلى 9.9 مليار دينار، فيما يعد أعلى عائد سنوي وفقاً للبيانات المتاحة، الأمر الذي يُعزى للأداء القوي للسوق المالية (الرسم البياني 3).

كما ارتفعت إيرادات استثمارات المحافظ والودائع المحتفظ بها في الخارج بنسبة 16.5% و87% على التوالي على أساس سنوي، وذلك نتيجة الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مما ساهم في زيادة العائدات على الودائع المصرفية وسندات الخزانة قصيرة الأجل. وساهمت تلك المكاسب في الحد من تأثير انخفاض إيرادات الاستثمار المباشر في الخارج (-18.5%)، وذلك رغم أن انخفاض إيرادات الاستثمار لغير المقيمين من الأصول في الكويت (انخفض مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 6.5% في عام 2023) أدى أيضاً إلى رفع فائض حساب الدخل الأساسي.

ويعتبر حجم إيرادات الاستثمار كبيراً نظراً لإمكانية تكونه في الغالب من عائدات الحكومة على استثماراتها الضخمة في الخارج، والتي تديرها الهيئة العامة للاستثمار. ويساوي إجمالي إيرادات الاستثمار نحو نصف الإيرادات التي تحققها الدولة من صادراتها النفطية، فيما نمت قيمته بأكثر من

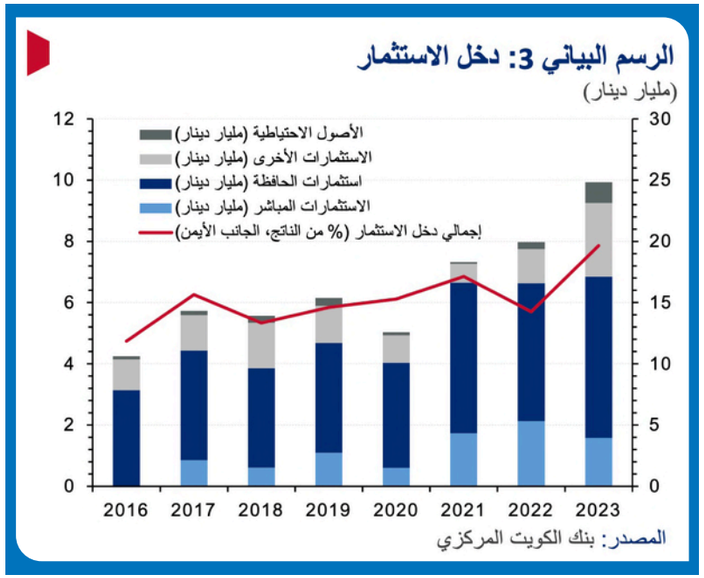

ثلاثة أضعاف مقارنة بالعقد السابق، لتعادل نحو 19.7% من الناتج المقدر. ويلاحظ أن هذه الإيرادات التي يعاد استثمارها من قبل الهيئة العامة للاستثمار غير مدرجة ضمن حسابات الميزانية الرئيسية للحكومة، على الرغم من أنها تتجاوز العجز المالي السنوي البالغ 1-5 مليارات دينار والمسجل في السنوات الأخيرة باستثناء السنة المالية 2021/2020.

تراجع تحويلات العاملين للخارج في ظل ارتفاع معدل التضخم وتقلبات الجنيه المصري

تقلّص عجز حساب الدخل الثانوي، الذي يعكس في الغالب الأموال التي يقوم الوافدون بتحويلها إلى خارج الكويت، بشكل كبير في عام 2023. وانخفضت تحويلات الوافدين بنسبة 29% وصولاً لأدنى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات عند 3.9 مليار دينار.

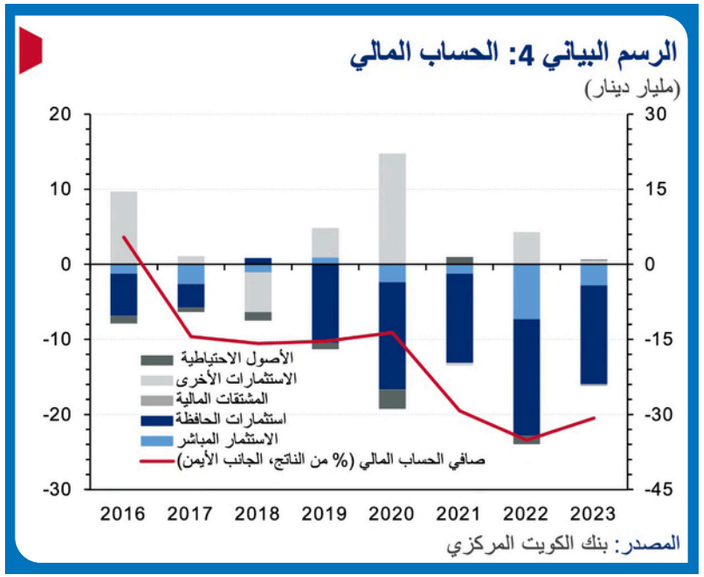

وقد يكون هذا الانخفاض ناجماً عن مزيج من العوامل التي تتضمن ارتفاع تكاليف المعيشة المحلية بعد الجائحة، وتباطؤ تدفقات الوافدين في عام 2023 (مع التشديد في تطبيق نظام ترحيل مخالفي الإقامة)، وعدم استقرار سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي للجنيه المصري، ما تسبب على الأرجح في توقف العديد من الوافدين المصريين، ثاني أكبر الجاليات في الكويت، عن تحويل الأموال إلى بلادهم.

انخفاض التدفقات المالية الخارجية في 2023 إلا أن تدفقات الاستثمار المباشر وصلت لأعلى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من عشر سنوات

على الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، بلغت القيمة الصافية لتدفقات الحساب المالي 15.5 مليار دينار في عام 2023 (31% من الناتج)، مقابل 19.7 مليار دينار في العام السابق (الرسم البياني 4). ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تقليص الاستثمارات المباشرة في الأوراق المالية في الخارج، والتي انخفضت بأكثر من النصف إلى 3.4 مليار دينار مقابل 7.8 مليار دينار في عام 2022، وذلك في ظل تطلع المستثمرين إلى تحقيق مكاسب من الفائدة على الودائع المحلية.

وفي الوقت ذاته، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت بنحو ثلاثة أضعاف تقريباً في عام 2023، إذ ارتفع من 232 مليون دينار في عام 2022 إلى 649 مليون دينار. وقد يكون هذا أفضل أداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الكويت منذ أكثر من عشرة أعوام، رغم أنه بالنظر إليه كنسبة تصل إلى 1.3% من الناتج، يعتبر هذا المبلغ متحفظاً مقارنة بنظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي. من جهة أخرى، انخفضت تدفقات استثمارات محافظ الأوراق المالية إلى الخارج، لتصل إلى 13.1 مليار دينار (-7.6%)، فيما يعزى بصفة رئيسية لانخفاض التدفقات الخارجية إلى صناديق أدوات الدخل الثابت الخارجية (أدوات الدين)، في حين ارتفعت التدفقات الخارجية إلى الأسهم الأجنبية إلى نحو 6.7 مليار دينار. أما بالنسبة لبند «الاستثمارات الأخرى»، فنلاحظ انخفاض تدفقات ودائع المقيمين في الخارج (بصفة رئيسية الحكومة العامة) إلى 1.1 مليار دينار مقابل 2.4 مليار دينار في عام 2022. وأخيراً، انخفض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لبنك الكويت المركزي بنحو 150 مليون دينار (+1.1 مليار دينار في عام 2022)، لكن إجمالي الاحتياطيات بقي كبيراً عند 14.6 مليار.

مصفاة الزور الكويتية..
سابع أكبر مصفاة في العالم بطاقة تكريرية 615 ألف برميل يومياً

تعتبر مصفاة الزور من المشاريع النفطية الضخمة إقليميا وإحدى أهم بنود استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لعام 2040 ورؤية (كويت جديدة 2035) لزيادة طاقة إنتاج تكرير النفط الخام.
ويجسد الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية الكويتية بهذا المشروع الحيوي رعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه للاحتفالية الرسمية التي أقيمت بمناسبة التشغيل الكامل لمصفاة الزور في 29 مايو الماضي.

مصفاة الزور في المرتبة السابعة عالمياً ضمن قائمة أكبر 10 مصافي نفط في العالم بطاقة تكريرية عالية

وتقع المصفاة في منطقة الزور على بعد 90 كيلومترا جنوب مدينة الكويت ويحدها من الجانب الشرقي محطة الزور لتوليد الكهرباء وتبلغ مساحتها الإجمالية 16 كيلومتراً مربعاً.

وجاءت مصفاة الزور في المرتبة السابعة عالمياً ضمن قائمة أكبر 10 مصافي نفط في العالم بطاقة تكريرية عالية حيث يتم تصنيف المصافي الأضخم بالعالم بناء على القدرات التكريرية بعد مراجعة تقرير المسح العالمي للتكرير لعام 2022 والمنشور بمجلة عالم النفط والغاز.

وتسعى الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) وهي إحدى الشركات التابعة للمؤسسة والمالكة للمصفاة إلى أداء دورها الحيوي في تحقيق رؤية ورسالة مؤسسة البترول الكويتية في إطار عزمها على أن تكون شركة رائدة في عمليات التكرير المتكاملة والغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات.

وتهدف (كيبك) من خلال استراتيجيتها إلى تعظيم القيمة المضافة للمساهمين وتحقيق التميز التشغيلي مع التزامها بتطوير عامليها والمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال تضمين توجهات المؤسسة الاستراتيجية لعام 2040 في جميع أنشطتها.

وتنتج مصفاة الزور يومياً 86 ألف برميل من (النافثا) ونحو 99 ألف برميل يوميا من وقود محركات الطائرات و147 ألف برميل يوميا من الديزل منخفض الكبريت و225 ألف برميل يوميا من زيت الوقود منخفض الكبريت إضافة إلى 2500 طن يوميا من الكبريت الصلب.

وتسعى المصفاة إلى تقليل انبعاثات أكاسيد الكبريت المنبعثة من محطات توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 75% بما يتوافق مع الأهداف البيئية لدولة الكويت كما توفر إمدادات ثابتة من زيت الوقود ذي المحتوي الكبريتي المنخفض (أقل من 0.5%) وتعزز مصفاة الزور من قدرة الكويت التنافسية نظراً لإمدادها الأسواق العالمية بمنتجات بترولية عالية الجودة إذ تبلغ نسبة الكبريت في منتجات المصفاة نحو 10 أجزاء من المليون في وقود محركات الطائرات و7 أجزاء من المليون في الديزل منخفض الكبريت 0.5% بزيت الوقود منخفض الكبريت.

الشيخ / نواف سعود الناصر الصباح
الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية

التشغيل الكامل للمصفاة يعود على الكويت بشكل عام وعلى القطاع النفطي الكويتي بشكل خاص بمنافع كبيرة وعديدة

وفي هذا الصدد أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الناصر الصباح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن التشغيل الكامل لمصفاة الزور يعود على الكويت بشكل عام وعلى القطاع النفطي الكويتي بشكل خاص بمنافع كبيرة وعديدة.

وأشار إلى مساهمتها الإيجابية والفعالة في اقتصاد دولة الكويت من خلال تعزيز صادرات البلاد من المشتقات النفطية عالية الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية.

وأوضح الشيخ نواف الصباح أن تزايد الطلب على زيت الوقود المنتج في مصفاة الزور ولا سيما الطلب الأوروبي ساعد المؤسسة على تحقيق أرباح تفوق بكثير ما كان متوقعا.

وقال إن المصفاة تعد صديقة للبيئة نظرا لتوفيرها زيت الوقود منخفض الكبريت للاستهلاك المحلي الذي يقلل بدوره من الانبعاثات مؤكدا أنها تعتبر واحدة من أكبر المشاريع النفطية العالمية التي

المصفاة تحتوي على أكبر مجمع لوحدات إزالة الكبريت من الزيت المتخلف من وحدة التقطير الجوي في العالم

تتوافق مع مواصفات جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الملوثة.

وأعرب عن اعتزازه بالعمالة الوطنية في مصفاة الزور من الطواقم الهندسية والإدارية لافتا إلى أن تشغيل المصفاة فتح آفاقا جديدة للكوادر الوطنية وأسهم في تعزيز وتطوير جهودهم ورفع كفاءتهم في بناء وتشغيل وإدارة المشاريع النفطية الكبرى.

من جانبها قالت الرئيس التنفيذي بالوكالة لـ(كيبك) وضحة الخطيب إن المصفاة تعد واحدة من أكبر مشاريع التكرير على مستوى العالم إذ تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث السعة التكريرية والبالغة 615 ألف برميل في اليوم.

مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي يدشنان عهداً جديداً في مسيرة القطاع وانطلاقة قوية لصناعة تكرير النفط الكويتية

وبينت أن مشروع مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي الذي تم افتتاحه في مارس 2022 يدشنان عهدا جديدا في مسيرة القطاع النفطي الكويتي وانطلاقة قوية لصناعة تكرير النفط الكويتية تواكب بها المعايير والاشتراطات البيئية العالمية وتمكن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة من التوسع في تصدير وتسويق منتجاتها النفطية والتعامل مع أسواق عالمية جديدة.

وأكدت أن مصفاة الزور تتميز بمرونة في عمليات التكرير فهي مصممة لاستقبال النفط الكويتي على اختلاف وتفاوت مواصفاتها الأمر الذي يجعلها منفذاً حيوياً استراتيجياً لتصريف النفط الثقيل.

وأفادت أن المصفاة تنتج مشتقات نفطية عالية الجودة كوقود الطائرات والديزل و(النافثا) الكيميائية وزيت الوقود الذي يتميز بمحتوى كبريتي منخفض مشيرة إلى أنه تم تصدير هذه المنتجات إلى أكثر من 30 دولة إقليمية وعالمية عبر الجزيرة الصناعية في المصفاة وذلك إلى جانب تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء المحلية من زيت الوقود منخفض الكبريت اللازم لإنتاج الكهرباء.

وأفادت أن المصفاة تحتوي على أكبر مجمع لوحدات إزالة الكبريت من الزيت المتخلف من وحدة التقطير الجوي في العالم مبينة أنها ترفع الطاقة التكريرية لمصافي الدولة من 800 ألف برميل يوميا إلى مليون و415 ألف برميل.

وذكرت أن المصفاة مصممة لتكون قادرة على استخدام المياه المعالجة لأغراض الصناعة والري كما تنتشر بها محطات خاصة لرصد ومتابعة جودة الهواء

المصفاة تتميز بمرونة في عمليات التكرير فهي مصممة لاستقبال النفط الكويتي على اختلاف وتفاوت مواصفاتها

إلى جانب أنها تستخدم الأفران والغلايات المتطورة للحد من الانبعاثات وذلك في إطار منظومة بيئية متكاملة تهدف إلى التحكم والرصد البيئي.

وأشارت في هذا الصدد إلى وجود نظام استرداد غاز الشعلة لخفض الشعلات إلى الحد الأدنى وتوفير شعلات أرضية تعمل بلا أدخنة وبضجيج منخفض وتوفير محطات رصد جوي ومراقبة مستمرة لجودة الهواء طبقا لمعايير وشروط الهيئة العامة للبيئة.

وأشادت بجهود العاملين في هذا المشروع الضخم وتغلبهم على العديد من التحديات والصعوبات التي واجهتهم أثناء مراحله المختلفة بداية من التخطيط والعمليات الإنشائية وانتهاء بالتشغيل.

البنك الدولي: يتوقع تسارع نمو اقتصادات الخليج إلى 4.7% في 2025 من 2.8% في عام 2024... وجودة التعليم أولوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

وفقاً لتقرير البنك الدولي (عدد ربيع 2024) عن أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج، من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 2.8% و4.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي. وتبعث الآفاق الإقليمية على التفاؤل ومن المتوقع أن يحدث انتعاش، والسبب في ذلك ليس التعافي المتوقع في إنتاج النفط فحسب، لا سيما وأن منظمة أوبك+ تقوم حالياً بتحرير حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024، ولكن أيضاً الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي، الذي من المتوقع أن يواصل التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط. وفي هذا الشأن نجد أن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع اقتصاداتها يسلط الضوء على نهجها الإستراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة خلال فترة تموج بالتقلبات الاقتصادية على مستوى العالم.

وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي، ستظل عائدات الهيدروكربونات بالغة الأهمية في تشكيل أرصدة المالية العامة وأرصدة حسابات المعاملات الخارجية للمنطقة على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، سيستمر فائض المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في التراجع في عام 2024 ليصل إلى 0.1% من إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى 7.5% من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة بنسبة 8.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022).

وحتى يتسنى لدول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من الزخم الحالي لتنويع اقتصاداتها وتحقيق إمكاناتها الكاملة، يبرز التقرير أهمية جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في دول المجلس. ويعرض القسم الخاص في التقرير بعنوان: إطلاق الطاقات الكامنة لتحقيق الرخاء: إحداث تحول في التعليم لتحقيق إنجازات اقتصادية كبرى في دول مجلس التعاون الخليجي" لمحة عامة عن نواتج التعلم، ويحلل التقدم المحرز في تعلم الطلاب مع الوقت، ويقيم أداء الطلاب في دول المجلس مقارنة بالبلدان ذات مستويات الدخل المماثلة.

وفي كلمة لها، أشارت صفاء الطيب الكوقلي، المديرة الإقليمية لدائرة دول مجلس التعاون الخليجي بالبنك الدولي، إلى أن «التعليم الجيد يُعد الشبابَ للحصول على فرص عمل أفضل وأجور أعلى، وهذا يزيد من إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي. وعلى مدى العقد

رغم جهود تنويع النشاط الاقتصادي ستظل عائدات الهيدروكربونات بالغة الأهمية في تشكيل أرصدة المالية العامة وحسابات المعاملات الخارجية على المدى المتوسط

الماضي، شهدت دول المجلس تحسناً كبيراً في نواتج التعلم، لكن لا يزال هناك مجال أمام هذه الدول لمواصلة تحسين نواتج التعلم لأنها أدنى عن المعايير الدولية».

وانعدام جودة التعليم سبب رئيسي في الحد من تنمية رأس المال البشري في المنطقة، وتقييد قدرة دول المجلس على المنافسة على المستوى العالمي مع أفضل البلدان أداءً. وفي المتوسط، من المتوقع أن يحصل الأطفال في دول المجلس على 12.7 سنة من التعليم بحلول سن 18 عاما. لكن عند النظر في التعلم الفعلي في المدارس، تنخفض سنوات الدراسة المتوقعة إلى 8.6 سنوات، مما يشير إلى أن دول المجلس تفقد في المتوسط 4.1 سنوات من التعلم بسبب تدني جودة التعليم. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري، من المتوقع ألا يحقق الطفل المولود اليوم في دول المجلس سوى 62% من كامل إنتاجيته المحتملة، ويرجع ذلك أساساً إلى تدني جودة التعليم.

التزام دول الخليج بتنويع اقتصاداتها يسلط الضوء على نهجها الإستراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة خلال فترة تموج بالتقلبات الاقتصادية عالمياً

وللاستفادة من جميع إمكانات رأس المال البشري، يوصي التقرير أن تقوم دول المجلس بالاستثمار في الإستراتيجيات الأكثر فعالية لتحسين جودة التعلم والتعليم، لا سيما بناء المهارات الأساسية بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين ممارسات التدريس، والاستفادة من تقييمات التعلم للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات بشأن سياسات التعليم. ويشدد التقرير على ضرورة أن تقوم دول المجلس ببناء مهارات أساسية قوية في سن مبكرة لأنها حجر الزاوية الذي يقوم عليه التعلم والمهارات في المستقبل. كما يؤدي المعلمون، ممن لهم تأثير واضح وإيجابي، دوراً محورياً في تعزيز نواتج التعلم على جميع المستويات، وبالتالي فإن تزويدهم بالمعارف والمعلومات المناسبة وآليات الدعم غاية في الأهمية.

آفاق دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين:

تعتمد الآفاق الاقتصادية للبحرين على التوجهات المستقبلية لسوق النفط وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو إلى 3.5% في عام 2024 مع ارتفاع إنتاج النفط، وفي الوقت نفسه سيظل القطاع غير النفطي قاطرة النمو الرئيسية. ومن المتوقع أن يشهد قطاع الهيدروكربونات توسعاً بنسبة 1.3% في عام 2024، وهذه النسبة أقل كثيراً من معدل التوسع في القطاعات غير الهيدروكربونية البالغ 4% والمدعوم بالتعافي في قطاعي السياحة والخدمات، بالإضافة إلى استمرار مشروعات البنية التحتية.

الكويت:

من المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي ليصل إلى 2.8% في عام 2024، مدعوماً بسياسات توسعية على مستوى المالية العامة، وارتفاع إنتاج النفط، وزيادة الإنتاج من مصفاة الزور. كما من المتوقع أن ينمو إنتاج النفط بنسبة 3.6%. ومن المتوقع أيضاً أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1%، لكن أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً قد تحد من الاستهلاك المحلي، مما يحول دون تحقيق الإمكانات الكاملة للنشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي أجواء عدم اليقين السياسي المستمرة إلى تأخير تنفيذ مشروعات البنية التحتية الجديدة وإبطاء وتيرة مبادرات الإصلاح.

عُمان:

لا تزال الآفاق الاقتصادية لعمان إيجابية، حيث من المتوقع أن يصل النمو الحقيقي إلى 1.5% في عام 2024، مدفوعاً بزيادة إنتاج الغاز والجهود الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي، لا سيما زيادة تحسين بيئة الأعمال، ودعم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وتسريع وتيرة الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو على المدى المتوسط مدعومة بتعافي الطلب العالمي، وزيادة الاستثمار في القطاعات غير الهيدروكربونية ومشروعات الطاقة المتجددة. كما من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 2% على المدى المتوسط.

قطر:

من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على نحو هامشي في عام 2024، لكنه سيظل عند مستوى متواضع

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد غير النفطي التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط

بواقع 2.1%. وسيظل نمو القطاع غير النفطي قوياً عند 2.4%، مدفوعاً بنمو قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو قطاع الهيدروكربونات ليصل إلى 1.6% في عام 2024، متأثراً بالقيود التي تحد من الاستفادة الكاملة من القدرات المتاحة، ورغم ذلك، من المتوقع حدوث دفعة كبيرة في الفترة من الربع الأخير لعام 2025 حتى 2027، مع بدء الإنتاج من مشروع توسيع حقل الشمال.

السعودية:

في أعقاب الانكماش الذي شهده عام 2023، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.5% في عام 2024، مدفوعاً في المقام الأول بقوة أنشطة القطاع الخاص غير النفطية، وتشير التنبؤات إلى تحقيق نمو بنسبة 4.8%. ومع انتهاء مدة التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط في الربع الثاني من عام 2024، والزيادة التدريجية المتوقعة في الإنتاج خلال النصف الثاني من عام 2024، من المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي النفطي الكلي انكماشاً بنسبة 0.8% في عام 2024. ومن المتوقع أن ينعكس مسار هذه الاتجاهات في عام 2025، ويرتفع إنتاج النفط بقوة مما يؤدي إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 5.9%.

الإمارات:

من المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى 3.9% في عام 2024، مدفوعاً بإعلان أوبك+ عن زيادة كبيرة في إنتاج النفط في النصف الثاني من عام 2024 وتعافي النشاط الاقتصادي العالمي. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو إنتاج النفط 5.8% في عام 2024. وسيظل الناتج غير النفطي قوياً، كما سيستمر في دعم النمو الاقتصادي في عام 2024، حيث سيزيد بنسبة 3.2%، مدفوعاً بقوة أداء قطاعات السياحة والعقارات والإنشاءات والنقل والصناعات التحويلية.

دراسة لصندوق النقد العربي

0.7% نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية والكويت (0.19%) من الناتج المحلي الإجمالي وتوصي بضرورة تبني استراتيجيات لتنمية قطاع صناعة التقنيات العالية

أصدر صندوق النقد العربي مؤخراً دراسة بعنوان «المحتوى التقني لصادرات المنتجات ذات التقنيات العالية» تستعرض الدراسة الصناعات ذات التقنيات العالية والمهارات المكثفة، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير على مستوى العالم وفي الدول العربية. على صعيد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية، أوضحت الدراسة أن حصة هذا الإنفاق تبلغ في المتوسط نحو 0.7% حسب أحدث إحصائية لصندوق النقد الدولي في عام 2020، وهي منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ البالغة نحو 2.6% في عام 2020.

أشارت الدراسة إلى أعداد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير الأعلى في كوريا الجنوبية على مستوى العالم، حيث بلغ عدد الباحثين 8714 باحث (لكل مليون شخص) بنهاية عام 2020. في حين حلّت الإمارات بالمركز الأول على مستوى الدول العربية من حيث عدد الباحثين في مجال البحث العلمي والتطوير، حيث وصل عدد الباحثين لديها إلى حوالي 2442 باحث (لكل مليون شخص) في نهاية عام 2020.

كما توصلت الدراسة إلى أن حصة واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الصناعات ذات المهارات والتقنية المكثفة قد بلغت نحو 70.4% من إجمالي واردات الدول العربية من نفس الصناعة في عام 2021، في حين تبلغ في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط حوالي 9.2%، بينما تبلغ في بقية الدول العربية حوالي 20.5%.

وعلى صعيد الميزة النسبية للصناعات ذات التقنية العالية للدول العربية، أكدت الدراسة أنها منخفضة مقارنة مع بعض الدول مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلاند. وتعتبر كل من المغرب والسعودية والإمارات ومصر من أكثر الدول العربية التي لديها عدد طلبات براءات الاختراعات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:
انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي ومنظمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ.
استحواذ الإمارات على أعلى نسبة إنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية.
استحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حصة تبلغ نحو 68.7% من إجمالي واردات الدول العربية من الصناعات ذات المهارة والتقانة المكثفة.
استحواذ صناعات المواد الكيميائية والطاقة المتجددة على أعلى حصة استثمارات في الصناعات ذات المهارة العالية البينية العربية.
حصلت كل من قطر والبحرين والإمارات على المراكز المتقدمة في عدد طلبات براءات في الدول العربية كنسبة من السكان في عام 2019 على التوالي.
المغرب والسعودية والإمارات ومصر من أكثر الدول العربية التي لديها عدد طلبات براءات الاختراعات.
انخفاض الميزة النسبية للصناعات ذات التقانة العالية في الدول العربية مقارنة مع بعض الدول مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلاند.
انخفاض مؤشر التخصص للدول العربية في اقتحام أسواق آسيا والهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأسواق الاتحاد الأوروبي.

بعض المقترحات التي قد تساهم في تطوير الصناعات ذات التقنيات العالية
تطوير المناطق الصناعية التي تعمل على التقنية العالية وتعزيز الاهتمام بالصناعات الواعدة، حيث تعتبر أداة فعالة على المدى الطويل في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.
تحسين الخدمات اللوجستية داخل الدول لتهيئة الصناعات ذات التقنية العالية.
تحسين مستوى خدمات المطارات والموانئ.
تحسين بيئة الأعمال التجارية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تو فير الدعم للمستثمرين ورواد الأعمال.
تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى رفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية وخاصة صناعة التقنيات العالية في الناتج المحلي الإجمالي.
استقطاب التقنيات الحديثة وأنظمة المعلومات المتقدمة التي تدخل في تطوير صناعة المنتجات ذات التقنيات العالية.
تطوير كفاءة الكوادر البشرية وخلق كفاءات ومهارات عالية.
توفير وتسهيل التمويل من خلال المصارف والمؤسسات المالية في القطاعات الصناعية ذات التقنيات والمهارات العالية.
إطلاق المنصات الرقمية لاستخراج التراخيص لهذه الصناعات بما يمكن من توفير الوقت على المستثمرين.
عقد الاتفاقات والشراكات مع الدول المتقدمة في مجال الصناعات المتطورة، ومع المؤسسات الدولية بهدف نقل وتطوير الخبرات العلمية في هذا المجال.

مصر تواصل سعيها في الإصلاح وتغطية فجوة التمويل الخارجي

وتتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والإصلاحات الشاملة

توصل خبراء صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن مجموعة من السياسات والإصلاحات الشاملة اللازمة لاستكمال المراجعة الثالثة في إطار اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد». وبشرط موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، سيكون بمقدور مصر الحصول على نحو 820 مليون دولار (618.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وقد ساعدت الجهود التي بذلتها السلطات المصرية مؤخراً لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي على تحسين الظروف الاقتصادية. ولكن البيئة الإقليمية تظل صعبة، وتتطلب المخاطر السلبية والتحديات البنيوية المحلية التنفيذ الحاسم لالتزامات البرنامج. هناك حاجة إلى شروط نقدية متشددة على المدى القصير لخفض التضخم. ويظل نظام سعر الصرف المرن حجر الزاوية في برنامج الاقتصاد الكلي الذي تنفذه السلطات.

التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على مصر لا تزال تشكل تحديا، والسلطات تواصل مسارها للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الانضباط المالي، والسياسة النقدية المتشددة، والتحول إلى نظام مرن لسعر الصرف

ولا تزال جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي تبذلها السلطات تسير على الطريق الصحيح. ومن الآن فصاعداً، يجب أن تركز الجهود الإضافية على تعبئة الإيرادات المواتية للنمو، وإيجاد حيز مالي للاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب الإنفاق الاجتماعي المستهدف، وتعزيز إدارة الدين المحلي، واحتواء المخاطر المالية.

إن الساحة مهيأة لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، التي ستكون بالغة الأهمية لتحقيق هدف زيادة النمو الذي يقوده القطاع الخاص على نحو مستدام. وتتضمن أجندة الإصلاح تدابير لتحسين بيئة الأعمال، من خلال إزالة القيود الملزمة لنشاط القطاع الخاص وتكافؤ الفرص أمام كيانات الدولة.

وقد أجرت بعثة صندوق النقد الدولي بقيادة إيفانا فلادكوفا هولار مناقشات شخصية مع السلطات خلال الفترة من 12 إلى 26 مايو في القاهرة وبعد ذلك تقريباً. وفي ختام المناقشات، أصدرت السيدة فلادكوفا هولار البيان التالي:

• يسعدنا أن نعلن أن السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي قد توصلا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية اللازمة لاستكمال المراجعة الثالثة لترتيبات تسهيل الصندوق الممدد.

اتفقت السلطات والبعثة على أن شروط السياسة النقدية يجب أن تظل متشددة على المدى القصير للمساعدة في رفع التضخم نحو هدف البنك المركزي المصري

• في حين أن التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على مصر لا تزال تشكل تحديا، فقد واصلت السلطات مسارها للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الانضباط المالي، والسياسة النقدية المتشددة، والتحول إلى نظام مرن لسعر الصرف. وقد بدأت هذه الجهود في تقديم توقعات أفضل، وتحسين توافر العملات الأجنبية، وبدء التضخم في التباطؤ، وعلامات الانتعاش في معنويات القطاع الخاص. ومع ذلك، تحيط المخاطر السلبية بالآفاق الاقتصادية، التي لا تزال تتأثر بتداعيات الصراع في غزة وإسرائيل ومخاطر استمرار الاضطرابات التجارية في البحر الأحمر، مما يؤثر سلباً على إيرادات قناة السويس.

• إن السياسات القوية أمر بالغ الأهمية لمعالجة المخاطر الرئيسية والتحديات الهيكلية المحلية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومعالجة التحدي المتمثل في ارتفاع التضخم، وارتفاع الدين الحكومي، وارتفاع

احتياجات التمويل الإجمالية. وفي هذا السياق، اتفقت السلطات والبعثة على أن تنفيذ خطط الإصلاح الحكومية على النحو المبين في التزامات البرنامج سيكون أساسيا للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

• تواصل السلطات اتباع سياسات مالية حكيمة. ومن شأن تحقيق أهدافها الطموحة المتعلقة بالتوازن الأولي أن يعزز المالية العامة ويحتوي على مخاطر القدرة على تحمل الديون. هناك حاجة إلى تحسين تكوين ضبط أوضاع المالية العامة من خلال بذل جهود أقوى لتعبئة الإيرادات المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية لخلق حيز مالي لتوسيع البرامج الاجتماعية والإنفاق الإضافي على الصحة والتعليم لدعم هدف السلطات المتمثل في تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا. ويشكل تعبئة المزيد من الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال ترشيد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، عنصرا هاما في هذه الاستراتيجية. وسيتطلب تحقيق أهداف المالية العامة أيضا اتخاذ

منذ توحيد سعر الصرف في مارس، تحسنت ظروف التمويل. وتعتبر صفقة رأس الحكمة الاستثمارية الأخيرة تطوراً اقتصادياً إيجابياً

خطوات لاحتواء المخاطر المالية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة، والتي تحتاج إلى استعادة استرداد التكاليف تدريجياً. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز إدارة الديون لاحتواء احتياجات التمويل الإجمالية وتحسين الإبلاغ عن الديون والعلاقات مع المستثمرين. ومن الممكن أن يساعد الاستمرار في برنامج سحب الاستثمارات في تحسين الكفاءة وجذب استثمارات جديدة، مع توليد موارد إضافية للخزانة.

• اتفقت السلطات والبعثة على أن شروط السياسة

السياسات القوية أمر بالغ الأهمية لمعالجة المخاطر الرئيسية والتحديات الهيكلية المحلية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

النقدية يجب أن تظل متشددة على المدى القصير للمساعدة في رفع التضخم نحو هدف البنك المركزي المصري. وقد شجعت البعثة الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي لتعزيز عملياته (بما في ذلك من خلال استخدام نماذج التنبؤ والاتصالات الأقوى)، لتعزيز التقدم نحو نظام كامل لاستهداف التضخم. وينبغي أيضا أن يكون تعزيز مرونة القطاع المالي، فضلا عن ممارسات الحوكمة والمنافسة في القطاع المصرفي، من الأولويات الرئيسية.

• منذ توحيد سعر الصرف في مارس، تحسنت ظروف التمويل. وتعتبر صفقة رأس الحكمة الاستثمارية الأخيرة تطوراً اقتصادياً إيجابياً، وشجعت البعثة السلطات على مواصلة الكشف عن المعلومات حول هذا المشروع. وبالنظر إلى التدفقات الرأسمالية الكبيرة المحتملة، ستكون الإدارة السليمة أمراً بالغ الأهمية لتجنب أي تحديات اقتصادية كلية مدمرة يمكن أن تقوض هدف السلطات المتمثل في تنويع الاقتصاد المصري وتحقيق نمو أكثر شمولاً. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل السلطات على وضع خطط طوارئ للتصدي لهذه التحديات بشكل مناسب، حسب الحاجة.

• تحرز السلطات تقدما في أجندة الإصلاح الهيكلي، ولكن هناك مجال لتسريع تنفيذ سياسة ملكية الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص وزيادة النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتنفيذ الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال، بما في ذلك الجهود المبذولة لأتمتة وتحديث إجراءات تيسير التجارة لزيادة الكفاءة وإزالة الحواجز التجارية.

النمو العالمي يحقق استقراراً للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات

من المتوقع أن يظل واحد من كل أربعة اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه قبيل تفشي كورونا

توقع البنك الدولي في أحدث إصدار له من تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» أن يحقق الاقتصاد العالمي معدلات نمو مستقرة للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات في عام 2024، ولكن عند مستويات ضعيفة بالمقاييس التاريخية الحديثة. وتوقع البنك أيضاً أن يظل النمو العالمي ثابتاً عند 2.6% في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى 2.7% في المتوسط في الفترة 2025-2026، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ 3.1% في العقد السابق على تفشي جائحة كورونا. وتشير هذه التوقعات إلى أنه على مدار الفترة 2024-2026، فإن البلدان التي تشكل مجتمعة أكثر من 80% من سكان العالم وإجمالي الناتج المحلي العالمي ستواصل النمو بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في العقد السابق للجائحة.

وبشكل عام، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة 4% في المتوسط خلال الفترة 2024-2025، وهو أبطأ قليلاً مما كانت عليه في عام 2023. ومن المتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات منخفضة الدخل ليصل إلى 5% في عام 2024 ارتفاعاً من 3.8% في عام 2023. ومع ذلك، فإن توقعات النمو لعام 2024 تعكس تعديل التوقعات بالنقصان في ثلاثة من كل أربعة اقتصادات منخفضة الدخل منذ يناير/كانون الثاني. أما في الاقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أن يظل معدل النمو ثابتاً عند 1.5% في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى 1.7% في عام 2025.

وتعليقاً على ذلك، قال إندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس: «بعد مرور أربع سنوات على الاضطرابات التي سببتها جائحة كورونا والصراعات والتضخم وتشديد السياسات النقدية، يبدو أن النمو الاقتصادي العالمي آخذ في الاستقرار... غير أنه جاء في مستويات أقل مما كان عليه قبل عام 2020. بل إن الآفاق المستقبلية للاقتصادات الأشد فقراً في العالم تُعد أكثر إثارة للقلق، حيث تواجه مستويات قاسية من خدمة الديون، وتضييق فرص التجارة، إلى جانب الظواهر المناخية الحادة عالية التكلفة. ويتعين على الاقتصادات النامية إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص، وخفض الدين العام، والارتقاء بمستوى خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية. ولن تتمكن البلدان الأشد فقراً، لا سيما البلدان الخمسة والسبعين المؤهلة للحصول على مساعدات بشروط ميسرة

80% من سكان العالم سيشهدون نمواً أبطأ من السنوات العشر السابقة لجائحة كورونا

من المؤسسة الدولية للتنمية، من النهوض بهذه المجالات بدون مساندة دولية».

وفي هذا العام، من المتوقع أن يظل واحد من كل أربعة اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه قبيل تفشي الجائحة في عام 2019. وتبلغ هذه النسبة الضعفَ بالنسبة للبلدان التي تعاني أوضاعاً هشة ومتأثرة بالصراع. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تتسع فجوة الدخل بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة في نحو نصف الاقتصادات النامية خلال الفترة 2020-2024، وهي أعلى نسبة منذ تسعينيات القرن الماضي. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل في هذه الاقتصادات - وهو مؤشر مهم لمستويات المعيشة - بواقع 3% في المتوسط حتى عام 2026، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ 3.8% في السنوات العشر السابقة على الجائحة.

ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم العالمي إلى 3.5% في عام 2024 وإلى 2.9% في عام 2025، ولكن بوتيرة انخفاض أبطأ مما كان متوقعاً قبل ستة أشهر فقط. وعلى إثر ذلك، من المتوقع أن تظل العديد من البنوك المركزية حذرة في خفض أسعار

الفائدة الأساسية. ومن المرجح أن تظل أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وفقاً لمعايير العقود الأخيرة – بمتوسط يبلغ نحو 4% خلال الفترة 2025-2026، أي ضعف متوسط الفترة 2000-2019 تقريباً.

من جانبه قال أيهان كوسي نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي: «على الرغم من تراجع أسعار الغذاء والطاقة في مختلف أنحاء العالم، لا يزال معدل التضخم الأساسي مرتفعا نسبياً - ويمكن أن يظل على هذا النحو...وقد يدفع ذلك البنوكَ المركزية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى تأخير خفض أسعار الفائدة. وسوف يؤدي وجود بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة إلى تشديد الظروف المالية العالمية وضعف معدلات النمو في الاقتصادات النامية».

ويتضمن أحدث إصدار من تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» أيضاً فصلين تحليليين يغطيان موضوعات ذات

الآفاق المستقبلية للاقتصادات الأشد فقراً في العالم تُعد أكثر إثارة للقلق، حيث تواجه مستويات قاسية من خدمة الديون، وتضييق فرص التجارة، إلى جانب الظواهر المناخية الحادة عالية التكلفة

أهمية محورية. ويقدم الأول منهما موجزاً للكيفية التي يمكن أن تستخدم بها الاستثمارات العامة لدفع عجلة الاستثمارات الخاصة وتعزيز النمو الاقتصادي. وينتهي التقرير إلى أن نمو الاستثمارات العامة في البلدان النامية شهد انخفاضاً بمقدار النصف منذ الأزمة المالية العالمية، ليهبط إلى متوسط سنوي بواقع 5% في العقد الماضي. ومع ذلك، يمكن أن تصبح الاستثمارات العامة أداة قوية للسياسات

العامة، ففي الاقتصادات النامية التي تتمتع باتساع الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة والكفاءة في ممارسات الإنفاق الحكومي، يمكن لزيادة هذه الاستثمارات بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي أن ترفع مستوى الناتج بنسبة قد تصل إلى 1.6% على المدى المتوسط.

ويبحث الفصل التحليلي الثاني في أسباب مواجهة الدول الصغيرة - تلك التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليون نسمة أو أقل - صعوبات مزمنة في ماليتها العامة، حيث يتعرض خُمسا الاقتصادات النامية البالغ عددها 35 اقتصاداً وهي دول صغيرة لخطر كبير يهدد ببلوغها مرحلة المديونية الحرجة أو أنها بلغت هذه المرحلة بالفعل. وهذه النسبة تعادل تقريباً ضعفي النسبة في الاقتصادات النامية الأخرى. ومن الضروري إجراء إصلاحات شاملة للتصدي للتحديات المالية العامة التي تواجهها هذه الدول، حيث يمكنها تحقيق الإيرادات من قاعدة ضريبية أكثر استقراراً وأمناً. كما

يتعين على الاقتصادات النامية (وخاصة الأشد فقراً) إيجاد السبل الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص، وخفض الدين العام، والارتقاء بمستوى خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية... ولن تتمكن بدون مساندة دولية

يمكنها تحسين مستوى كفاءة الإنفاق، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية، بالإضافة إلى إمكانية اعتماد أطر مالية تكفل القدرة على التعامل مع الوتيرة المرتفعة للكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات. ومن الممكن أن تساعد السياسات العالمية الموجهة والمنسقة على وضع هذه البلدان على مسار أكثر استدامة لماليتها العامة.

سلبيات الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين تهدد الاقتصاد العالمي

أكدت «جانيت يلين» وزيرة الخزانة الأمريكية أن الأداء الاقتصادي القوي للولايات المتحدة يستمر في العمل كمحرك رئيسي للاقتصاد العالمي، لكنها أوضحت أن التعافي بعد الجائحة لم يكن متساوياً بين الدول، محذرة من مخاطر على الآفاق العالمية. كما أكدت أن الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين تهدد الاقتصاد العالمي، داعية البلدان لاعتبارها مصدر قلق، مشيرة إلى أنها ليست قضية ثنائية بين الولايات المتحدة والصين، وذلك خلال المؤتمر الصحفي قبل اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة السبع.

وحسب التصريحات التي نشرها موقع الوزارة، قالت «يلين»: «أبلغت نظرائي الصينيين، أن اختلالات توازن الاقتصاد الكلي في الصين تتفاقم بسبب الدعم الحكومي الصيني لقطاع التصنيع، ويؤدي هذا إلى إنتاج في بعض الصناعات يتجاوز بشكل كبير ليس الطلب المحلي فحسب، بل ما يمكن أن تتحمله السوق العالمية».

وأضافت: «في غياب سياسات جديدة، بما في ذلك رفع الطلب الصيني بدلاً من مجرد تعزيز العرض، فإن هذا قد يؤدي إلى كميات كبيرة من الصادرات بأسعار منخفضة، وأدركت مجموعة السبع الحاجة إلى حماية عمالنا وشركاتنا من الممارسات غير العادلة، التي تهدد قدرة الشركات العالمية على البقاء». الجدير بالذكر، تمثل الصين حوالي 40% من النمو العالمي.

وقالت سكاي نيوز أن السلع التكنولوجية الصينية الرخيصة اجتاحت الأسواق العالمية هذا العام، ما أثار مخاوف في واشنطن وبروكسل حيث تشتكي الشركات الغربية مما يعتبرونه جولة جديدة من المنافسة غير العادلة، وفقا لتقرير لصحيفة وول ستريت جورنال، اطلعت عليه سكاي نيوز عربية.

لكن الزعيم الصيني شي جين بينغ يرفض هذه الاتهامات، قائلاً: «لا توجد مشكلة تسمى بالطاقة الإنتاجية الفائضة الصينية». بدلاً من ذلك، يقول المسؤولون الصينيون إن السيارات الكهربائية والألواح الشمسية والمنتجات الصينية الأخرى ببساطة أفضل وأكثر قدرة على المنافسة من مثيلاتها الغربية.

لكن بنظرة على القطاع الصناعي الصيني تظهر إشارات وعلامات واضحة على وجود طاقة إنتاجية فائضة، خاصة في الصناعات: مثل الألواح الشمسية والسيارات والصلب. وفي بعض القطاعات، يبدو أن الوضع سيزداد سوءاً، حيث تواصل الصين توسيع قدرتها الإنتاجية حتى مع بقاء الطلب المحلي ضعيفاً.

ليس من السهل تعريف «الطاقة الإنتاجية الفائضة» لأن من غير الواضح ما المقصود بـ «الفائض» مقارنة بما يُقاس عليه.

هل يجب مقارنة حجم الصناعة الصينية والاستثمارات الجديدة بنموها الحالي؟ مقابل نمو العالم؟ أم مقابل نمو الصين المستقبلي؟

يفضل السياسيون الغربيون الذين يتوقعون موجة من السلع الرخيصة التعريف الأول (أي مقارنة حجم الصناعة الصينية والاستثمارات الجديدة بنموها الحالي)، بينما تفضل بكين التعريف الثاني أو الثالث.

ما هو واضح أنه منذ عام 2021، استثمرت الشركات الصينية في التصنيع أكثر من المعتاد، على الرغم من أن الطلب المحلي والصادرات كانت ضعيفة في كثير من الأحيان. وكان هذا الاتجاه ملحوظًا بشكل خاص لبعض القطاعات التي تحظى بدعم بكين وغالبًا ما تستفيد من الإعانات، مثل السيارات الكهربائية. فقد بلغ نمو الاستثمار في قطاع السيارات إلى حوالي 25% على أساس سنوي في أوائل عام 2023. لكن الارتفاع الكبير في استثمارات الألواح الشمسية والرقائق الإلكترونية والبطاريات أكثر إثارة للإعجاب والدهشة.

هوامش الأرباح تنكمش.. إشارة جديدة على الطاقة الإنتاجية الفائضة

مع زيادة حجم الاستثمار، انخفضت هوامش الربح للمنتجين والمصنعين الصينيين بشكل كبير، خاصة بالنسبة للسيارات والصلب.

كانت هوامش الربح الصافية لقطاع التصنيع الصيني ككل أقل من 4% في أوائل عام 2024، وهو أقل بكثير من المتوسط الذي بلغ حوالي 6% في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الصادرات الصينية تحت الضغط

دفعت القدرة الإنتاجية الهائلة إلى جانب ضعف الطلب وانخفاض الهوامش في الداخل المزيد من السلع الصينية إلى الأسواق العالمية. وقد أدى هذا الفائض في المعروض إلى خفض أسعار بعض السلع الصينية وتقويض أو إضعاف المنافسين في الخارج.

لكن التأثير كان مختلفا بحسب المنتجات المتنوعة.

في حين ركز الساسة الغربيون على التهديد الناجم عن السيارات الصينية، فإن انخفاض الأسعار كان حتى الآن أسوأ بكثير في قطاعات الصلب والألواح الشمسية.

فقد ارتفعت أسعار بطاريات الليثيوم أيون بشكل حاد منذ عام 2020 - على الرغم من أنها بدأت تنخفض بسرعة في الآونة الأخيرة.

قطاع العقار المتأزم يتحمل جزءاً من اللوم

ظهرت مشكلة الطاقة الإنتاجية الفائضة الصينية الأخيرة بشكل جدي في نفس الوقت تقريبًا الذي شهد فيه قطاع العقارات في البلاد انهياراً كبيراً. وهذا ليس من قبيل الصدفة.

أدى انهيار العقارات إلى كبح الطلب على الصلب وغيره من مواد البناء. ومع جفاف الاقتراض للرهن العقاري، أدى الانهيار أيضاً إلى تحرير المدخرات الفائضة للاستثمار في أشياء مثل السيارات والرقائق ومصانع الخلايا الشمسية - وهو ما تشجع عليه بكين بقوة، والتي تفضل نموذجاً للنمو الاقتصادي يعتمد على التصنيع بدلاً من النموذج المعتمد على العقارات والاستهلاك.

وطالما ظلت سوق العقارات الصينية راكدة، واستمر الأفراد الصينيون في الادخار، وأصرت بكين على الخروج من المشاكل الاقتصادية عن طريق التصنيع، فمن غير المرجح أن يتحسن وضع الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين بشكل كبير.

قطاع الطاقة الشمسية في موقف أسوأ

يبدو وضع الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين أسوأ حالاً في مجال تصنيع الخلايا الشمسية، والذي يعتبر، إلى جانب تطبيقات الطاقة النظيفة الأخرى، من بين ما يسمى بـ «القوى الإنتاجية الجديدة» التي تسلط بكين الضوء عليها كعنصر أساسي لاستراتيجية نموها المستقبلي.

وفقًا للبيانات الرسمية، أنتجت الصين في عام 2023 أكثر من 450 غيغاوات من الخلايا الشمسية. لكنها قامت بتركيب أقل من 220 غيغاوات محلياً - وهو رقم ضخم، ولكنه لا يزال أقل من نصف ما تنتجه.

تقدر شركة كابيتال إيكونوميكس أن الصين ستصنع حوالي 750 غيغاوات هذا العام. وإذا بقيت عمليات التركيب عند نفس المستوى، فسيعني ذلك أن الصين ستنتج حوالي 500 غيغاوات من الخلايا الشمسية «الفائضة» في عام 2024.

وهذا رقم ضخم جدا يكفي أن تعرف أنه يعادل تقريباً أربعة أضعاف إجمالي عدد الألواح الشمسية التي تم تركيبها في عام 2023 في بقية أنحاء العالم.

الوضع قد يزداد سوءاً في الفولاذ والبطاريات

تعتبر الصين أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم. وعادة ما تزداد صادراتها من الصلب بشكل كبير عندما تواجه سوق العقارات مشاكل.

لكن الصين لا تزال تستخدم نسبة أعلى من إنتاجها من الصلب محليًا، مقارنةً بفترة ذروة الركود الكبير السابق في قطاع العقارات عام 2015، وخلال الأزمة المالية العالمية عام 2009.

ومع ذلك، تبدو هوامش ربح الصلب أسوأ بكثير مما كانت عليه في عام 2015، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أسعار خام الحديد. وهذا يعني أن مصنعي الصلب لديهم حافز قوي للعثور على أسعار أعلى في الخارج.

بالنسبة للبطاريات، بدا توازن العرض والطلب العالمي أفضل حتى وقت قريب. ولكن هناك الآن علامات تحذير واضحة تلوح في الأفق.

اتجهت أسعار صادرات بطاريات الليثيوم أيون الصينية للانخفاض بشكل حاد منذ أواخر عام 2023، حيث خفضت شركات صناعة السيارات العالمية من وتيرة إنتاج السيارات الكهربائية.

وفي الوقت نفسه، يستعد المصنعون الصينيون لزيادة تاريخية في العرض، على الرغم من الإرشادات

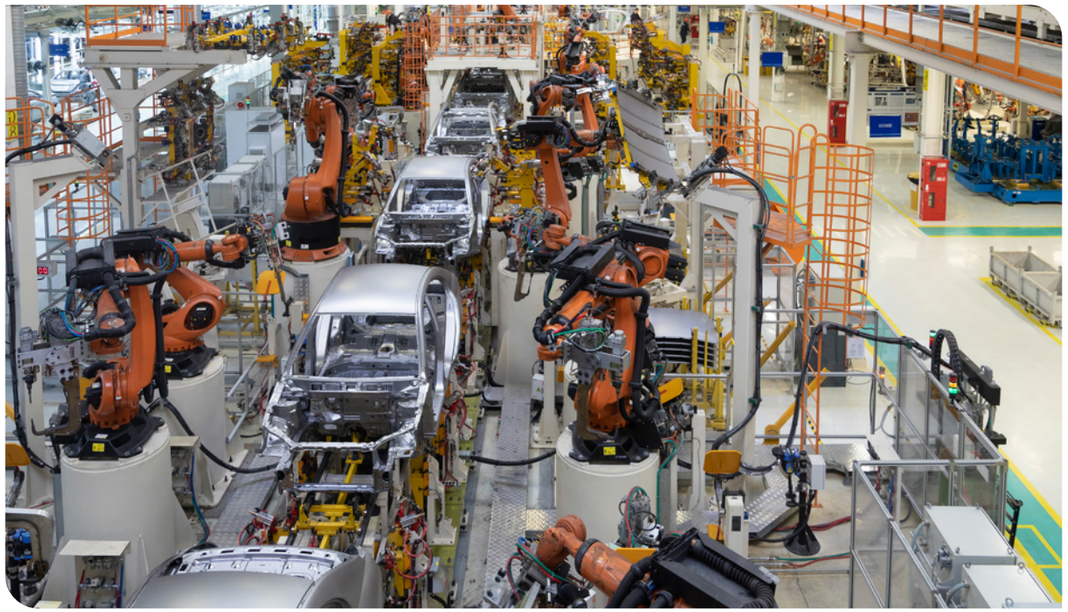

الأخيرة الصادرة عن بكين والتي تهدف إلى الحد من الاستثمار في إنتاج البطاريات منخفضة التكلفة.

قدر بنك غولدمان ساكس العام الماضي أن تصل قدرة إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية الصينية، إلى حوالي 1000 غيغاوات ساعة بحلول عام 2025 - وهو ما يزيد تقريباً عن ضعف توقعات البنك الأميركي للطلب الصيني.

كما يتوقع غولدمان ساكس أن تتعرض معدلات استغلال مصانع البطاريات خارج الصين للانخفاض من حوالي 100% في عام 2022 إلى حوالي 80% بحلول عام 2026.

بصيص أمل في السيارات الصينية

لقد تركز الاهتمام السياسي على صادرات السيارات الصينية المتزايدة وطاقتها الإنتاجية الفائضة، وهذا مبرر بالنظر إلى مدى أهمية قطاع السيارات للاقتصادات الغربية.

لكن في حين أن وضع بعض شركات صناعة السيارات الغربية صعب للغاية بلا شك، فإن موجة الاستثمار في قطاع السيارات الصيني لعامي 2022 و2023 آخذة في الهدوء الآن.

لقد انخفض الاستثمار، الذي كان ينمو بنسبة تقارب 20% على أساس سنوي في عام 2023، إلى 5.7%، وهو رقم يتماشى تقريباً مع المتوسط التاريخي. كما يبدو أن هوامش الربح قد استقرت، وإن كان ذلك عند مستوى أقل مما كانت عليه في الماضي.

بعبارة أخرى، في حين تظل الطاقة الإنتاجية الفائضة كبيرة، فقد لا تتفاقم بسرعة بعد الآن. يبدو أن حرب أسعار السيارات في الصين وتباطؤ اعتماد السيارات الكهربائية في الخارج قد أديا أخيرًا إلى كبح جماح هوس الاستثمار المحموم في الداخل الصيني.

ومع ذلك، فإن هوامش الربح في المعدات الكهربائية تتجه نحو الانخفاض مرة أخرى - وهذه علامة تحذير أخرى للخلايا الشمسية ومعدات أخرى مثل البطاريات.

خسائر الشحن تصل إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق على الرغم من المخاطر المتزايدة للقطاع بأكمله

بالنظر إلى أن ما يصل إلى 90% من التجارة الدولية يتم نقلها عبر المحيطات، فإن السلامة البحرية أمر بالغ الأهمية. قبل ثلاثين عاما، فقد أسطول الشحن العالمي حوالي 200 سفينة كبيرة سنوياً. انخفض هذا الإجمالي إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 26 في عام 2023، بانخفاض بأكثر من الثلث على أساس سنوي وبنسبة 70% خلال العقد الماضي. ومع ذلك ، فإن حقيقة أن الشحن يخضع بشكل متزايد للتقلبات المتزايدة والشكوك الناجمة عن الحرب والأحداث الجيوسياسية، وعواقب تغير المناخ، فضلاً عن المخاطر المستمرة الناتجة عن الاتجاه نحو السفن الأكبر حجما، يعني أن القطاع سيتوقف عن العمل للحفاظ على هذا الوضع الراهن في المستقبل ، وفقا لشركة التأمين البحري Allianz Commercial للسلامة والشحن مراجعة 2024.

«إن سرعة ومدى الطريقة التي يتغير بها ملف مخاطر الصناعة لم يسبق لهما مثيل في العصر الحديث. تعيد النزاعات كما هو الحال في غزة وأوكرانيا تشكيل الشحن العالمي، وتؤثر على سلامة الطاقم والسفن، وسلاسل التوريد والبنية التحتية، وحتى البيئة. إن القرصنة آخذة في الازدياد، مع عودة مثيرة للقلق قبالة القرن الأفريقي. يظهر الاضطراب المستمر الناجم عن الجفاف في قناة بنما كيف يؤثر المناخ المتغير على الشحن، كل ذلك في

الحروب والصراعات الجيوسياسية تهز صناعة الشحن، مع عدد من العواقب الرئيسية

وقت يتعين عليه فيه مواجهة التحدي الأكثر أهمية، إزالة الكربون، «الكابتن راهول خانا، الرئيس العالمي لاستشارات المخاطر البحرية، أليانز كوميرشال».

تبرز جنوب شرق آسيا كمنطقة بحرية مع أعلى إجمالي خسائر

خلال عام 2023، تم الإبلاغ عن 26 خسارة إجمالية على مستوى العالم مقارنة بـ 41 خسارة في العام السابق. تم الإبلاغ عن أكثر من 700 خسارة إجمالية خلال العقد الماضي (729). تعد المنطقة البحرية لجنوب الصين والهند الصينية وإندونيسيا والفلبين نقطة ساخنة للخسارة العالمية، سواء خلال العام والعقد الماضي (184). وشكلت ما يقرب من ثلث السفن المفقودة في العام الماضي (8). ويحتل شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود المرتبة الثانية (6) مع ارتفاع النشاط على أساس سنوي. شكلت سفن الشحن أكثر من 60% من السفن المفقودة على مستوى العالم في عام 2023. كان المؤسس (الغارق) هو السبب الرئيسي لجميع الخسائر الإجمالية، وهو ما يمثل 50%. تم الإبلاغ عن الطقس المتطرف كعامل في خسائر 8 سفن على الأقل حول العالم في عام 2023، مع احتمال أن يكون الإجمالي النهائي أعلى.

مراجعة أليانز للسلامة والشحن 2024: فقدت 26 سفينة كبيرة في جميع أنحاء العالم في عام 2023، بانخفاض بمقدار الثلث على أساس سنوي، وهو أدنى إجمالي في الصناعة على الإطلاق

انخفض عدد حوادث الشحن المبلغ عنها على مستوى العالم بشكل طفيف العام الماضي (2,951 مقارنة بـ 3,036)، حيث شهدت الجزر البريطانية أعلى رقم (695). كما انخفضت الحرائق على متن السفن - وهو مصدر قلق دائم. ومع ذلك، لا يزال هناك 55 خسارة إجمالية في السنوات الخمس الماضية، وتم الإبلاغ عن أكثر من 200 حادث حريق خلال عام 2023 وحده (205) - وهو ثاني أعلى إجمالي لعقد من الزمان بعد عام 2022. لا تزال الحرائق قضية سلامة رئيسية على السفن الكبيرة نظرا للتهديد المحتمل للحياة، وحجم

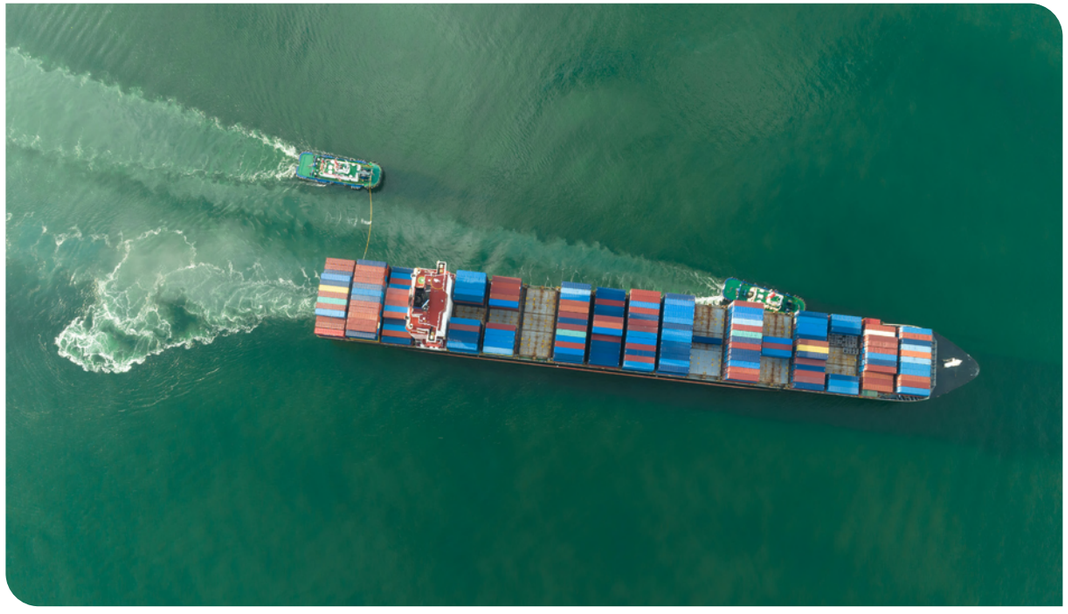

الضرر، وحقيقة أن التكاليف المرتبطة بها يمكن أن تكون شديدة، وهو عامل يساهم في الزيادة طويلة الأجل في تكلفة مطالبات التأمين البحري الكبيرة.

عواقب الصراعات الجيوسياسية

وقد أظهرت الحوادث الأخيرة، كما حدث في أعقاب الصراع في غزة، الضعف المتزايد للشحن العالمي أمام الحروب بالوكالة والنزاعات والأحداث الجيوسياسية، حيث استهدف المسلحون الحوثيون أكثر من 100 سفينة في البحر الأحمر وحده رداً على الصراع. وقد استمر تعطل الشحن في المنطقة وحولها ومن المرجح أن يستمر في المستقبل المنظور. وتشكل عودة ظهور القراصنة الصوماليين، بعد أول عملية اختطاف ناجحة لهم منذ عام 2017، سبباً إضافياً للقلق.

يقول خانا: «كشفت كل من الحرب في أوكرانيا وهجمات البحر الأحمر أيضاً عن التهديد المتزايد للشحن التجاري الذي تشكله التكنولوجيا الجديدة مثل الطائرات بدون طيار، وهي رخيصة نسبياً وسهلة الصنع، ويصعب

مخاطر المناخ آخذة في الارتفاع بينما لا تزال إزالة الكربون من الأساطيل تشكل تحدياً كبيراً

الدفاع عنها دون وجود بحري كبير». «بالنظر إلى المستقبل، فإن الهجمات الأكثر تحركا من الناحية التكنولوجية ضد الشحن والموانئ هي أيضا احتمال واضح. تتزايد التقارير عن السفن التي تعاني من تداخل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، لا سيما في مضيق هرمز والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود».

ويشير التقرير أيضا إلى أنه في السنوات الثلاث التي تلت غزو روسيا لأوكرانيا، ساهم التشديد التدريجي للعقوبات الدولية على صادرات النفط والغاز الروسية في نمو «أسطول الظل» الكبير من الناقلات، في مكان ما بين 600 إلى 1400 سفينة. «هذه في الغالب سفن أقدم ، وغالبا ما تكون سيئة الصيانة تعمل خارج اللوائح الدولية ، وغالبا ما تكون بدون تأمين مناسب. يمثل هذا الوضع مخاطر بيئية وسلامة خطيرة»، كما يقول جوستوس هاينريش، قائد المنتجات العالمية، Marine Hull ، Allianz Commercial. شاركت السفن فيما لا يقل عن 50 حادثا حتى الآن، بما في ذلك الحرائق وأعطال المحرك والاصطدامات وفقدان التوجيه والانسكابات النفطية. «غالباً ما تقع تكلفة التعامل مع هذه الحوادث على عاتق الحكومات أو شركات التأمين الأخرى على السفن إذا كان أحدها متورطا في حادث».

إعادة التوجيه تجلب المخاطر والتحديات البيئية

كما أثرت الهجمات ضد الشحن في مياه الشرق الأوسط بشدة على عبور قناة السويس - بانخفاض بأكثر من 40% في بداية عام 2024 - والتجارة. يأتي هذا بعد فترة وجيزة من الاضطراب المستمر الناجم عن الجفاف في قناة بنما، وهو بمثابة ضربة مزدوجة على الشحن، مما يتسبب في المزيد من المشكلات لسلاسل التوريد العالمية. أيا كانت الطرق البديلة التي تسلكها السفن، فإنها تواجه تحويلات طويلة وتكاليف متزايدة، مما يؤثر أيضا على عملائها. يضيف تجنب قناة السويس ما لا يقل عن 3000 ميل بحري (أكثر من 5500 كم) و 10 أيام من وقت الإبحار ، وتغيير المسار عبر رأس الرجاء الصالح.

تؤثر إعادة التوجيه أيضا على مشهد المخاطر والبيئة. يمكن أن تكون العواصف والبحار الهائجة أكثر صعوبة بالنسبة للسفن الصغيرة المستخدمة في الإبحار في المياه الساحلية، في حين أن البنية التحتية لدعم حادث يشمل أكبر السفن، مثل ميناء ملجأ مناسب أو عملية إنقاذ متطورة قد لا تكون متاحة. قد تضيع المكاسب البيئية لأن السفن المعاد توجيهها تزيد من السرعات لتغطية مسافات أطول. وقد تم بالفعل الإشارة إلى تحويلات البحر الأحمر كمساهم رئيسي في زيادة الانبعاثات بنسبة 14% في قطاع الشحن في الاتحاد الأوروبي هذا العام.

خليج غينيا في أفريقيا هو نقطة ساخنة لاختطاف السفن وخطف الطواقم والرهائن على مستوى العالم

تحديات الشحن الأخضر

يساهم الشحن بحوالي 3% من الانبعاثات العالمية الناجمة عن الأنشطة البشرية وتلتزم الصناعة بأهداف صعبة لخفض هذه التهديدات. وسيتطلب بلوغ هذه الأهداف مزيجاً من الاستراتيجيات، بما في ذلك تدابير لتحسين كفاءة الطاقة، واعتماد أنواع وقود بديلة، وتصميم مبتكر للسفن، وأساليب للدفع.

تمثل إزالة الكربون تحديات مختلفة لصناعة تتلاعب بالتقنيات الجديدة جنبا إلى جنب مع طرق العمل الحالية. على سبيل المثال، ستحتاج الصناعة إلى تطوير البنية التحتية لدعم السفن التي تستخدم أنواع الوقود البديلة، مثل التزويد بالوقود والصيانة، مع التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في نفس الوقت. هناك أيضا مشكلات محتملة تتعلق بالسلامة مع مشغلي المحطات وطاقم السفن الذين يتعاملون مع أنواع الوقود البديلة التي يمكن أن تكون سامة أو شديدة الانفجار.

«ستكون زيادة سعة أحواض بناء السفن أمرا أساسيا أيضا مع تسارع الطلب على السفن الخضراء. هذه القدرة مقيدة حاليا بأوقات الانتظار الطويلة وارتفاع أسعار البناء». يجب بناء أو تجديد أكثر من 3500 سفينة سنويا حتى عام 2050 ، ومع ذلك انخفض عدد أحواض بناء السفن إلى أكثر من النصف بين عامي 2007 و 2022 . «يمكن أن يكون لقيود السعة على أحواض بناء السفن تأثير غير مباشر على الإصلاحات والصيانة ، مع السفن التالفة أو تلك التي تعاني من مشاكل في الآلات التي يحتمل أن تواجه تأخيرات طويلة».

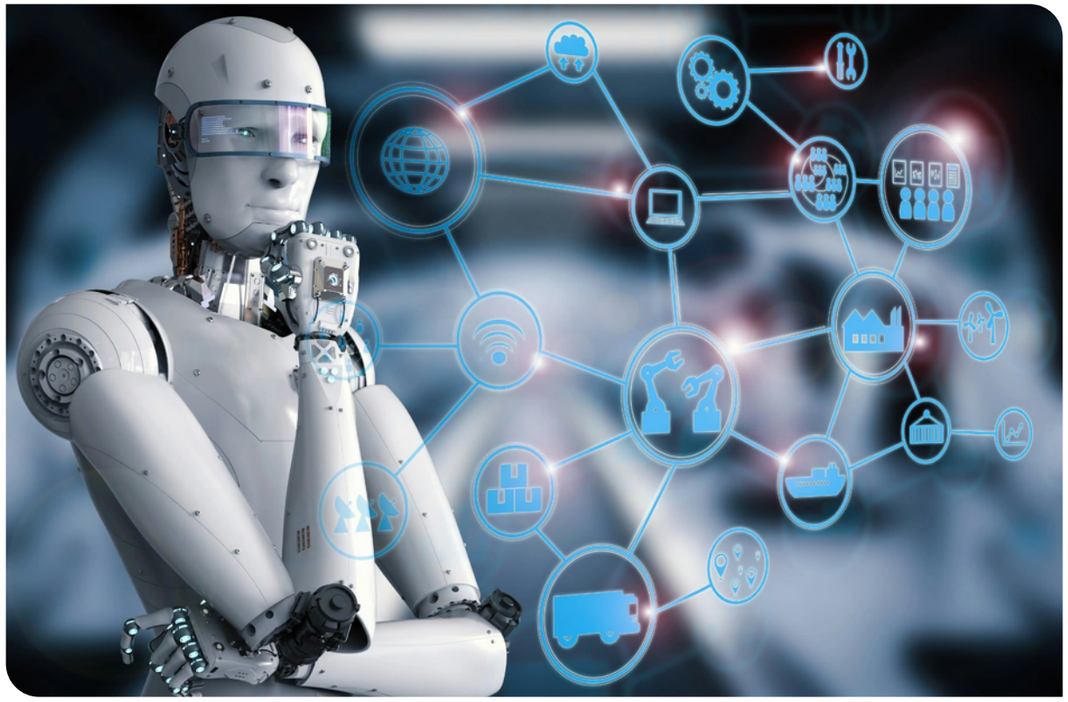

3 مهام للذكاء الاصطناعي في عالم الاستثمار... هل نقول وداعاً لمديري المحافظ؟

توجيه قرارات الاستثمار، وتتبع عادات مديري المحافظ، وتحديد فرص الربح.. ثلاث استخدامات بدأت شركات إدارة الأصول الاعتماد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي في تنفيذها. ويخطط بنك جيه بي مورغان لتوسيع استخدام أداة الذكاء الاصطناعي التوليدية في وقت لاحق هذا العام؛ بهدف إطلاق إشارات حول القرارات المشكوك فيها من قبل مديري المحافظ، مثل بيع الأسهم ذات الأداء المتميز بشكل مبكر جدًا، وفق صحيفة الفايننشال تايمز.

تحسين العمليات

وفقاً لكريستيان ويست، رئيس منصة الاستثمار في جيه بي مورغان لإدارة الأصول، فإن الأداة المعروفة بـ (Moneyball) مصممة لإرشاد مديري المحافظ إلى كيفية تصرفهم واتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساعدتهم في تصحيح الانحيازات وتحسين عملياتها.

شركات إدارة الصناديق الأخرى، تستخدم الذكاء الاصطناعي لتكملة عمل المحللين، وتحديد الأهداف لتمويل التحكيم القانوني، وشرح قرارات التخصيص للمستثمرين.

هذه الجهود المتفرقة، توضح كيفية تحول حرب الذكاء الاصطناعي في إدارة الأصول من المهام المكثفة للأوراق الرسمية والامتثال والتسويق نحو مساعدة المحترفين في الاستثمار على اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً.

أداة جيه بي مورغان، التي تعتبر جزءاً من منصة إدارة محافظ (Spectrum) التي تدير 3.2 تريليون دولار، هي برنامج تجريبي لا يزال قيد التطوير وسيتم إتاحته لمجموعة أوسع من مديري المحافظ في وقت لاحق هذا العام.

محلل افتراضي

لإدارة 331 مليار دولار، قامت إدارة الاستثمار في (Voya Investment Management) بتنفيذ محلل افتراضي يمكنه مراقبة الأسهم لاحتمال وجود مخاطر، مكملًا لفريق البحث البشري. ويمُكّن المحلل الافتراضي، مديري المحافظ من الوصول إلى لوحة معلومات يمكن من خلالها مشاهدة مراجعة الأوراق المالية، بجانب تغذية الردود الآلية، مثل تحذير الأسهم. حتى الآن، أظهر محلل الذكاء الاصطناعي في (Voya Investment Management) نسبة جيدة من القرارات الصحيحة والخاطئة؛ مما يجعل تنبيهاته «إشارة ذات قيمة عالية»، كما أوضح غاريث شيبارد، نائب رئيس فويا للذكاء الاصطناعي.

أهداف جذابة

مؤسسة ليغاليست، التي تدير صندوقًا استثماريًا بقيمة 1 مليار دولار مخصصًا لتمويل التحكيم القانوني، تستخدم أداة بحث خاصة بالذكاء الاصطناعي تُدعى (ruffle Sniffer) للبحث عن أهداف استثمارية جذابة بين العديد والعديد من الدعاوى المدنية.

الـ «سنيفر» يمسح سجلات المحكمة بحثاً عن علامات على النتائج المواتية، مثل وجود قضاة وفصول قضائية وقرارات قبل المحاكمة تشير إلى حالات قوية بشكل خاص.

«تبحث أداة (ruffle Sniffer) عن القضايا التي تظهر علامات واضحة على فوزها ولكن لم تحصل على المال بعد»، قالت إيفا شانج، مؤسسة ليغاليست.

دور كبير

في بعض الحالات، يكون للذكاء الاصطناعي دور كبير، كما هو الحال مع صندوق التداول المتبادل المدعوم بالذكاء الاصطناعي من الشركة الكورية الجنوبية إل جي وشركة (Qraft Technologies) المدعومة من سوفت بنك.

في غضون ذلك، تطور صندوق التداول (LQAI)، الذي تم إطلاقه في نوفمبر ويعتمد على أداة اختيار الأسهم الخاصة بهم بالذكاء الاصطناعي، ليضم تقريرًا شهريًا يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي.

يقوم التقرير الأخير الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي بشرح قراراته لصالح بعض الشركات والقطاعات بينما يتخلص من البعض الآخر.

يقول تقرير الممتلكات الذي أنشأه الذكاء الاصطناعي: «بصفتي مدير محفظة (LQAI)، قمت بزيادة الاستثمارات في الشركات المتقدمة تكنولوجيًا مثل (غوغل، والتي هي جزء من شركة ألفابت)، بينما قلصت قليلاً التعرض للشركات التي تواجه صعوبات، مما يعكس مقاربة حذرة، ولكن متفائلة للاستفادة من فرص النمو في ظل التباينات المالية».

مشككون في الإمكانيات

على الرغم من التطورات، فإن هناك مشككين في إمكانية الذكاء الاصطناعي في تحقيق عوائد طويلة الأجل لشركات إدارة الأصول.

ويقول ديفيد جيرو، الذي يدير صندوقاً تقدر قيمته السوقية بنحو 59 مليار دولار، إن معظم رأس المال الموجه نحو الذكاء الاصطناعي في إدارة الأصول يستخدم للعثور على ميزة قصيرة المدى بدلاً من المهمة الأصعب لتقدير إمكانية الأرباح على مدى سنوات في المستقبل.

وأضاف جيرو: «أعتقد أن هناك شيئاً قليلاً جداً جداً من الذكاء الاصطناعي الذي سيقوم بجعل هذا العجز يختفي».

الذكاء الاصطناعي يبرز في مجال التمويل
82% من المديرين الماليين يشيدون بكفاءته
68% يخشون تهديداته

كشفت دراسة أخيرة أجرتها «إس إيه بي كونكر» عن تنامي مستويات اعتماد الذكاء الاصطناعي في المجال المالي من قبل الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية، إذ امتدح غالبيتهم (82%) الذكاء الاصطناعي بسبب قدرته على تبسيط عمليات الأعمال. بالإضافة إلى ذلك أشار 28% منهم إلى فعالية الذكاء الاصطناعي في توليد بيانات ورؤى مالية نوعية، في حين أشار 24% منهم إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين دقة التوقعات المالية.

مخاوف متعلقة بالتأثير طويل الأمد

وأوضح جواو كارفاليو، المدير التنفيذي لمنطقة جنوب أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى «إس إيه بي» أن هذا الحماس حول الذكاء الاصطناعي يشهد بعض التراجع بسبب المخاوف المتعلقة بالتأثير طويل الأمد للذكاء الاصطناعي على المختصين في الشؤون المالية، إذ يرى ثلثا الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية (68%) أن الذكاء الاصطناعي قد يشكل تهديداً لمناصبهم، فيما يرى 31% منهم أنه يشكل خطراً على فرق عملهم.

وقال كارفاليو: «يجب أن يتم تغيير هذا المنظور وبسرعة، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي في حال استخدامه بطريقة صحيحة ومسؤولة تأخذ خصوصية البيانات بعين الاعتبار، أن يكون أداة مهمة وحيوية في مواجهة التحديات المالية ويساعد في إحداث تحول في دور قادة الشؤون المالية في المؤسسات، ويمنح تلك المؤسسات ميزات تنافسية».

حالة عدم اليقين

وأشار كارفاليو إلى حالة عدم اليقين بأنها أكبر التحديات التي تواجه الرؤساء التنفيذيين في الوقت الحالي، وقال: «تعكس الدراسة هذا الأمر حيث اتفق تسعة من أصل عشرة من قادة الشؤون المالية على أن مهمتهم الأساسية تتمثل في الاستعداد للأمور غير المتوقعة».

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح كارفاليو أن التوقعات لا تزال تشكل عقبة كبيرة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق، والمخاطر المرتبطة بالتسعير، والبيانات القديمة، وقال في هذا الإطار: «يتجه الرؤساء التنفيذيون للشؤون المالية نتيجة لذلك إلى التكنولوجيا، فمنهم من يقوم بتعزيز أدوات رصد السوق (57%) والاستثمار في الابتكار (40%)، كما يستخدم أكثر من نصفهم تحليلات البيانات، الأمر الذي يسلط الضوء على الكيفية التي يمكن من خلالها للذكاء الاصطناعي أن يقدم إضافة قوية لهذا المزيج. ويمكن للرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي أن يصبحوا مرشدين فنيين قادرين على التعامل مع تحدي حالة عدم اليقين السائدة وتقديم أفكار ورؤى قيّمة».

تخليص فرق العمل من المهام الشاقة

قال كارفاليو: «تقضي الفرق المالية ما بين 40-70% من وقتها في معالجة البيانات، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث ثورة في هذا المجال من خلال أتمتة المهام مثل معالجة الفواتير، ما يترك لأفراد الفرق متسعاً كافياً من الوقت الذي يمكنهم الاستفادة منه في أداء أعمال استراتيجية أخرى».

وأوضح أنه يمكن للذكاء الاصطناعي على سبيل المثال أن يزيد من سهولة تحسين مطابقة الفواتير ووضع استراتيجية التسديد والتحصيل، مع تمكين المؤسسة في ذات الوقت من الاستجابة للتهديدات واغتنام الفرص الجديدة وذلك عبر أتمتة تقييم المخاطر.

أما بخصوص أثر الذكاء الاصطناعي على جودة البيانات، أشار كارفاليو إلى أنه يسهم في تقليل الأخطاء ويحسن

من مستويات الامتثال ويتيح مستويات أفضل من مطابقة الفواتير وتقييم المخاطر، وقال: «يخفف هذا الأمر بدوره من مصادر عدم اليقين المحتملة إذ يرى 47% من الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية أن الذكاء الاصطناعي يحسن الوظيفة الضريبية إلى حد بعيد».

وبيّن أن الذكاء الاصطناعي يعزز معايير جودة البيانات بشكل استباقي، وأضاف: «يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشتمل على التصحيحات اللازمة، وأن يساعد في تبسيط العمليات وتوفير الوقت، كما يتيح في نهاية المطاف لفرق المالية التركيز على الأنشطة الأخرى عالية القيمة، ويحسن الرضا الوظيفي، ويحقق المزيد من النتائج للمؤسسات».

إعادة رسم معالم دور الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية

قال كارفاليو: «يوفر الذكاء الاصطناعي فرصاً متميزة للرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية، إذ يقدم معلومات ورؤى آنية تساعد في التنبؤات، وتخطيط الطلب، كما يتمتع بالقدرة على توليد خطط مالية مخصصة. ويمكن للرؤساء التنفيذيين بفضل البيانات المعززة بالذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات أفضل، وتوجيه المؤسسات لأن تكون استباقية أكثر في توجهها، الأمر الذي ظهر جلياً في آراء الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية الذين رأى 61% منهم أن الذكاء الاصطناعي عنصر حيوي لإدارة حالة عدم اليقين».

وأضاف كارفاليو أنه إلى جانب الامتثال يتيح الذكاء الاصطناعي للرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية الاستفادة من البيانات التشغيلية لتقديم إرشادات أشمل في مجال الأعمال، وقال: «يمكن أن يشمل هذا الأمر مساعدة أقسام المبيعات والتسويق على تنفيذ أنشطة هادفة مولدة للدخل، أو إتاحة المجال لإجراء المزيد من الأبحاث والتطوير والابتكار».

وتابع: «يعمل الذكاء الاصطناعي بشكل عام على تمكين الرؤساء الماليين للشؤون المالية على تخطي

الأدوار التقليدية وأن يصبحوا شركاء استراتيجيين، الأمر الذي يعزز الابتكار في جميع أرجاء المؤسسات. كما يضمن هذا النهج حصول جميع الإدارات على بيانات دقيقة تتيح لها تبسيط أعمالها وضمان قدرتها على مواكبة المتطلبات المستقبلية».

الاستخدام الأخلاقي والفعال للذكاء الاصطناعي

أكد كارفاليو قائلاً: «على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي، فإنه يجب علينا أن نأخذ بالحسبان مسائل خصوصية البيانات والأمن والتحيزات المحتملة في مخرجات الذكاء الاصطناعي وكذلك «الهلوسات» التي يتم فيها وبشكل خاطئ اعتبار استنتاجات الذكاء الاصطناعي على أنها حقائق مثبتة».

وأضاف: «لذلك، فإن العمل مع شريك مسؤول يتمتع بالخبرة ويتفهم أهمية الممارسات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي هو أمر على قدر كبير من الأهمية، إذ يستطيع مثل هؤلاء الشركاء المساعدة في وضع معايير أمن إلكتروني وخصوصية متينة والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية والحاسمة للاستخدام الجيد للتكنولوجيا».

وبيّن كارفاليو أن أدوات الذكاء الاصطناعي المدمجة في الأنظمة الحالية قادرة على مساعدة قادة الشؤون المالية على الاستفادة وبسهولة أكبر من القيمة التي توفرها التكنولوجيا، وقال: «يمكن للارتباط الوثيق بين الذكاء الاصطناعي والعمليات التجارية ضمان دقة التنبؤات والتوصيات المعززة بالذكاء الاصطناعي مع مرور الوقت».

واختتم كارفاليو: «إن الذكاء الاصطناعي في نهاية المطاف ليس بديلاً عن الخدمات المالية بل معزز لها، إذ يوفر الوقت اللازم لأداء المهام المعقدة، ويولد أفكاراً قيّمة تساعد على اتخاذ قرارات ذكية. كما يمكن للذكاء الاصطناعي في حال استخدامه بشكل صحيح أن يفتح الباب أمام فرص جديدة لجميع إدارات المؤسسات حتى في الأوقات الصعبة».

التهديدات السيبرانية المتزايدة تثير شواغل ملحة حول الاستقرار المالي

ازداد خطر الهجمات السيبرانية النظامية في ظل نمو التحول الرقمي وتصاعد الاضطرابات الجغرافية-السياسية

في مقال نشره فابيو ناتالوتشي, ماهفاش سعيد قرشي, فيلكس سونثايم في مدونة صندوق النقد الدولي, وجاء المقال على النحو التالي:

ازداد عدد الهجمات السيبرانية بأكثر من الضعف منذ الجائحة. وبينما سجلت الشركات في السابق خسائر طفيفة نسبيا نتيجة الهجمات السيبرانية، شهد بعضها خسائر أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، تحملت هيئة الاستعلام الائتماني الأمريكية Equifax غرامات بقيمة تجاوزت مليار دولار أمريكي عقب تعرضها لحادث ضخم عام 2017 نتج عنه اختراق بيانات حوالي 150 مليون عميل.

وكما نوضح في أحد فصول عدد إبريل 2024 من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، يتزايد حاليا خطر الخسائر الجسيمة الناجمة عن حوادث الأمن السيبراني. ومن المحتمل أن تتسبب هذه الخسائر في مشكلات تمويلية للشركات، بل وقد تهدد ملاءتها المالية. ومنذ عام 2017، ازداد حجم تلك الخسائر الجسيمة بأكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 2,5 مليار دولار. وتتجاوز الخسائر غير المباشرة هذا الرقم بكثير، بما في ذلك أضرار السمعة أو التحديثات الأمنية. والقطاع المالي على الأخص عرضة للمخاطر السيبرانية. فالشركات المالية – التي تتعامل مع كم ضخم من البيانات والمعاملات الحساسة – غالبا ما يستهدفها المجرمون سعيا لسرقة الأموال أو تعطيل الأنشطة الاقتصادية. وتشكل الهجمات على الشركات المالية حوالي خمس الإجمالي، وتعد البنوك هي الأكثر عرضة لتلك الهجمات.

ومن شأن الحوادث التي يتعرض لها القطاع المالي أن تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي إذا ما أدت إلى تآكل الثقة في النظام المالي، أو تعطيل الخدمات الضرورية، أو انتقال التداعيات إلى مؤسسات أخرى.

تنامي التهديدات

ازداد خطر الهجمات السيبرانية والخسائر الجسيمة الناجمة عنها.

أقصى خسائر سنوية على مستوى الشركات
(ملايين الدولارات الأمريكية)

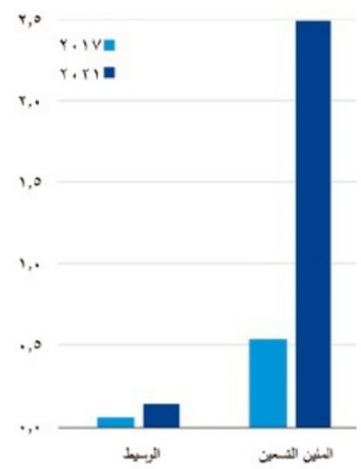

حوادث الأمن السيبراني
(بالآلاف)

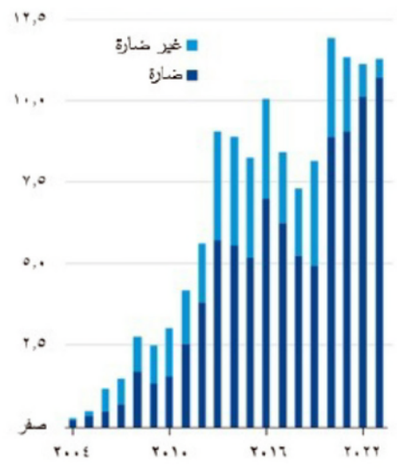

المصادر: قاعدة بيانات Advisen Cyber Loss Data، **ومؤسسة** Capital IQ، **وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي**

ملحوظة: تصنف الحوادث السيبرانية في اللوحة ١ استناداً إلى قاعدة بيانات Advisen، وتقديرات خسائر الحوادث السيبرانية في الأجل الأقرب قد تكون دون حجمها الحقيقي بسبب التأخر في إبلاغ البيانات. وتستند اللوحة ٢ إلى دالة الكثافة اللاحقة المقدرة لأكبر خسائر مسجلة عبر جميع الشركات خلال عام.

IMF

هدف جذاب

تعرض القطاع المالي لأكثر من ٢٠ ألف هجوم سيبراني بلغت خسائرها ١٢ مليار دولار على مدار العشرين عاماً الأخيرة.

الخسائر الناجمة عن حوادث الأمن السيبراني
(مليارات الدولارات الأمريكية، 2004 – 2023)

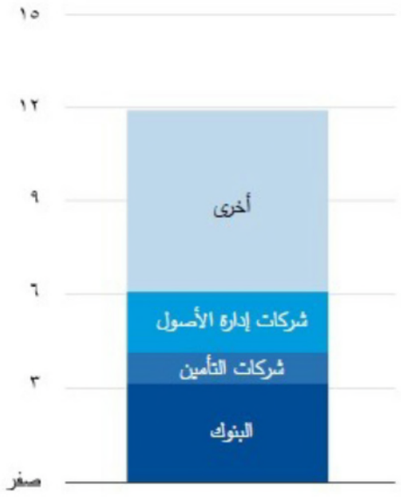

حوادث الأمن السيبراني في القطاع المالي
(عدد الحوادث، 2004 – 2023)

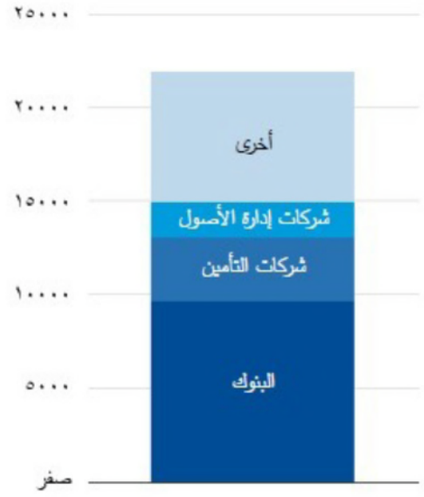

المصادر: قاعدة بيانات Advisen Cyber Loss Data، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي حادث سيبراني جسيم في إحدى المؤسسات المالية إلى تقويض الثقة، وربما تنشأ عنه موجة بيع عارمة في الأسواق أو سحب جماعي للودائع المصرفية في الحالات القصوى. ورغم أننا لم نشهد حتى الآن سحبا جماعيا للودائع إثر هجمات سيبرانية، يشير تحليلنا إلى خروج تدفقات محدودة من الودائع بوتيرة ثابتة إلى حد ما من البنوك الأمريكية الأصغر حجما عقب الهجمات السيبرانية.

ويمكن أن تنشأ تداعيات حادة على النشاط الاقتصادي نتيجة الحوادث السيبرانية التي تؤدي إلى تعطيل الخدمات الأساسية، مثل شبكات المدفوعات. فعلى سبيل المثال، تعرض بنك ليسوتو المركزي إلى هجمة في ديسمبر أدت إلى تعطيل نظام المدفوعات الوطني، وبالتالي توقف المعاملات في البنوك المحلية.

ويتمثل أحد الاعتبارات الأخرى في نمو اعتماد الشركات المالية على مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات الخارجيين، والذي قد يزداد بمرور الوقت مع صعود

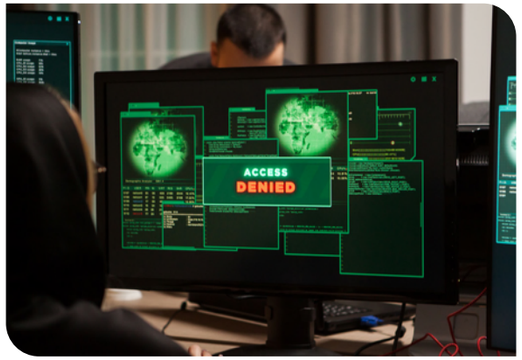

أهمية الذكاء الاصطناعي. ويمكن لمقدمي الخدمات الخارجيين تعزيز صلابة العمليات، ولكنهم يجعلون أيضا القطاع المالي عرضة لصدمات نظامية. فعلى سبيل المثال، تعرض أحد مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات السحابية لهجوم باستخدام فيروسات الفدية عام 2023 نتج عنه انقطاع الخدمات عبر 60 اتحاد ائتماني في الولايات المتحدة في آن واحد.

وكما يوضح الفصل، يجب على السياسات وأطر الحوكمة أن تواكب المخاطر السيبرانية الهائلة والمتنامية التي تواجه النظام المالي العالمي بسبب زيادة التحول الرقمي والاضطرابات الجغرافية-السياسية.

ونظرا لأن الحوافز الخاصة ربما لا تكون كافية للتصدي للمخاطر السيبرانية – فالشركات على سبيل المثال قد تمتنع عن نشر معلومات كاملة حول تداعيات تلك الحوادث على النظام المالي – هناك حاجة إلى التدخل الحكومي.

غير أن مسحا صندوق النقد الدولي على البنوك المركزية والسلطات الرقابية يشير إلى أن أطر سياسات الأمن السيبراني لا تزال غير كافية في الغالب، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فعلى سبيل المثال، يطبق حوالي نصف البلدان فقط التي شملها المسح استراتيجيات وطنية أو أطر تنظيمية مخصصة للأمن السيبراني في القطاع المالي.

وبهدف تعزيز صلابة القطاع المالي، على السلطات وضع استراتيجيات وطنية كافية لحماية الأمن السيبراني، مصحوبة بأطر تنظيمية وقدرات رقابية فعالية، بما في ذلك:

• التقييم الدوري لبيئة الأمن السيبراني، وتحديد المخاطر النظامية المحتملة الناجمة عن الروابط والتركزات، بما في ذلك المرتبطة بمقدمي الخدمات الخارجيين.

• تشجيع «النضج» السيبراني بين شركات القطاع المالي، بما في ذلك الاستعانة بخبراء الأمن السيبراني في مجالس الإدارات، وهو ما تؤيده التحليلات الواردة في الفصل، والتي تشير إلى أن تعزيز الحوكمة السيبرانية قد يساهم في الحد من المخاطر السيبرانية.

• تحسين «النظافة السيبرانية» للشركات – أي سلامة أمنها ونظمها على شبكة الإنترنت (بما في ذلك استخدام مضادات البرمجيات الخبيثة والمصادقة متعددة العوامل) – والتدريب والتوعية.

• إيلاء الأولوية لجمع وإبلاغ البيانات عن حوادث الأمن السيبراني، وتبادل المعلومات بين المشاركين في القطاع المالي لتعزيز التأهب الجماعي.

ونظرا لأن الهجمات غالبا ما تنشأ من خارج البلد الأصلي للشركة المالية ويمكن تحويل مكاسبها المالية عبر الحدود، يتعين التصدي بنجاح للمخاطر السيبرانية.

وفي حين أن حوادث الأمن السيبراني واقعة لا محالة، يحتاج القطاع المالي إلى القدرات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية أثناء هذه الاضطرابات. ولذلك ينبغي للشركات المالية وضع إجراءات للاستجابة والتعافي واختبارها. وعلى السلطات الوطنية أيضا تنفيذ بروتوكولات للاستجابة وأطر لإدارة الأزمات، مع ضمان فعاليتها.

ويضطلع صندوق النقد الدولي بدور فعال في مساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز أطر الأمن السيبراني عبر تقديم المشورة بشأن السياسات، كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي ومن خلال أنشطة بناء القدرات، على سبيل المثال.

مستقبل إدارة المخاطر التشغيلية

المحاور الرئيسية

1. مقدمة في إدارة المخاطر التشغيلية.
أولًا: نبذة عن مفهوم إدارة المخاطر.
ثانياً: أنواع المخاطر في القطاع المصرفي.
ثالثاً: تعريف المخاطر التشغيلية.

2. تحليل المخاطر التشغيلية.
أولًا: أسباب المخاطر التشغيلية.
ثانياً: طبيعة تكرار وحجم المخاطر التشغيلية.
ثالثاً: نموذج عملي لكيفية تحليل وتقييم المخاطر التشغيلية.

3. أهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وآثار التحول التكنولوجي على ذلك.

4. ضمان استدامة الأعمال في ظل التحديات والاتجاهات المستقبلية:
أولًا: التحول الرقمي وبناء استراتيجيات لإدارة المخاطر التشغيلية في ظل التغير.
ثانياً: التغير المناخي والكوارث البيئية.

5. قرارات لجنة بازل ودورها في مستقبل إدارة المخاطر التشغيلية بالقطاع المصرفي.
عرض المبادئ الاسترشادية بشأن الممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

6. خاتمة | 7. المراجع

1. مقدمة في إدارة المخاطر التشغيلية

أولًا: نبذة عن مفهوم إدارة المخاطر

يرتكز مفهوم إدارة المخاطر بشكل رئيسي على عملية تحديد وتقييم المخاطر باختلاف أنواعها، مع أهمية اختيار طرق إدارة المخاطر التي يمكن التعرض لها، فعلى سبيل المثال، تركز إدارة المخاطر في القطاع المصرفي على العمليات التي يقوم بها البنك، بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وكيفية إدارتها ورسم السياسات المستقبلية وتحديد طرق قياسها؛ لكي يتمكن البنك من التحوط لها، وتقليل أثرها السلبي، وتطوير الميزة التنافسية للبنك ثم تحديد كيفية التعامل مع الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها، عبر اتخاذ التدابير المناسبة، مع تحديد استراتيجيات للتعامل معها في حال حدوثها. وبالتالي فإن الهدف من إدارة المخاطر هو تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الاستدامة والتحوط ضد الخسائر المحتملة.

ثانياً: أنواع المخاطر في القطاع المصرفي.

هناك عدة أنواع من المخاطر داخل القطاع المصرفي، من أهمها ما يلي:

مخاطر السيولة: تتعلق بقدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية في الأوقات المناسبة.

مخاطر الائتمان: تتعلق باحتمالية عدم قدرة المقترض على سداد الالتزامات المالية المتعلقة بالائتمان كما تم الاتفاق عليه، ومنها مخاطر التعثر.

مخاطر السوق: تنشأ نتيجة التقلبات والتغيرات في الأسواق المالية والاقتصادية ومنها مخاطر تقلبات أسعار الأصول المالية مثل الأسهم، وكذلك مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

المخاطر التشغيلية: تنشأ نتيجة عمليات البنك اليومية والأنشطة التشغيلية وقد تشمل مجموعة متنوعة من العوامل مثل الأخطاء البشرية وتكنولوجيا المعلومات (انقطاع الخدمات التقنية/ الاختراقات الإلكترونية وغيرها) وأية أحداث غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية والأحداث الاقتصادية الاستثنائية.

ثالثاً: تعريف المخاطر التشغيلية

تتشابه تعريفات مفهوم المخاطر التشغيلية فقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها مخاطر تتعلق بحدوث خسائر نتيجة خطأ أو عدم ملاءمة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، من خلال العاملين أو أنظمة التشغيل ونظم المعلومات بالبنك هذا من جانب، ومن جانب آخر هنالك تتعلق بالوقوع في مخالفات تنظيمية ورقابية خارج البنك.

كما عرفها أيضاً أحد البنوك الكويتية المحلية[1] بأنها المخاطر التي تتعلق بالخسائر الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الخاطئة، من حيث تعطل بعض الأنظمة التشغيلية، والأخطاء البشرية، أو الخسائر التي تتعلق بعوامل خارجية مثل مشكلات الامتثال والالتزام بالتشريعات واللوائح التنظيمية، المتعلقة بالإطار القانوني المنظم للقطاع المصرفي بالدولة.

2. تحليل المخاطر التشغيلية

أولاً: أسباب المخاطر التشغيلية

1. زيادة المعاملات المصرفية والمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك، مما يؤدي إلى أخطاء ومخاطر تشغيلية يجب العمل على ضبطها لتجنبها أو تقليل الوقوع فيها.

2. استخدام نظام التسويات والمقاصة داخل القطاع المصرفي يجعل من الضروري إقامة نظام رقابي عالي الجودة لضمان حماية العملاء.

3. ظهور مخاطر بسبب عمليات الاحتيال الإلكتروني والمعاملات الوهمية، مما يؤدى إلى اهتمام البنوك بوضع شروط للعمليات الإلكترونية المصرفية اليومية لتجنب استغلال أي ثغرة من المحتالين.

4. حدوث دمج بين بعض المؤسسات البنكية في كيان واحد، يساهم في تطوير إدارة المخاطر التشغيلية؛ لتجنب حدوث أخطاء في عمليات الدمج أو في بيانات العملاء المشتركة بين البنوك المندمجة

ثانياً: طبيعة تكرار وحجم المخاطر التشغيلية

تنقسم المخاطر التشغيلية إلى نوعين بشكل عام، إما مخاطر يمكن السيطرة عليها، وتقع غالباً داخل البنك مثل مخاطر أنظمة التشغيل والعمليات أو خلل في نظام تكنولوجيا المعلومات أو الأخطاء غير المقصودة أثناء العمل. وتوجد مخاطر لا يمكن السيطرة عليها، وغالباً ما تقع نتيجة أحداث خارجية مثل الزلازل أو الحروب أو الأزمات الاقتصادية الكبرى أو غير ذلك مما لا يمكن للبنوك أن تتوقعه بشكل كبير.

وقد حددت بعض الدراسات من بينها دراسة ماريجا كينزيفك Knežević Marija[2] في الشكل (1) عنصرين رئيسيين في تحديد إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك وهما: حجم الخطر وتكرار وقوعه. وقد أكدت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين تكرار وقوع المخاطر التشغيلية وحجم تلك

المخاطر، بمعنى أن إمكانية تكرار وقوع المخاطر التي تؤدي إلى خسائر كبيرة غير متوقعة تعتبر قليلة الحدوث، وفي المقابل قد تقع مخاطر تشغيلية متوقعة وبشكل متكرر، ولكن حجم الخسائر منخفض. وبالتالي يساهم ذلك في وضع طرق للتعامل مع المخاطر التشغيلية بحسب معدل تكرارها وحجم الخسائر الناتجة عنها.

الشكل (1) تكرار الخسائر التشغيلية حسب حجم الخسائر

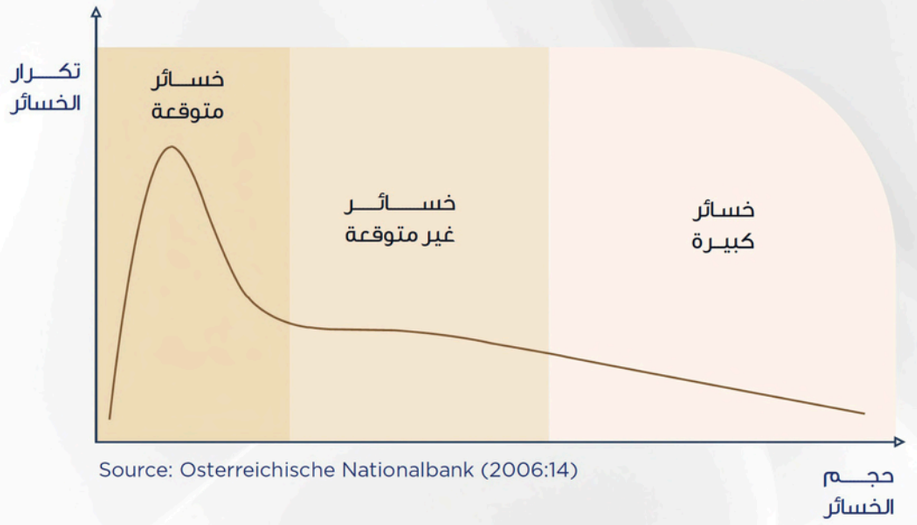

Source: Osterreichische Nationalbank (2006:14)

ثالثاً: نموذج عملي لكيفية تحليل وتقييم المخاطر التشغيلية

عادة ما تعتمد البنوك الرائدة في العمل المصرفي - فيما يخص تحليل المخاطر التشغيلية - على نظام «التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة» (Risk and Control Self As-sessment RCSA)»، والذي يهدف إلى التطبيق الذاتي للإجراءات الرقابية التي يعتمدها البنك، وذلك للحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك داخلياًوخارجياً. وفيما يلي بعض من أهم الخطوات الرئيسية لإجراء تحليل وتقييم المخاطر التشغيلية:

في البداية تقوم إدارة المخاطر لدى البنك بتجميع البيانات المتعلقة بعمليات التشغيل، ثم يتم مناقشة تلك البيانات المجمعة مع مديري الأقسام أو الوحدات المختلفة داخل البنك، يلي ذلك الموافقة على الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لاعتماد وتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية.

يتم عقـد ورش عمـل بمشـاركة الوحدات المستهدفــة داخل البنـك من خلال إدارة المخاطر وأحد أعضاء التدقيق الداخلي وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه كل وحدة، والأصول التي تتأثر سلباً بالمخاطر، وكذلك تحديد الإجراءات الرقابية المطبقة، ونقاط الضعف فيها، ثم يتم الاتفاق على القيام بإجراء الفحوصات الدورية من مديري الوحدات المختلفة للتأكد من تطبيق الإجراءات الرقابية، بالإضافة لتحديد الخطط البديلة المقترحة لمعالجة نواحي الضعف والقصور في الإجراءات الرقابية، وتحديد المسؤولين عن التطبيق.

يتم تطوير وحفظ المعلومات المتعلقة بنتائج تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة لكافة الوحدات ومراجعة هذه النتائج لكل وحدة، وللبنك ككل بهدف المراقبة المستمرة والشاملة للمخاطر التشغيلية والبيئة الرقابية للبنك.

وضع نظام لمتابعة تحديث قاعدة البيانات، سواء كان التحديث ناتجاً عن الفحوصات الدورية من قبل مديري الوحدات أو الزيارات الميدانية من قبل إدارة المخاطر بالبنك.

3. أهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وآثار التحول التكنولوجي على ذلك

تكمن أهميــة إدارة المخاطر فـي القطاع المصرفي في الآتي:

- تحديد المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهداف البنوك.
- تقييم جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، مع تطوير استراتيجيات التعامل معها بشكل فعال، من حيث تقليلها أو تحويلها أو تحملها.
- تساهم إدارة المخاطر في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية.
- تساهم إدارة المخاطر في المحافظة على سمعة البنك وبناء الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز القدرة على تحقيق أقصى ربح ممكن.

هذا، وقد استفادت إدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ من التطور التكنولوجي الهائل، حيث ركزت الابتكارات الحديثة على تحسين إدارة المخاطر وخفض تكاليف التشغيل من خلال الاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة لاسيما ما يتصل منها بالمجالات التالية:

- تقليل المخاطر التشغيلية للبنوك، من خلال الاستفادة من دقة نتائج تحليل البيانات الضخمة لنظم التشغيل المختلفة بالبنوك، وبالتالي المحافظة على جودة أداء جميع أنظمة التشغيل الداخلية من جانب، وسرعة التنبؤ بالمخاطر التشغيلية، ومعالجتها من جانب آخر.
- تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر، من خلال استخدام نتائج تحليل البيانات الضخمة لمعرفة السلوك الائتماني للعملاء الحاليين والمحتملين، ومدى انتظامهم في سداد التزاماتهم، وبالتالي زيادة التحوط من ذوي التصنيف الائتماني المنخفض؛ لتجنب الوقوع في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- ساهم استخدام أساليب تحليل البيانات الضخمة في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة، من خلال فهم ميول ورغبات العملاء، وبالتالي جذب أكبر شريحة من العملاء، في أوقات ارتفاع المنافسة مما يقلل من مخاطر السوق.
- هذا وتساهم إدارة المخاطر بشكل عام في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي أمام التحول الرقمي، مما يعزز الأمان المالي وثقة العملاء.

4. ضمان استدامة الأعمال في ظل التحديات والاتجاهات المستقبلية

أولاً: التحول الرقمي وبناء استراتيجيات لإدارة المخاطر التشغيلية

أحدث التحول الرقمي والتكنولوجي فارقاً إيجابياً ملحوظاً في نشاط القطاع المصرفي من جانب، ومن جانب آخر تسبب في ظهور وانتشار العديد من التحديات كاختراق أمن المعلومات من خلال هجمات إلكترونية، واستغلال ثغرات في أنظمة التشغيل الإلكترونية وغيرها من التحديات والتي أصبح من الضروري العمل على مواجهتها من خلال مجموعة من الإجراءات وذلك لضمان استدامة الأعمال، ومن تلك الإجراءات ما يلي:

01| التطوير المستمر لأمن المعلومات لحماية خصوصية بيانات العملاء من خلال عمل وحدات مصرفية رقمية داخل البنوك أو بالتعاون مع طرف ثالث.

02| استمرار دور الجهات الرقابية المصرفية في التوعيـــة وزيـــادة التمكيـن للبنوك من خلال تكثيف إصدار الإرشادات لتوجيه عمل البنوك فيما يخص التحول الرقمي، كالدور البارز الذي يقوم به بنك الكويت المركزي والذي يتضمن إرشادات استخدام الحوسبة السحابية (Cloud) والإشراك الرقمي (Digital Onboarding).

03| تكثيف برامج تطوير العاملين بالقطاع المصرفي لمواكبة التطور السريع لتطبيقات التحول الرقمي، وضمان تقليل المخاطر التشغيلية الناتجة من أخطاء العاملين بالقطاع.

04| تبني سياسة أمن الفضاء الإلكتروني فيما يتعلق بإدارة المخاطر السيبرانية.

05| تطوير البنية التشريعية من حيث إصدار القوانين واللوائح التنظيمية للقطاع المصرفي، بما يواكب التطور السريع في عمليات التحول الرقمي، ويحمي جميع أصحاب المصلحة لضمان استدامة الأعمال.

06| بناء منهجية واضحة للتصدي للهجمات الإلكترونية وكيفية التعامل مع الهجمات السيبرانية غير المكتملة والناجحة والعمل على اكتشاف التهديدات الإلكترونية وحماية الأنظمة، وقد حرصت كثير من الدول على تعزيز مكانة ودور الأمن السيبراني للتعامل مع المخاطر السيبرانية (Cyber Resilience)، فعلى سبيل المثال قامت دولة الكويت من خلال بنك الكويت المركزي بإصدار الإطار الإستراتيجي للأمن السيبراني من أجل تحقيق أربعة أهداف رئيسية وتشمل:

- تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي.
- تنسيق كافة الجهود لترسيخ مستويات الحماية من المخاطر.
- تشكيل إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية.
- تحقيق الاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي.

ثانياً: التغير المناخي والكوارث البيئية

1. تقييم المخاطر المناخية

تبرز أهمية التقييم الدوري للمخاطر المناخية في امكانية التحوط من المخاطر المالية والتشغيلية المترتبة عليها، وبالتالي فإن تقييم المخاطر المناخية ينطوي على أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي وذلك لعدة أسباب من بينها:

وجود ترابط قوي بين التغيرات المناخية والاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات، مما يؤكد أهمية وضع تقييم شامل للمخاطر المناخية واتخاذ الإجراءات الرامية لاحتواء تلك المخاطر.

قد تنعكس نتائج بعض التغيرات البيئية والمناخية على تهديد كبير يتجاوز خطره المستوى الفردي أو المؤسسي ليصل إلى مستوى أعلى وهو مجمل القطاعات الاقتصادية للدولة.

2. دور البنوك في إدارة المخاطر البيئية والتغيرات المناخية

رغم صعوبة التحوط من مخاطر التغيرات المناخية والكوارث البيئية إلا أن البنوك يقع عليها دور كبير في وضع آليات لتقليل الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر، من أهمها:

إيجاد قنوات بديلة للعملاء لتأمين مدخراتهم في حالة وقوع زلازل أو فيضانات أو غيرها من الكوارث، من خلال التطوير المستمر لإجراءات التأمين على الودائع المصرفية.

حفظ البيانات الخاصة بالعملاء في أكثر من مكان وبوسائل مختلفة لضمان عدم فقدانها كلياً في حالة وقوع الكوارث.

قد تلعب العملات الرقمية الرسمية دوراً إيجابياً في هذا السياق من خلال العمل على توفير إمكانية تنويع أشكال الودائع للعملاء، مع التأكيد على رقابة الجهات المعنية لهذا النوع من العملات.

تطوير مقرات البنوك وإنشاء مقرات جديدة بمواصفات ملائمة تعمل بدورها على تقليل حجم الخسائر الناتجة من الكوارث البيئية، وقد يكون للبنوك الرقمية دور بارز في التقليل من حجم مخاطر التشغيل في ظل تهديد آثار التغيرات المناخية المختلفة.

3. الاستراتيجيات الحديثة لإدارة المخاطر البيئية والتغيرات المناخية

اتجه عديد من الدول والقطاعات الاقتصادية المختلفة إلى تبني استراتيجية للحد من المخاطر البيئية من خلال إعادة توجيه التمويل نحو المنتجات الصديقة للبيئة أو ما يعرف بـ «التمويل الأخضر». وقد عرفته مجموعة العشرين (G20) بأنه «تمويل الاستثمارات صديقة البيئة، بما يمكن

من تحقيق فوائد بيئية على صعيد التنمية المستدامة».

ويكمن نجاح استراتيجية التمويل الأخضر في تمويل المجالات التي تساهم في الحد من المخاطر البيئية، ومن أهم تلك المجالات ما يلي:

- **مشروعات الطاقة المتجددة:** مثل الطاقة النظيفة قليلة الكربون كطاقة الشمس والهواء.
- **مبادرات النقل المستدام:** ويعتمد على اتخاذ وسائل نقل أقل ضرراً للبيئة.
- **مشروعات الأبنية الخضراء؛** عن طريق استخدام مواد صديقة للبيئة في البناء.
- **تدوير المخلفات:** من خلال إعادة تدوير المنتجات واستخدامها في أغراض أخرى ذات قيمة.

5. قرارات لجنة بازل ودورها في مستقبل إدارة المخاطر التشغيلية بالقطاع المصرفي

قدمت لجنة بازل مجموعة من المبادئ المتعلقة بإدارة

المخاطر التشغيلية بالقطاع المصرفي، وقد قام بنك الكويت المركزي بتعميم تلك المبادئ على البنوك من أجل العمل على تحقيقها لضمان إدارة فعالة للمخاطر التشغيلية، ومن أهم تلك المبادئ:

• وضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر التشغيل، تشمل تحديد هذه المخاطر وتقييمها ومتابعتها، على أن يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على هذه السياسات والرجوع إليها بشكل دوري.

• اخضاع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل لتدقيق دوري شامل من قبل موظفين مؤهلين. وعلى مجلس الإدارة أن يتأكد من أن نطاق أعمال التدقيق تتناسب مع حجم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها البنك، بالإضافة للتأكد من عرض تقارير التدقيق لمدى فاعلية تطبيق السياسات والإجراءات.

• تطبيق سياسات وإجراءات إدارة مخاطر التشغيل بالتنسيق فيما بين وحدات البنك، مع تعريف كافة الموظفين بمسؤولياتهم فيما يتعلق بإدارة هذه المخاطر. وعلى الإدارة العليا للبنك أن تتأكد من أن الأشخاص الذين يديرون مخاطر التشغيل على تواصل مستمر مع المسؤولين عن إدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ضمن إطار متناسق يحقق أهداف إدارة المخاطر الكلية للبنك.

• معرفة وتقييم مخاطر التشغيل اللازمة لمنتجات البنك وأنشطته وإجراءاته ونظمه، مع ضرورة إجراء هذا التقييم قبل طرح أي منتجات أو تطبيق نظم جديدة. كما يجب على البنك معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر التشغيل مثل هيكل البنك، وطبيعة أنشطته، وموارده البشرية، وكذلك معرفة وتقييم العوامل الخارجية مثل التغيرات في العمل المصرفي والتطور في تقنية المعلومات، بالإضافة إلى معرفة نقاط الضعف والقوة في إجراءات ونظم التشغيل لديه. ومن أجل زيادة فاعلية قياس المخاطر، فإنه بإمكان كل بنك تطوير أساليب العمل الخاصة به من أجل تحويل مخاطر التشغيل النوعي إلى مخاطر قياس كمي.

• استخدام الوسائل الملائمة لمراقبة الجوانب المختلفة لمخاطر التشغيل التي يمكن أن يترتب عليها خسائر مرتفعة. وقد يتحقق ذلك من خلال استخدام مؤشرات إنذار لمراقبة تزايد المخاطر بهدف مواجهتها واحتوائها، وأن تكون درجة المراقبة بما يتناسب مع هذه المخاطر ومدى تكرارها وطبيعة التغير في بيئة التشغيل. كما يجب تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بتقارير دورية منتظمة بالمعلومات المتعلقة بهذه المخاطر، على أن تعرض هذه التقارير بصورة كاملة مجالات المخاطر، وما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية سريعة لتصويبها.

• إجراء مراجعة دورية لحدود مخاطر التشغيل واستراتيجيات مراقبتها، وتعديل هذه الاستراتيجيات في ضوء تطور المخاطر الكلية لدى البنك.

• وضع خطط للطوارئ واستمرارية النشاط بما يضمن مواصلة البنك لأعماله بأقل قدر من الخسائر، في حالة أي تعطل في أعمال البنك، وبحيث تشمل هذه الخطط السيناريوهات المحتملة للمخاطر. ويجب إخضاع هذه الخطط لمراجعة دورية لإدخال ما يلزم من تعديلات بناءً على تطور أعمال البنك وبيئة العمل المصرفي.

• يجب على البنوك مواصلة جهودها من أجل تطوير واستخدام تطبيقات أفضل لإدارة مخاطر التشغيل، بما يضمن توفير الرقابة اللازمة لحماية سلامة وأمن البنوك في أي وقت من الأوقات.

• على البنوك أن تقوم بإفصاح عام وبدرجة كافية تسمح للأطراف العاملة في السوق تقييم أسلوب البنوك في إدارة مخاطر التشغيل لديها، ويكون حجم الإفصاح بما يتناسب مع حجم عمليات البنك وطبيعتها وأوجه مخاطر هذه العمليات.

• يجب على البنوك تقديم تقارير تقييم لسياستها وإجراءاتها بشأن إدارة مخاطر التشغيل، ويجب أن يتم

إعدادها من قبل مراقبي الحسابات المكلفين بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 1996/11/14 والتعليمات اللاحقة لها في هذا الشأن.

6. خاتمة

تحتل إدارة المخاطر أهمية كبرى في تحقيق أهداف البنك، والمحافظة على سمعته وبناء الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة، وعلى اختلاف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، فإن المخاطر التشغيلية تتعلق بجميع العمليات المصرفية وأنظمة التشغيل للبنك وطريقة عمل الموظفين، بالإضافة إلى الامتثال والالتزام باللوائح والقوانين المنظمة لعمل البنك. ومن الجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية، من حيث تجنب كثير من المشكلات المتعلقة بأنظمة التشغيل المصرفية والأخطاء البشرية، بالإضافة لتقليل تكاليف التشغيل، كما ساهمت أيضاً المبادئ الاسترشادية من قرارات لجنة بازل في ضبط الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي، لتقليل حدوث هذا النوع من المخاطر.

7. المراجع

1 - بنك الكويت المركزي 2022، لقاء التمكن والتمكين https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/Stability_Enablement_Event

2 - بنك الكويت المركزي، «التعليمات الرقابية على البنوك التقليدية»، تعليمات للبنوك بشأن نظم الرقابة الداخلية (بند رقم 28) ، تعليمات للبنوك بشأن نظم الرقابة الداخلية، (ح) المبادئ الإسترشادية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك المصدرة من قبل لجنة بازل، https://www.cbk.gov.kw/ar/supervision/cbk-regulations-and-instructions/instructions-for-conventional-banks، تاريخ آخر زيارة 2023/11/25.

3 - معهد الدراسات المصرفية 2023 «دور البيانات الضخمة في إعداد الإحصاءات المصرفية» https://kibs.edu.kw/edaat/

4 - معهد الدراسات المصرفية 2022 «مستقبل المخاطر في العصر الرقمي» https://kibs.edu.kw/edaat/

5 - صندوق النقد العربي 2019 «الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية. اللجنة العربية للرقابة المصرفية» https://www.amf.org.ae/ar/publications/alljnt-al-rbyt-llrqabt-almsrf yt/alatr-alkhast-balmkhatr-alt-shghylyt

6 - حاجي عبير، عباد رحمة 2020، «تيسير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل».

7 - إدارة المخاطر بنك وربة, https://www.warbabank.com/arabic/annual-report/home/capital-ad equacy-disclosures/fifth-risk-management

8 - منال هاني 2017، «اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية».

9 - أحمد شوقي 2021، «طبيعة وأهمية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك».

10 - سهير ثابت 2022، «أثر تحليل البيانات الضخمة على الكفاءة التشغيلية للبنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات: بالتطبيق على البنك التجاري الدولي».

11 - نواف بندر 2022، «دور آليات التحول الرقمي في تفعيل مدخل المراجعة على أساس المخاطر لتعزيز جودة عملية المراجعة».

12 - بهاء الدين مسعد، شيماء مهدي 2021، «المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي».

13 - أحمد يونس الأعرج 2014، «أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء المالي والتشغيلي: دراسة حالة على بنك لبنان والمهجر في الأردن».

14 - Knežević, M. (2013). Operational risk–challenges for banking industry. Economic analysis, 52-40 ,(2-1)46.

الحاصل على المركز الأول «جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي» لعام 2022

سلمان النقي: ضرورة إحياء الإرث القديم للكويت كمحطة جاذبة للمستثمرين الأجانب من خلال إصلاحات تشريعية وإدارية

حرصت «المصارف» على إبراز الكفاءات والكوادر الوطنية من الشباب الكويتي المزودين بالمعرفة والمهارات. وفي هذا الإطار أجرت حواراً مع سلمان صلاح النقي باحث دكتوراة بالاقتصاد في جامعة ستراثكلايد بالمملكة المتحدة، والفائز بالمركز الأول «جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي» لعام 2022. وتأتي الجائزة ضمن مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية ويديرها معهد الدراسات المصرفية، وتساهم الجائزة في تحقيق الغايات الاستراتيجية لـ «المركزي» لترسيخ النهج العلمي في تطوير الشؤون المصرفية والمالية، والعمل على بناء القدرات الوطنية المتخصصة عالية التأهيل علمياً وعملياً في مجالات عمل القطاع المصرفي والمالي الكويتي. والجدير بالذكر، أن هذه الجائزة موجهة لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا. وفيما يلي نص الحوار:

كيف ترى فوزك بهذه الجائزة؟

سعدت باختيار بحثي للمركز الأول وبتكريمي من معالي محافظ بنك الكويت المركزي ومدير عام معهد الدراسات المصرفية، وهذا يعكس توجه القيادات المصرفية المحلية لمواكبة آخر التطورات وأحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية وعلى وجه التحديد رفع كفاءة ورقمنة الخدمات المصرفية في دولة الكويت.

ما هي تطلعاتك فيما بعد الفوز بهذه الجائزة؟

أطمح للاستمرار بالمجال البحثي ورصد آخر تطورات الساحتين الاقتصادية والمالية العالمية والإقليمية من منظور علمي وقياس آثارهم على السياق المحلي بمنهجية رصينة لتحديد آثار الاستفادة منهم محلياً.

ما هي نصيحتك للباحثين الكويتيين من الشباب؟

لدى الباحثين من الشباب الكويتي فرصة كبيرة لإجراء دراسات تحليلية على كافة الأصعدة، وعلى وجه الخصوص بالشؤون الاقتصادية والمالية، فهناك نقص كبير في جانب الدراسات الاقتصادية العلمية ذات المنهجية الكمية. كذلك فإنه هناك العديد من المؤشرات وقواعد البيانات المحلية التي تحتاج إلى دراسة وتحليل لتقديمها إلى صناع القرار بالقطاعين الحكومي والخاص.

برأيك كيف يتهيأ الباحثين للدخول في هذه المنافسة؟

يتطلب من الباحث أن يكون على دراية بأساليب البحث العلمي وطرق الاستنتاج بشقيها الكمي أو النوعي وأن يكون متابعاً على الأطر النظرية المتمثلة بالدراسات السابقة بالمجال الذي يختص فيه والتي تنشر بالمجلات العلمية المحكمة. كذلك فإنه يتعين على الباحث أن يكون مطلعاً أولاً بأول على أهم المجريات الاقتصادية من أجل صياغة فكرة بحث موضوع جديد يكون ذو قيمة مضافة اقتصادياً وعلمياً في الكويت.

كيف ترى الاقتصاد الكويتي؟ وما هي رؤيتك لتحقيق الإصلاح وعلاج اختلالاته المزمنة؟

قبل الحديث عن معضلة الاقتصاد الكويتي وسُبل حلها فإنه من الواجب تشخيص حالة الاقتصاد لقياس الوضع الحالي وتقييم صلاحية خطط الحل المستقبلية. وهذا ما يتطلب من الجهاز الإحصائي بالدولة إنشاء قاعدة بيانات وطنية يتم تحديثها بشكل دوري حتى يتمكن صناع القرار والباحثين من دراسة متغيرات الاقتصاد الكويتي وبناء تنبؤات دقيقة. تعتبر مسألة اعتماد النشاط الاقتصادي بشكل رئيسي على عوائد الصادرات النفطية وعلى الإنفاق الحكومي هي الإطار العام لاختلالات الاقتصاد الكويتي، ونتيجة لذلك أدت هيمنة الاقتصاد النفطي والحكومي على النشاط الاقتصادي إلى الضغط على الميزانية العامة للدولة مما جعلها تواجه عجز مالي مستمر بالإضافة إلى وجود أزمة مستقبلية بتوفير الوظائف لعشرات الآلاف من الخريجين الجدد كل عام.

وحل ذلك يتطلب توسعة نشاط الاقتصاد غير النفطي والإشراك الحقيقي للقطاع الخاص بالعملية الاقتصادية، وهذا لا يكون إلا من خلال إحياء الإرث القديم لدولة الكويت كمحطة جاذبة للمستثمرين الأجانب عبر القيام بإصلاحات تشريعية وإدارية تسهل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتوسعة الأنشطة التجارية والفرص الوظيفية. وفي نفس هذا السياق يتعين على الحكومة التفكير خارج الصندوق من خلال تفعيل عمليات (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي) عبر نقل جزء من أنشطة الاستثمارات الخارجية السيادية للداخل. ومن ناحية أخرى، توسعة قاعدة الصناعة والإنتاج المحلي سيكون له دور مهم في معالجة الاختلالات الحالية والتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يواجه المستهلك المحلي. يجب أن تكون السياسة المالية للحكومة متسقة مع استراتيجية الدولة، فكما هو معروف أن السياستين المالية والنقدية هما جناحان السياسة الاقتصادية، وبالكويت السياسة النقدية تقوم بدورها على أكمل وجه عبر البنك المركزي والمسؤولية تقع على الحكومة بخلق سياسة مالية تتواءم مع الواقع ومتطلبات المستقبل.

ما رأيك في دور معهد الدراسات المصرفية في تقديمه وإدارته لهذا النوع من البرامج ومدى مساهمته في التطوير المهني للمشاركين في هذا البرنامج وتعزيز قدراتهم؟

يقوم معهد الدراسات المصرفية في دور مميز في تجهيز وصقل الكوادر الوطنية من الناحيتين المهنية والعلمية ليكونوا مؤهلين للأدوار التي تناط بهم في مسيرتهم الوظيفية بالقطاع المصرفي. كذلك فإن للمعهد دراسات وتقارير تواكب أحدث الموضوعات المستجدة على الساحة المالية بالإضافة إلى قاعدة بيانات محلية للمؤسسات المالية في الكويت، وهذا ما ينعكس إيجاباً على زيادة الانتاج العلمي المحلي على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

ما رأيك في مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، وما تأثيرها على القطاع المالي والمصرفي في دولة الكويت؟

برامج مبادرة «كفاءة» هي انعكاس للاهتمام المشترك لبنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي في تأهيل الكوادر الوطنية للعمل بمؤسسات القطاع المصرفي والمالي، وتعتبر هذه المبادرة تجسيد لدور المسؤولية الاجتماعية والوطنية للبنوك المحلية في دعم البرامج التي ترفع كفاءة العمل والعاملين بالقطاع المصرفي بدولة الكويت.

في حوار خاص للمصارف مع بعض خريجي برامج مبادرة «كفاءة»

الخريجون يؤكدون أن البرامج ممتازة ومفيدة جدا لتحقيق التطور الشخصي ورفع مستوى المهنية والاحترافية للكوادر الوطنية

مبادرة «كفاءة» هي رؤية طموحة يقودها بنك الكويت المركزي لتطوير وتأهيل الكوادر الوطنية النوعية في المجالات الاقتصادية والمصرفية والمالية والتقنية من خلال حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات التدريبية والتأهيلية والأكاديمية النوعية عالية المستوى الموجهة لمختلف الشرائح والفئات من الشباب الكويتي.
وتكمن أهمية مبادرة «كفاءة» في دورها في مواكبة القطاع المصرفي والمالي في الكويت للتطورات في مختلف المجالات في العالم، كما أن المبادرة تعتبر إحدى أبرز المنصات الموثوقة لتزويد القطاع المصرفي والمالي الكويتي بالقدرات المهنية عالية المستوى وفق أرقى المعايير العالمية، والمبادرة ثمرة تعاون استراتيجي مع البنوك الكويتية بإدارة معهد الدراسات المصرفية، وتم وضع الإمكانيات المالية والبشرية والفنية لإنجاحها ودعمها وتقديمها في إطار المسؤولية الاجتماعية والوطنية وتحقيق مستهدفات بنك الكويت المركزي في دعم الكوادر الوطنية لتبوء مختلف المراكز الحيوية في الوحدات المصرفية والمالية وسد فجوة الخبرات من هذه الكفاءات.

1. برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.
2. برنامج «هارفارد» لتطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال.
3. برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير.
4. برنامج قادة الأمن السيبراني.
5. جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.
6. شهادة المدقق الشرعي المعتمد.
7. برنامج قادة إدارة المخاطر.

وقد حاورت المصارف اثنين من خريجي برنامج قادة إدارة المخاطر الدفعة الثالثة (عام 2024) وهما محمد ميرزا (مدير في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الخليج)، وبدر يوسف الياقوت مساعد مدير إدارة المخاطر بمجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. واثنين من خريجي برنامج المدقق الشرعي المعتمد (CSA) الدفعة السادسة (عام 2024) وهما أحمد علي عبد الله الكندري -معلم في وزارة الأوقاف، وبدر ناصر سعد مبارك سعد الربابة السحيم باحث قانوني أول بمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي بوزارة الأوقاف وهو حاصل على الدكتوراه حول التشريعات المصرفية الإسلامية من جامعة الأزهر بالقاهرة. وقد أكدت هذه النماذج من الخريجين أن البرامج ممتازة ومفيدة جدا لتحقيق التطور الشخصي والمهني. وفيما يلي تفاصيل الحوار معهم:

كفاءة
رؤية بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية
لتطوير الشباب الكويتي

برنامج قادة إدارة المخاطر

المدقق الشرعي المعتمد

صف تجربتك في هذا البرنامج

محمد ميرزا: برنامج قادة المخاطر تجربة فريدة من نوعها حيث إنها تتمحور في تعريف جميع أنواع المخاطر المحيطة بالقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى أن البرنامج يهتم بتطوير المهارات القيادية عبر مؤسسات عالمية متخصصة في مجال المخاطر.

بدر الياقوت: التجربة فاقت التوقعات حيث تم تغطية جميع أنواع المخاطر من قبل محاضرين متخصصين في مجال إدارة المخاطر بالإضافة الى التطرق الى جوانب جديدة في هذا المجال مثل المخاطر الجيوسياسية والتي أصبحت عامل مهم يؤثر على سير عمل وربحية القطاع المصرفي والمالي.

أحمد الكندري: تجربتي في برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد كانت ممتازة ومفيدة بشكل كبير لتحقيق التطور الشخصي والمهني في مجال التدقيق الشرعي.

وبدر الربابة: تجربتي من برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد كانت نوعية ومميزة، مقارنة بالبرامج الخليجية التي تم الالتحاق بها في نفس المجال في كل من البحرين والسعودية وجمهورية مصر العربية والأردن، خاصة فيما يتعلق بجانب التدريب الميداني المصاحب للبرنامج.

هل حقق البرنامج توقعاتك؟

محمد ميرزا: البرنامج حقق جميع التوقعات وكان المحتوى لكل فصل من البرنامج هادف وواضح.

وبدر الياقوت: البرنامج متكامل من حيث تطوير المهارات الفنية والقيادية والمهنية.

وبدر الربابة: البرنامج فريد من نوعه وقد فاق التوقعات ونطالب بالمزيد من هذه الدورات للمتقدمين والمحترفين.

وكيف ترى مساهمته في التطور المهني والوظيفي؟

محمد ميرزا: قدم تغطية شاملة لجميع أنواع المخاطر بشكل مفصل بالإضافة إلى مواكبة آخر المستجدات في إدارة المخاطر.

بدر الياقوت: ساهم البرنامج في بناء صورة متكاملة لجميع أنواع المخاطر بالإضافة إلى تطوير المهارات القيادية، حيث انعكس ذلك على الأداء الوظيفي وإضافة قيمة للمؤسسة ومن خلال تطبيق منهجيات إدارة المخاطر الحديثة.

أحمد الكندري: حقق البرنامج توقعاتي بشكل كامل، حيث ساهم بشكل كبير في تطوير مهاراتي المهنية والمعرفية في مجال التدقيق الشرعي في الشركات والمصارف الإسلامية. ومن خلال برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، اكتسبت مجموعة من المهارات والمعارف التي ستؤثر بشكل كبير على مجال عملي في المؤسسات والمصارف الإسلامية، وتشمل:

1. فهم أعمق للمبادئ الشرعية في التمويل والمصرفية الإسلامي: فقد تعلمت كيفية تطبيق المبادئ الشرعية في المعاملات المالية والبنكية، مما يزيد من قدرتي على تقديم الاستشارات والتوجيهات الشرعية للمؤسسات.

2. مهارات التدقيق الشرعي: تعلمت تقنيات التدقيق الشرعي وكيفية تقييم الامتثال للمعايير والأحكام الشرعية في العمليات المالية والمصرفية.

3. إعداد التقارير الشرعية: تعلمت كيفية إعداد تقارير شرعية دقيقة ومتناسقة، مما يساعد في توضيح الامتثال للمعايير وتوجيهات الشريعة الإسلامية للإدارات العليا في المؤسسات.

4. مهارات الاتصال والتفاوض: تعززت مهاراتي في التواصل مع العملاء والأطراف المعنية، وقدرتي على التفاوض وإقناع الآخرين بالممارسات الشرعية في العمليات المالية.

5. التعلم العملي والتطبيق العملي: تعرفت على دراسات الحالة والتطبيقات العملية في مجال التدقيق الشرعي، مما يساعد في تطبيق المعرفة المكتسبة على أرض الواقع

برنامج هارفارد لتطوير القيادات

برنامج ابتعاث الكويتيين للماجستير

برنامج قادة الأمن السيبراني

برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج

وتم زيارة بنك الكويت الدولي (KIB) والتدريب من خلالهم وهذا ما يميز برنامج المدقق الشرعي المعتمد بأنه جمع ما بين الجانب النظري والجانب العملي والمشاركة على أرض الواقع.

6. التحليل النقدي والقرارات الاستشارية: اكتسبت مهارات في التحليل المالي الشرعي واتخاذ القرارات الاستشارية المبنية على الأسس الشرعية.

تلك المهارات والمعرفة والزيارات الميدانية من البرنامج أعطتني دافعاً كبيراً في العمل بالقطاع الخاص وستساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات التي سأقدمها في مجال عملي، وستعزز من قدرتي على المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز قدرتي على الابتكار وتطوير العمليات الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية.

بدر الربابة: كانت مساهمته في تطوري المهني والوظيفي ممتازة، خاصة عبر تطوير البرنامج واقتراح تعديلات عليه سيتم رفعها لمعهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع هيئة أسواق المال ومركز الكويت للاقتصاد الإسلامي.

ما هي المهارات والمعرفة التي اكتسبتها والتي ستؤثر على مجال عملك الحالي؟

محمد ميرزا: تعلم كيفية التحضير لورش العمل ووضع الأهداف المرجوة بصورة شاملة وواضحة.

بدر الياقوت: تضمن البرنامج التدريب على أساليب حديثة ومتطورة لتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة والخروج عن الإطار التقليدي لإدارة المخاطر، بالإضافة الي التركيز على أنواع مخاطر لم يكن لها اهتمام كبير في السابق، وعلى سبيل المثال المخاطر الجيوسياسية و مخاطر الأمن السيبراني والتي بدأت تأخذ اهتمام أكبر في الوقت الحالي لتأثيرها الكبير على سير العمليات التشغيلية في المؤسسات الاستثمارية والبنوك.

بدر الربابة: عن المهارات والمعارف عديدة على رأسها الالتقاء بأصحاب الخبرات من المدربين والمتدربين وتبادل الآراء والاطلاع على الجديد في الصناعة المصرفية.

هل تشجع الآخرين على الانضمام لهذا البرنامج؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟

محمد ميرزا: أشجع الآخرين لهذا البرنامج – لما فيه من تطوير في إدارة المخاطر والاستفادة من خبرة المحاضرين والمؤسسات العالمية في هذا المجال.

بدر الياقوت: نعم، كون البرنامج شامل لجميع أنواع المخاطر بالإضافة إلى جانب تطوير المهارات القيادية وتبادل الخبرات مع المشاركين في البرنامج.

أحمد الكندري: أوصي بشدة بالانضمام لبرنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، حيث سيساعد البرنامج على تطوير مهارات المتدرب في التدقيق الشرعي وتعميق فهمه للمفاهيم الشرعية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات الإسلامية. كما يقدم البرنامج تدريبًا شاملاً وعمليًا يؤهل المتدرب للعمل كمدقق شرعي معتمد، ويسهم في تحسين فرصه المهنية والوظيفية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وسيفتح هذا البرنامج نوافذ كثيرة في العمل بمجال التدقيق الشرعي شامل جميع القطاعات من البنوك والشركات والمؤسسات الإسلامية وغيرها.

بدر الربابة: بكل تأكيد أدعو كافة المهتمين في الالتحاق بمثل هذه البرامج داخل الكويت وخارجها، لما في ذلك من رفع كفاءة المتخصصين والعاملين في سوق العمل وبما ينعكس إيجابا على الأداء المصرفي الكويتي.

ما رأيك في دور معهد الدراسات المصرفية في تقديمه وإدارته لهذا النوع من البرامج ومدى مساهمته في التطوير المهني للمشاركين في هذا البرنامج وتعزيز قدراتهم؟

محمد ميرزا: كان لمعهد الدراسات المصرفية دوراً بارزاً وفعال في اختيار المحاضرين لمثل هذا البرنامج مما ساهم في تسهيل التحصيل العلمي.

بدر الياقوت: قام معهد الدراسات المصرفية بتنظيم البرنامج على مستوى عالي من حيث الاستعانة بمتخصصين لتقديم المادة العلمية والتركيز على الجانب العملي والتطوير الذاتي بالإضافة إلى تنظيم تدريب في المملكة المتحدة، والذي تضمن زيارات عديدة لبعض المؤسسات مثل شركة تصنيف ائتماني

محمد ميرزا

بدر الياقوت

أحمد الكندري

بدر الربابة

MOODY'S وبنوك وشركات إدارة الأصول، حيث اكتسبنا خبرات جديدة ستساهم في تطوير عمل إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والمالي.

أحمد الكندري: معهد الدراسات المصرفية يلعب دوراً حيوياً ومهماً في تقديم برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، ويساهم بشكل كبير في تطوير المشاركين وتعزيز قدراتهم على النحو التالي:

1. يقدم البرنامج تعليماً شاملاً ومنهجياً يغطي المفاهيم الشرعية والأسس القانونية والمالية للتدقيق الشرعي.

2. يتضمن البرنامج دراسات حالة وتطبيقات عملية تساعد في فهم عميق للمعايير والأساليب الشرعية في التدقيق الشرعي.

3. يوفر المعهد مدربين محترفين وخبراء في مجال التدقيق الشرعي يقدمون التوجيه والدعم اللازم.

4. ينظم المعهد فعاليات تعليمية وورش عمل تساهم في بناء شبكة مهنية قوية للمشاركين.

5. يحقق البرنامج تواصلاً فعّالاً مع الصناعة لتحديث المحتوى بما يتوافق مع التطورات الحديثة في التدقيق الشرعي.

بدر الربابة: يلعب معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت دوراً هاماً في تقديم مثل هذه البرامج النوعية عبر شراكته المحلية والعالمية، ونطالبه بالمزيد منها خاصة عبر شراكته الجوهرية بين معاهد الدراسات المصرفية العربية والإقليمية والعالمية.

ما رأيك في مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، وما تأثيرها على القطاع المالي والمصرفي في دولة الكويت؟

محمد ميرزا: كما اعتدنا من بنك الكويت المركزي على تقديم كافة الدعم للكوادر الكويتية من تطوير وتأهيل من خلال تقديم برامج على مستوى أكاديمي عالي المستوى، وجاءت هذه المبادرة تماشيا مع استراتيجية بنك الكويت المركزي لرفع نسبة التكويت في القطاع المالي والمصرفي، وتساهم مبادرة كفاءة بشكل مباشر في دعم القطاع المالي والمصرفي برفع مستوى المهنية والاحترافية.

بدر الياقوت: يقوم بنك الكويت المركزي بدور مهم جدا من خلال إعداد كفاءات وطنية من خلال برنامج كفاءة والتي تساهم في تنمية القطاع المالي والمصرفي بكوادر وطنية مما يساهم بتنمية هذين القطاعين على المستوى المحلى والإقليمي.

أحمد الكندري: من الجوانب الرئيسية لهذه المبادرة:

1. تسهم في تحسين الكفاءة والمهارات الفنية للموظفين في البنوك الكويتية، من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة.

2. تركز على تعزيز الامتثال بالمعايير الدولية والمحلية، مما يساهم في رفع مستوى الثقة والشفافية في القطاع المصرفي.

3. تشجع على الابتكار وتبني التقنيات الجديدة في الخدمات المصرفية، مما يعزز من تنافسية البنوك الكويتية على المستوى الدولي.

4. تعمل على تعزيز التعاون بين البنوك وبين الجهات الرقابية والتنظيمية في الكويت، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وتنظيم القطاع المصرفي.

5. تساهم في دعم الاقتصاد الكويتي بشكل عام من خلال تحفيز نمو القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز دوره في دعم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

بدر الربابة: لا شك أن تأثير المبادرة كبير خاصة فيما تقوم به من تأهيل الكوادر الوطنية والتعرف على المتدربين المتميزين منهم.

نظم نادي مصارف الكويت رحلة لأداء مناسك العمرة

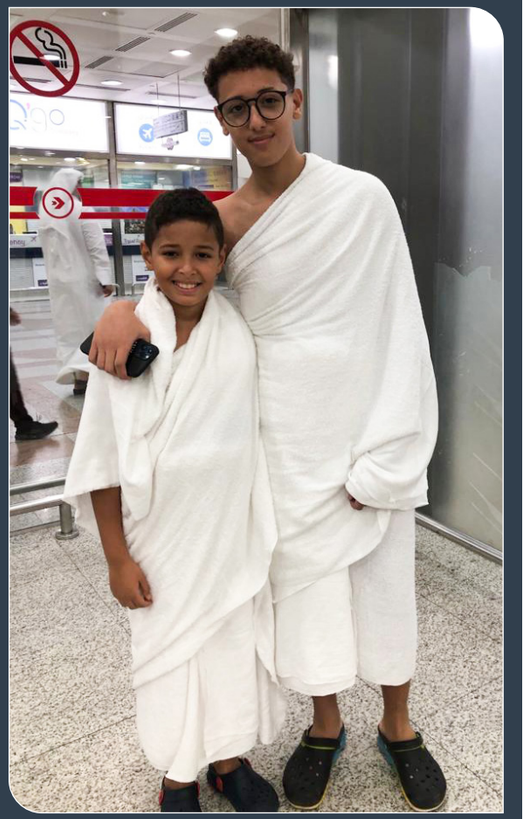

نظم نادي مصارف الكويت رحلة إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك العمرة لموظفي القطاع المصرفي وأسرهم، وقد تقدمت إدارة نادي المصارف بالشكر والتقدير للمشتركين برحلة العمرة على روح التعامل الإيجابية التي كانت سبباً في نجاح الرحلة.

يوم القرقيعان في نادي مصارف الكويت

أقام نادي مصارف الكويت يوم القرقيعان لموظفي المصارف وأسرهم تحت رعاية رئيس مجلس إدارة النادي يوسف الرويح وبحضور عباس البلوشي المدير العام وذلك في قاعة فندق الميلينيوم.

وقد ساد الاحتفال جو عائلي تخلله العديد من المسابقات والفقرات الترفيهية وتوزيع القرقيعان والهدايا على الأطفال.

نظم نادي مصارف الكويت البطولة العاشرة للرماية

تعزيـــزاً للـــروح الـــرياضيـــة بين الموظفين نظم نـادي مصـارف الكويت البطولة العاشرة للرماية لموظفـي البنوك وأسرهم لفئة الرجـال والسـيدات والأطفال في مجمـع ميادين الرماية.

وقـد تـم توزيـع الـدروع والجوائز عـلى المراكـز الثـلاث الأولى وقد سـاد البطولـة جـو مـن التنافـس والحماسـة والمتعـة.

نظم نادي مصارف الكويت البطولة الأولى للمصارف للعبة البادل

نظم نادي مصارف الكويت البطولة الأولى للمصـارف للعبـة البـادل لموظفـي البنـوك عـلى ملاعـب شركة أكاديمية بـادل إن كـويـت الرياضية بنـادي اليرموك الرياضي، حيـث شـهدت البطولـة مشـاركة فـرق البنـوك المحليـة وتقسـيمها إلى 3 فـرق لفئـة الرجـال الزوجـي وفريـق واحـد لفئـة السـيدات.

وقـد صرح يوسـف الرويـح رئيـس مجلس إدارة نـادي مصارف الكويت بـأن النادي حريـص على الاسـتمرار بتنظيـم الفعاليـات الرياضيـة وأنـه يواصـل جهـوده في تنظيـم الأنشـطة الاجتماعيـة والترفيهيـة والثقافيـة بهـدف تعزيـز التواصـل والتعـارف بـين الزمـلاء في القطاع المـصرفي.

GCC countries within a short period. These strategies focus on building foundational skills starting from early childhood, improving teacher instruction, and leveraging learning assessments to guide action.

It is essential to build solid foundational skills from an early age since they are the cornerstone upon which future learning and skills build. Children lacking these skills are at risk of falling behind, becoming disengaged from school, and not acquiring the more advanced skills in increasing demand in today changing labor market. There's substantial evidence from different countries showing that childcare and pre-primary education enhances cognitive and socio-emotional skills for young children (Heckman and Masterov 2007; Engle et al. 2011; Holla et al. 2021). The improvement of these skills reflects on school readiness and better learning in later stages of education, which lead to higher educational attainment and increased earnings in adult- hood (Devercelli and Beaton-Day 2020; Heckman and Masterov 2007; Engle et al. 2011).

ECE investments yield the highest returns in terms of future productivity, which will be reflected in long-term economic benefits (World Bank 2018a; Barnejee et al. 2023). Access to quality ECE programs foster human capital accumulation even before entering primary school. By contrast, children whose development is not supported from an early age arrive at school well behind their peers, and the cost of providing them with remedial support to make up for the lost learning might be too high (World Bank 2019). There are two pre-conditions for the benefits of ECE to occur and prevail in the long run. First, children must attend quality ECE regularly. The cognitive and socio-emotional support, as well as the early stimulation received by children in ECE should be better than what they already experience at home (Barnejee et al. 2023). Second, quality pre-primary education should be followed by quality primary education so the positive effects of ECE on educational attainment and earnings can compound.

Effective teachers play a pivotal role in enhancing learning outcomes at all levels (World Bank 2018a), thus providing them with the right knowledge and support mechanisms is essential. Ensuring access to comprehensive initial and ongoing training is crucial for teachers to attain teaching effectiveness, as demonstrated by Popova, Evans, and Arancibia 2016). Effective teachers have some traits in common (Beteille and Evans 2019; Hightower et al. 2011; Metzler and Woessmann 2012; OECD 2011).

For instance, possessing the necessary knowledge and pedagogical approaches to stimulate critical thinking and learning among students, also enabling them to apply the skills and knowledge taught in the classroom and in their daily lives. Additionally, effective teachers can also identify alternative pathways to support struggling students, thereby facilitating their learning.

To improve teachers' effectiveness in the GCC countries, the focus of teaching practice will need to change from the prevailing approach of rote-memorization to stimulating critical thinking skills in students. Structured pedagogy is one of the most effective strategies to support teaching practice while fostering student learning (Barnejee et al. 2023; Popova, Evans and Arancibia 2016). This approach aims to enhance classroom instruction with a set of coordinated inputs. These include lesson plans, mate- rials, and training to help teachers to deliver content in an effective way while addressing students' differential needs. Research has shown that this intervention increases reading and math learning by 1.15 (0.23 SD) and 0.7 years (0.14 SD) (Snilstveit et al. 2015), respectively, and that its successful implementation could produce US$21 in benefits per each US$1 invested (Angrist et al. 2023).

Another successful approach is teaching at the right level—a well-proven strategy to boost learning among students who are falling behind (Barnejee et al. 2023). This strategy entails grouping children by learning level, rather than school grade or age, and providing them with teaching specifically tailored to their learning needs (Angrist et al. 2023). This approach has been effective in improving foundational reading and math skills in primary grades (Barnejee et al. 2023). Teaching by learning level can be done with technology (software) or with teachers alone. This approach can yield up to 4 additional LAYS per US$100 (Angrist et al 2020).

Countries must leverage the power of learning assessments to make sure that all students are learning (World Bank 2019). The participation of GCC countries in international learning assessments has increased considerably over the past few years, helping them to measure overall student learning progress against international bench- marks, while also providing points of comparison with other countries. However, not all GCC countries take part in the most relevant international learning assessments, nor implement national learning assessment continuously. This prevents the timely identification of learning areas of concern and student groups falling behind hindering the implementation of learning recovery strategies. Since international assessments are written by a national

representative sample of students exclusively, their results can't be used directly by teachers to tackle the specific learning needs of their own students. This may explain why the GCC countries could also benefit from implementing formative assessments.

Formative assessments help teachers pro- vide their students with timely feedback, thus improving student learning outcomes (Black and William 2010; Hattie and Timperley 2007; Roediger, Putnam, and Smith 2011). Although it is a common practice for teachers to assess students regularly, most classroom assessments aren't aligned with student learning outcomes nor used to adjust teaching practices (World Bank 2019). Using formative assessments instead has shown to be effective in increasing student attainment, promoting equity of student outcomes, and improving students' ability to learn (OECD 2005). This type of assessment helps teachers to identify weaknesses in student learning promptly, so they can adapt their teaching strategy accordingly, while still working towards national learning standards.

In Summary, GCC countries have made visible progress on learning outcomes across primary and secondary education over the last decade.

However, learning achievement in these countries is still below international benchmarks. The insufficient quality of education in these countries reflects on lower human capital productivity. Addressing this human capital challenge would require smart investments in enhancing foundational skills from early childhood, instructional and pedagogical practices, and learning assessment. By focusing on improving education quality, GCC countries can realize substantial economic benefits and ensure long-term prosperity.

PIRLS' two top performers—Singapore and Ireland, also high-income countries—surpassed the international benchmark by significant margins (4.2 years of learning /84 points and 3.7 years /75 points, respectively). This trend persists into secondary education, as none of the three GCC countries participating in PISA 2022 reached the international average score in reading (476 points) or in the other two subjects. On average, the GCC countries face a reading learning gap equivalent to 3.5 years of learning, while Singapore and Ireland surpassed the international average by an equivalent of 3.3 and 2.0 years of learning.

GCC has one of the largest gender gaps in learning outcomes (in favor of girls) among countries with available data (Figure 29). Boys tend to consistently underperform girls across different grades and subjects in the GCC countries. In PIRLS 2021, for example, the gender differences in favor of girls were larger among GCC countries than in most other countries. In fact, four GCC countries (Bahrain, Oman, Saudi Arabia, and UAE) were among the top seven countries with the largest gender disparities in the latest round of PIRLS. Available evidence suggests that these gender differences are driven by social norms and gender stereotypes, labor market patterns, and school characteristics (UNESCO 2022; Welmond & Gregory 2022). A recent analysis from Saudi Arabia has shown that boys' performance tends to be disproportionately affected by school climate, student absenteeism, and early numeracy and literacy skills (Elsayed et al. 2022).

The underperformance of GCC countries in international learning assessments reflects the high proportion of students not acquiring basic proficiency skills. According to SDG target 4.1,13 the PIRLS low benchmark of 400 points is the minimum reading proficiency standard for mid-primary education. However, the most recent available results in PIRLS (2021) reveal that at least one-fifth of fourth graders in GCC countries have not acquired the minimum reading skills expected for their age, with many exceeding the international average of 19 percent (Figure 30). The only exception is UAE with 17 percent of students at the low benchmark. Furthermore, when comparing the distribution of GCC students against that of PIRLS' top-performers, the difference is striking. While at least 67 percent of fourth graders in Singapore and Ireland reached the high benchmark (550 points) in PIRLS 2021, 52 percent of students in the GCC region showed minimum or insufficient reading proficiency for their age. To reach the learning performance of countries with similar income, GCC countries would need to invest in education quality for all, so the bulk of their student population attains the highest learning benchmarks.

The insufficient quality of education in GCC countries is driven by several factors including outdated instructional and pedagogical practices, limited school readiness, and less emphasis on learning. Across the GCC, teacher instruction typically emphasizes rote memorization, leaving little time to develop students' ability to learn and think critically. This context pushes aside modern methods of teaching and learning, which emphasize critical thinking and inquiry, as well as the development of key twenty-firstcentury skills—such as problem-solving, collaborative teamwork, and socioemotional and digital skills (World Bank 2019; 2021). Data from TIMSS 2019 shows that, on average, 50.7 percent of eighth graders in GCC countries are asked to memorize facts and principles in nearly every lesson (Figure 31). This is more common in Oman as 61.4 percent of its students are required to memorize, while this happens to 41.3 percent of students in Qatar only. Rote memorization is far more common in the GCC region than in TIMSS' top-performer countries, such as Singapore, Taiwan, and Japan, where only 21.1 percent of students are asked to memorize on average. Furthermore, a significant share of children in the GCC come to school with limited preparedness because of the relatively low provision and participation in preschool education. Over the last decades, GCC countries have made substantial progress in expanding access to Early Childhood Education (ECE). The average pre-school enrollment in the GCC region increased from 15.5 percent in 1975 to 58 percent in 2020. Nonetheless, pre-primary enrollment levels in GCC countries are still low compared to other high-income countries (Figure 32), whose average preprimary enrollment rate is 84 percent. The only exception is UAE, where pre-primary enrollment has increased from 21.5 to 94.2 percent between 1975 and 2020.

The low quality of education is the main reason behind why a child born today in the GCC is expected to reach only 62 percent of his/her full potential productivity (Table 2). According to the World Bank's Human Capital index (HCI),14 GCC countries are performing well in two out of the three dimensions of the HCI: child survival and adult survival. The exception is education. Specifically, about 99 percent of all children born today in the GCC are expected to reach age 5 and 93 percent of 15-year-olds are expected to reach age 60. Nonetheless, there is significant room for improvement regarding education in terms of years of schooling and, most importantly, student learning. Although children born today in GCC countries are expected to attain 12.7 years of education, on average, their expected learning amounts to only 8.6 years due to the poor quality of education prevailing in these countries. GCC countries lose, on average, 4.1 years of learning due to low education quality. The poor quality of education represents a major obstacle to the development of human capital in the region as well as the ability of GCC countries to compete at the global level with top-performing countries like Singapore where the expected years of schooling of a child born today are 13.9 years, of which 12.8 years will be of real learning translating into productive skills that will positively contribute to the economy.

IV. Improving education quality would lead to substantial economic gains for GCC countries.

Human capital is a key element to increasing economic growth in the long run, but all its potential contribution to GCC economies will not be fully released until quality of education is improved. Bentour and Fund (2020) compare the contribution of human capital to GDP growth in a sample of 12 Arab countries against that in two other samples: one of Asian countries and the other of OECD developed countries. Arab countries fell short in both comparisons, mainly when compared to OECD economies. While in advanced economies a 1 percentage point increase in human capital leads to a 0.9 percentage points increase of GDP, in the Arab world an additional 1 percentage point in human capital translate into only 0.5 percentage points increase of GDP. In contrast, Asian countries increase their GDP by 0.6 percentage points when raising their human capital by 1 percentage point.

The low contribution of human capital to economic growth in Arab countries can be solved by improving education quality, rather than only improving access.

Education transforms into human capital through the knowledge and skills it provides, which are determined by education quality instead of schooling years alone. International evidence has shown that the effect of schooling years on economic growth visibly diminishes when considering the quality of education. For instance, in a sample of 50 countries in the period 1960–2000, Hanushek and Woessmann (2008) found that a 100-point improvement in standardized test scores is associated with a GDP increase of up to 2 percentage points. Heller-Sahlgren and Jordahl (2023) analyzed the same 50 countries until 2016 and unveiled a relationship of 1.3 percentage points increase of GDP per capita per each 100-point improvement in test scores. On both analyses, the contribution of schooling years to growth basically became almost zero when considering education quality.

V. Pathway to improving quality of education in the GCC.

Research worldwide has identified effective strategies to improve education quality, which if implemented in GCC countries will boost learning outcomes. The pace at which the GCC countries have improved learning outcomes over the last decade has not been enough to draw level with countries with similar income levels. At the current rate of progress, it will take the GCC countries several decades to come close to OECD averages. To leverage all its human capital potential, these countries need to invest in the most effective strategies to improve learning.

There are key strategies to boost learning levels in

Special Focus

Unlocking Prosperity: Transforming Education for Economic Breakthrough In The GCC

The World Bank issued The Gulf Economic Update (GEU) is the product of the Middle East and North Africa unit in the Macroeconomics, Trade, and Investment- (MTI) Global Practice at the World Bank Group. The GEU includes special focus section discusses the importance of education quality in fostering economic growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The section presents an overview of learning outcomes, a key measure of education quality in the GCC, highlighting the progress in student learning overtime and assessing student performance in the GCC relative to countries with similar income levels. The section then provides policy recommendations on improving education quality in the GCC considering relevant global experiences and available research evidence.

I. Education is a driver of economic growth when it translates into learning.

Education is key to improving individual and social well-being, while propelling economic growth and reducing poverty (World Bank 2018a). Education improves individual well-being by enhancing their labor market prospects, including better employment opportunities and higher wages. Those with more schooling consistently earn more (Psacharopoulos and Patrinos 2020). They have a lower likelihood of losing their job or, if they lose their job, a higher probability of getting a new one (Mincer 1991). Education also yields public returns as better educated citizens pay higher taxes because they can access better paid jobs, and are less dependent on social entitlements and welfare, thus contributing to government budget savings (OECD 2023). Also, education improves social mobility, especially for individuals from disadvantaged backgrounds, and fosters social cohesion, innovation, and long-term economic growth (World Bank 2024).

The potential of education to spur eco- nomic growth is achieved only when it improves skills and knowledge (World Bank 2019). Although increasing years of schooling is essential, it is the skills developed through education that determine its contribution to economic growth (Barro and Lee 2013; Hanushek and Woessmann 2008; World Bank 2018a). This happens because the knowledge and skills acquired through education boost individual productivity, which propels economic growth (Angrist et al. 2023, World Bank 2018a). It is estimated that between 20 and 50 percent of country income differences are associated with differences in actual learning (Angrist et al. 2021).

II. Learning outcomes have improved in GCC countries over the past several years.

Over the last decade, education in the GCC countries has shown significant improvement with respect to learning outcomes, beginning with primary education (Figure 26). Fourth graders have demonstrated considerable advancement in reading, math, and science, as evidenced by their results in international large-scale assessments, specifically the Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS) and the Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS). Both learning assessments have a standard deviation (SD) of 100 points. A general rule of thumb is that students learn about 20 points (0.20 SD) per school year (Avvisati and Givord 2023). Thus, the GCC's average improvement in reading in PIRLS (40 points) translates into 2 additional years of learning, with Qatar leading the literacy improvement in fourth grade with a gain of 3 years of learning (60 points). Math and science achievement also improved by the equivalent of 1.7 (34 points) and1.8 years of learning (37 points) in the region, respectively. Five GCC countries showed steady progress in both subjects for fourth graders, with Saudi Arabia being the exception as it encountered a setback in 2015 but made visible progress towards learning recovery by 2019.

Learning improvement is also visible at the intermediate level. TIMSS results show that, on average, scores at the eighth-grade level have improved between 2011 and 2019 by the equivalent of 1.4 (27 points) and 1.1 years of learning (23 points) in math and science, respectively (Figure 27). Bahrain stands out for its significant progress in math, an equivalent to 3.6 years of learning (72 points), while Qatar showed the highest improvement in science with 2.8 additional years of learning (56 points). Although the progress in both subjects hasn't been as promising in UAE and Saudi Arabia, both countries still strive to improve learning.

The region's learning progress in reading, math, and science in secondary education shows notable trends among three GCC countries: Qatar, UAE, and Saudi Arabia (Figure 28). As measured by the Programme for International Student Achievement (PISA), Qatar has shown remarkable learning improvements in all three sub- jects over the years, with 15-year-old students demonstrating significant advancements equivalent of 5.4 years of learning (107 points) in reading, 4.8 years (96 points) in math, and 4.2 years (83 points) in science from 2006 to 2022. Meanwhile, math scores for UAE students remained relatively stable but the country has experience declines in reading and science scores since it started administering the test in 2012. Conversely, Saudi Arabia saw a slight dip in reading scores by an equivalent of 0.8 years of learning (16 points) between 2018 and 2022, but consistent progress is observed in math and science learning among 15-year-olds.

III. Despite recent improvements, there is scope for GCC countries to further improve in learning outcomes.

GCC countries fall below international benchmarks in primary and secondary education, however their income level suggests they should be doing better than average. In 2021, the average reading achievement of fourth graders in the GCC countries (461 points) lagged substantially behind the PIRLS international average (503 points), by an equivalent of 2.1 fewer years of learning (Table 1). In contrast,

Our core activities are safeguarding assets, lending money, making payments and accessing the capital markets on behalf of our clients

• **Our Services** help optimize the needs of our clients on a global scale. Our global solutions help clients drive their business forward while investing in innovation to bring new solutions to life. We offer our clients in Kuwait cash management solutions to complete payments and efficiently manage their liquidity as well as trade and working capital solutions.

• **Markets** provides world-class solutions and an unmatched global presence. We serve corporates, institutional investors and governments from trading floors in almost 80 countries. The strength of our underwriting, sales and trading and distribution capabilities span asset classes (Commodities, Equities, Rates, Spread Products) and currencies, providing us with an unmatched ability to meet the needs of our clients.

• **Banking:** We bring our global expertise to serve clients across their advisory, M&A, and debt capital markets requirements to support their growth and help them navigate any challenges.

• **Wealth management**, where we offer our clients services to preserve and grow their wealth, building on Citi's global network and expertise.

• It is known that the Kuwaiti market is open and there are many banks providing conventional and Islamic banking services. What is your vision regarding future opportunities in the Kuwaiti market?

Citi is keen to play a key role in supporting Kuwait with its economic diversification and development plans under Vision 2040, which aims to transform the country into a financial and trade hub. Vision 2040 unlocks Kuwait's untapped potential and will undoubtedly forge a path for increased foreign direct investment. The projects, including the development of the economic zones in Al-Abdali, Al-Wafra, and Al-Na'ayem; and Kuwait's commitment to investing into the expansion of the private sector is very promising. We look forward to the future partnerships and to witness Kuwait's continued success in the region and globally.

We believe there will be numerous opportunities in multiple sectors across infrastructure, oil and gas, petrochemicals, financial services, technology, and healthcare Kuwait progresses with implementing Vision 2040 under the leadership of His Highness the Emir.

• In light of the digital transformation, what are the features of Citi's future strategy in the field of digital banking services, whether for the parent bank or the Kuwait branch?

Citi continues to invest in and embrace technology and digitization across all our business lines. In 2023, Citi invested $12 billion into technology, as part of our transformation journey to modernize our technology infrastructure and offer client's the best-in-class technology driven client experience.

Citi has been recognized as a global industry leader in the Digital Banking space for 22 consecutive years and was proudly named Best Corporate / Institutional Digital Bank globally, as well as specifically in the Middle East, by Global Finance Magazine in 2023. We see the value that digitization brings to the international finance landscape, and more importantly, in delivering efficient and effective digital solutions to our clients. Citigroup invested $12bn into technology

Citi Ventures' portfolio has a number of focus areas, including FinTech, AI & Data and Digital Assets

In 2023, Citi spent circa $12 billion into technology, as part of our transformation journey to modernize our technology infrastructure

modernization over 2023, further driving our focus on delivering best-in-class product enhancements and improving our overall client experience. Citi is also hosting the 11th annual Digital Money Symposium this month, a live streamed event featuring a number of subject matter experts and industry leaders that share their views on the latest developments in the FinTech and the digital banking space.

• How is Kuwait classified in terms of financial and banking services and financial institutions, and what about financial solvency of banks and the banking system?

Kuwait's financial systems, under the proactive supervision of the CBK, are strong as reflected through its stability particularly during periods of macroeconomic volatility. The country has stayed on track with global developments, through the introduction of the Electronic Transactions law and the Regulatory FinTech Sandbox which have encouraged innovation in the country's financial technology landscape.

• The banking sector around the world is going through rapid developments due to the financial technology revolution. In your opinion, how has Citibank responded to such developments? What are the future plans of the parent bank and the Kuwait branch for enhancing its capabilities in this regard?

Citi's $12bn investment into technology is a clear indication that we remain steadfast in our goal of being at the forefront of these new developments in the industry. Citi Ventures, the venture capital arm of Citigroup based in San Francisco, explores and invests in cutting-edge FinTech startups and works alongside our clients and colleagues to develop next-generation banking solutions. Citi Ventures' portfolio has a number of focus areas, including FinTech, AI & Data and Digital Assets. As the financial landscape in Kuwait continues to develop, we look forward to the opportunity to bring our expertise in this field to Kuwait.

Mr. Omar Amireh - CEO Citi Kuwait

Citi is keen to play a key role in supporting Kuwait with its economic diversification and development plans under Vision 2040

• Eighteen years after the launch of your branch business in Kuwait, how do you assess the progress of your business here?

Citi founded its franchise in Kuwait 18 years ago, however we have proudly enjoyed a relationship with the state of Kuwait for over 70 years. Our business in Kuwait covers the Government and GREs, large local corporates, and financial institutions. Since being granted the license 18 years ago, Citi in Kuwait has established and further strengthened our position with clients as a trusted partner by responsibly providing financial services that enable growth and economic progress. Aligned with Citi's vision, we have been a preeminent banking partner for institutions with cross border needs. By leveraging our global presence in over 90 countries and over 200 years of experience, we are well positioned to help our clients meet the world's toughest challenges and embrace its greatest opportunities.

Kuwait is an important market for Citi and we are proud to serve our client base here

• How did the Kuwaiti market benefit from your bank's vast experience?

We have successfully completed several innovative and "first" transactions for our clients in Kuwait in the debt capital markets, transaction services, advisory and risk management. Building on Citi's global network and product expertise, as well as our vast investment in innovation and technology, we are proud to have anticipated and delivered solutions that cater to our client needs across the public sector, private sector, and financial institutions.

In addition, we play a pivotal role within the thought leadership space, and have proudly hosted multiple

We have successfully completed several innovative and "first" transactions for our clients in Kuwait in the debt capital markets, transaction services, advisory and risk management

sessions on topics such as economic outlooks, future of banking and ESG for our clients here in Kuwait.

Citi brings over 200 years of global experience, and an unprecedented global presence for the benefit of the Kuwaiti market.

• Could you tell us about the areas on which you focus your activities in the Kuwaiti market?

Our core activities are safeguarding assets, lending money, making payments and accessing the capital markets on behalf of our clients.

• Citi offers a complete suite of **securities services solution** to our clients. We are a licensed local custodian in Kuwait, offering investors locally and globally with direct custody and fund services capabilities for assets held in Kuwait and Internationally. Our solutions enable clients to grow their business by drawing on the strength of our unmatched global footprint, which provides access to local expertise and scalable securities management solutions to support our client's ambitions.

فوزي ثنيان علي الثنيان

مدير عام شئون مجلس الإدارة

البنك الأهلي الكويتي

يشغل فوزي الثنيان حاليا منصب مدير عام شئون مجلس الإدارة بالبنك الأهلي الكويتي، وذلك منذ يناير 2014، ولديه خبرة تزيد على 44 عاما في مجال الاستثمار والعمل المصرفي، حيث عمل 10 سنوات في وظائف متعددة بشركات الاستثمار، ثم 16 عاما في بنك الكويت المركزي بمنصب مدير إدارة العمليات الأجنبية.

وبعد ذلك التحق فوزي الثنيان بالعمل لدى بنك الخليج بنفس وظيفته الحالية لمدة 8 سنوات. كما شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أهلي كابيتال للاستثمار – (شركة تابعة لمجموعة البنك الأهلي الكويتي) لمدة 6 سنوات خلال الفترة من عام 2016 حتى 2022.

فوزي الثنيان حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية الكاثوليكية - واشنطن العاصمة - بالولايات المتحدة الأمريكية (1980)، بالإضافة إلى العديد من الدورات التخصصية في مجالات مختلفة.

كي نت KNET
ومض WAMD

تأكيداً لرسالتها الداعية إلى تعزيز التجربة المصرفية الإلكترونية لدى العملاء، والتي تساهم بدورها في بناء ثقافة مجتمعية تواكب متغيرات التحول الرقمي، وذلك من خلال تقليل التعامل بالنقد واستخدام قنوات الدفع الإلكتروني المختلفة كبديل فعال وآمن، أعلنت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» عن طرحها لخدمة «ومض» والتي طورتها مواكبةً لتطورات تكنولوجيا المدفوعات على الصعيد الإقليمي والدولي، وسعيها لتوسيع البنية التحتية لنظم المدفوعات بما يساعد على توفير منتجات وخدمات ذات جودة وكفاءة عالية سهلة الاستخدام، لتواكب التقنيات المالية الحديثة مع مراعاة كافة التحديات والفرص التي من شأنها التأثير على جودة وسلامة الخدمة المقدمة بما يلبي طموحات ورغبات المستخدمين.

تقدم هذه الخدمة الجديدة للدفع الفوري لمستخدميها تجربة فريدة وغير مسبوقة من حيث السرعة والامان في تحويل المبالغ بين الحسابات المصرفية الشخصية. حيث قامت «كي نت» في المرحلة الأولى من هذا المشروع بإنشاء القواعد العامة والمنظّمة للبنوك المشاركة في الشبكة ومن ضمنها اللوائح التوجيهية، والأدوار، والمسئوليات، وحدود التعاملات، وانشاء دليل العناوين Alias Directory، وعمليات التسوية، وآليّات ضمان سرية وسلامة المعلومات. حتى تم الربط مع البنوك المحلية لطرح الخدمة من خلال قنواتهم الإلكترونية. وسيستمر العمل على تطوير حلول الدفع الفوري حتى يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في عدة تعاملات مصرفية الكترونية كبديل للنقد في دولة الكويت.

ترتكز استراتيجية «كي نت» في المقام الأول على توفير بيئة دفع آمنة وموثوقة من خلال تعزيز البنية التحتية الحالية والعمل على بناء أنظمة دفع جديدة، بالإضافة إلى تطوير كفاءة الخدمات في السوق المحلي والإقليمي. وستكون خدمة «ومض» من ضمن خيارات الدفع والتحويل المتوفرة على تطبيقات البنوك المحلية، على أن يقوم المستقبل بالتسجيل في الخدمة باستخدام رقم هاتفهم المرتبط بحسابهم البنكي. عندها، يمكن لهم استلام المبالغ بصورة فورية وفي أي وقت.

لنكن على راية

عودهم من صغرهم على التوفير
والادخار لتحقيق أهداف مالية أكبر
وطموحات شخصية أبعد.

الحملة التوعوية المصرفية

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association